وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

عنوان:

مجلس الشيوخ الروماني ودوره في الحياة السياسية في روما (753– 27 ق.م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ الحضارات القديمة

إعداد الطالبة:

- عودة سويسي

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد الوهاب كيدار

الموسم الجامعي: 2023– 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات أشكر الله عز وجل الذي

وفقني لإنجاز هذا العمل

أوجه شكري الخالص إلى الدكتور عبد الوهاب كيدار على قبوله

الإشراف ومتابعة هذا العمل وتوجيهاته الثرية.

كما أوجه شكري إلى أساتذة التخصص، أحمد حمدي، أبو بكر [illegible]

طارق مريقي، كما أخص بالشكر الأستاذة صبيحة أوكيل التي لم تبخل عليا

بشيء، كما أقدم جزيل الشكر للجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا العمل

كما أشكر كل زميلاتي الذين درسوا لدعمهم لي.

شكرا

من ٩٠

إهـــداء

أهدي ثمرة عملي هذه إلى من قال فيهما الله سبحانه:

﴿وقضىّ ربُكَ ألاّ تعْبُدوُا إلاّ إيّاهُ وبالوالدين إِحْسَانَا﴾

إلى أمي العزيزة التي كانت سببا في وصولي إلى هاته المكانة

كما أهدي هذا النجاح إلى أبي الحبيب رحمه الله وأسكنه

فسيح جناته كما أهديه إلى إخوتي وأخواتي.

وأهدي هذا الجهد إلى زوجي.

إلى ابنتي وقرة عيني "ساجدة" حفظها الله ورعاها

عـــــودة

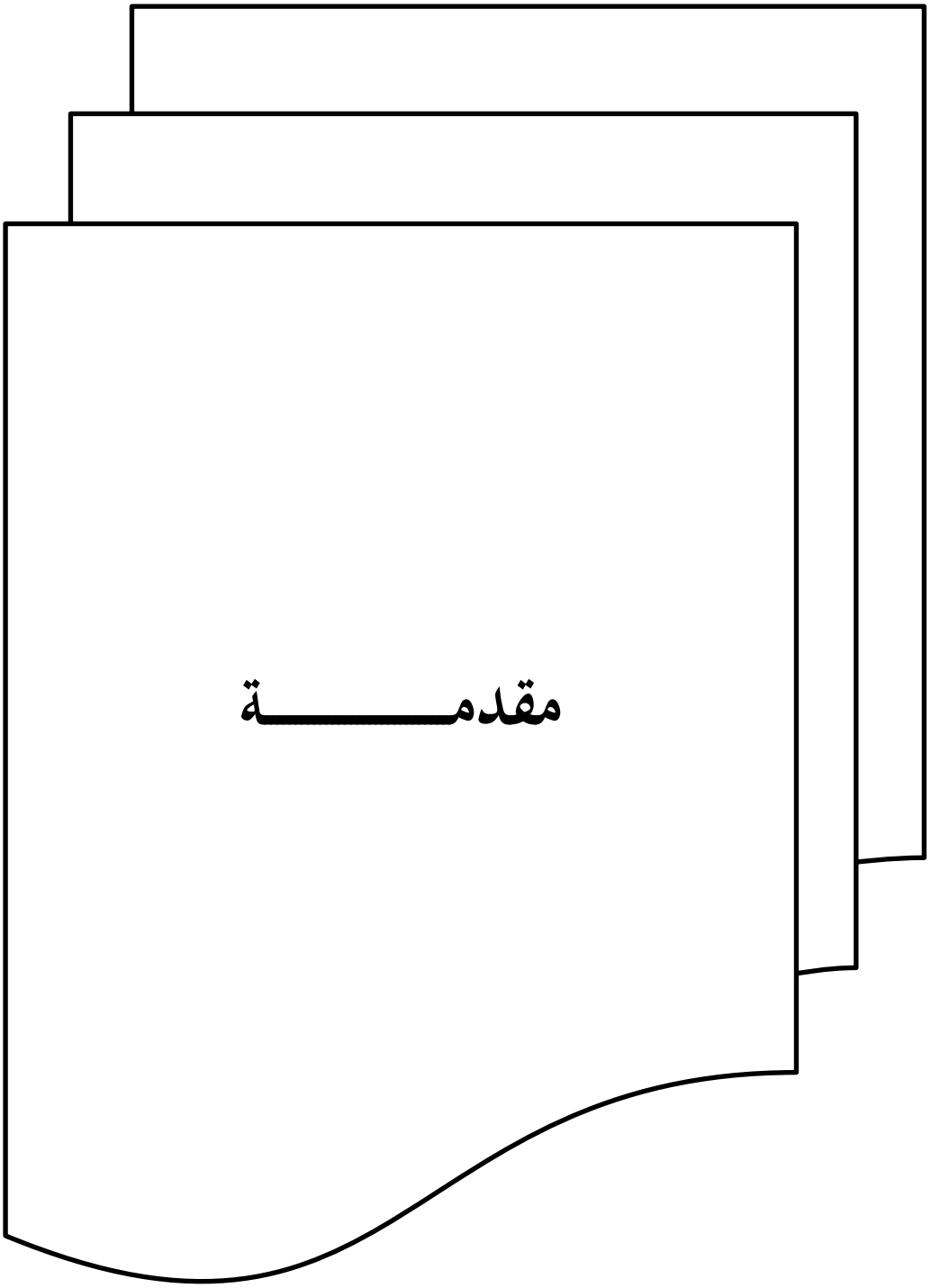
مقدمـــــــــة

شهد العالم القديم قيام العديد من الحضارات ومن بين هذه الحضارات أذكر الحضارة الرومانية وإن جاءت متأخرة النشأة مقارنة بالحضارات الاخرى، الا أنها كانت جامعة للثقافات متأثرة ببعض الحضارات التي سبقتها خاصة الحضارة اليونانية، وكغيرها من الحضارات نشأت كمدينة صغيرة وتمكنت من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من العالم القديم، فمرت عبر تاريخها بثلاث عصور وهي الملكي والجمهوري ثم الإمبراطوري، وتطلب كل عصر من العصور السابقة نظام حكم يتماشى مع تلك الفترة، ففي المرحلة الأولى كان النظام أساسه الحكم المطلق وفي المرحلة الثانية تطلبت نظاما جمهوريا، لم يعد يجدي نفعا في نهاية المرحلة، فتقرر الرجوع إلى الحكم المطلق مرة أخرى بنظام إمبراطوري استمر حتى سقوط روما.

ولكل نظام حكم جهاز إداري خاص به وعلى رأس هذا الجهاز أذكر مجلس الشيوخ والذي يعتبر الجهاز الأول في الحضارة الرومانية، ظهر مع ظهور روما وانتهى بسقوطها، مرّ عبر تاريخه بالعديد من الفترات التي ظهر فيها مجلس الشيوخ صاحب الكلمة الأولى، وفترات أخرى أصبح مجرد هيئة لا رأي لها، من هنا أطرح الإشكالية التالية: **ما هو الدور الذي لعبه مجلس الشيوخ في الحياة السياسية في روما؟** وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

– كيف نشأ مجلس الشيوخ، وماهي شروط العضوية فيه؟

– ما هي الامتيازات التي حصل عليها؟

– ما هي الازمات التي تعرض لها مجلس الشيوخ؟

– أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في التعريف بمجلس الشيوخ الروماني والتعرف على سياسته في العهد الملكي والعهد الجمهوري وكيفية انتقاله من هيئة استشارية إلى هيئة تنفيذية وسلطة عليا في روما، وكيفية اتباع سياسته التشريعية من أجل بلوغ غايته في السيطرة على أرجاء روما.

– أسباب اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، فمن **الأسباب الذاتية أذكر**:

– حب الاطلاع والميل إلى الدراسة الحضارة الرومانية.

– شغفي بدراسة الجوانب السياسية في الحضارة الرومانية بسبب كثرة الصراعات والنزاعات

– مكانة مجلس الشيوخ في روما هو المحرك الأساسي للبحث في هذا العمل.

أما الأسباب الموضوعية اذكر منها:

– تتبع الدور السياسي الذي قام به مجلس الشيوخ في الحضارة الرومانية.

–قلة الدراسات التي تتحدث عن الحياة السياسية في روما في مكتبتنا.

– الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع مذكرة الماجستير للطالبة شهرة خالد بعنوان "**التشريع الروماني في العصر الجمهوري (509ق.م– 27 ق.م)** ، تناولت هذه المذكرة كل ما يخص مجلس الشيوخ و أجهزة الإدارة في العصر الجمهوري ، أضفت في عملي هذا مجلس الشيوج في عصرين متتاليين (بداية من العصر الملكي و ختاماً بالعصر الجمهوري).

– مذكرة الدكتوراه لزغبيب حسينة "**مجلس الشيوخ الروماني بين الوظيفة التشريعية والسلطة السياسية في العهد الجمهوري (509ق.م– 27 ق.م)** ، جاءت هذه الدراسة لمعالجت موضوع مجلس الشيوخ لكن ما أضفته عنها تمثلت في قيام النظام الملكي و الدور الذي لعبه مجلس الشيوخ في هذه الفترة.

– المنهج المتبع:

وقد اتبعت في دراستي لهذا الموضوع المنهجين المنهج الوصفي والمنهج المقارن وهما المناسبين لدراسة مثل هاته المواضيع، فالمنهج الوصفي من خلال وصف سيرورة الاحداث اما المنهج المقارن يتمثل في المقارنة بين مجلس الشيوخ في العهد الملكي والجمهوري.

– الخطة المتبعة:

وقد قسمت الموضوع إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية، الفصل التمهيدي عنونته بالحياة السياسية في روما (753 ق.م– 27 ق.م) حيث قسمته إلى مبحثين خصصت المبحث الأول للنظام

الملكي وتناولت فيه أسطورة التأسيس وملوك روما في العهد الملكي وكذا النظام السياسي، أما المبحث الثاني تناولت فيه النظام الجمهوري تطرقت فيه إلى سقوط النظام الملكي وبناء النظام الجمهوري والنظام السياسي لروما خلال هذا العهد.

أما الفصل الأول فعنونته بمجلس الشيوخ الروماني وقسمته إلى ثلاث مباحث، تطرقت في المبحث الأول إلى نشأة مجلس الشيوخ، اما المبحث الثاني تناولت فيه شروط عضوية مجلس الشيوخ في العهد الملكي والعهد الجمهوري، والمبحث الثالث ذكرت حقوق وواجبات مجلس الشيوخ والذي ذكرت فيه امتيازات التصويت والأعياد الدينية والحصول على الرتب العسكرية ولجنة التحكيم والحق في الزواج والقيود الاقتصادية ودفع المراسيم والمقر القضائي.

في حين جاء الفصل الثاني بعنوان مجلس الشيوخ من هيئة استشارية إلى هيئة تنفيذية وقسمته إلى ثلاث مباحث ذكرت في المبحث الأول مجلس الشيوخ والسلطة السياسية، حيث خصصت المبحث الثاني لمجلس الشيوخ وعلاقته بالجيش، أما المبحث الثالث تطرقت فيه إلى دبلوماسية العهد الملكي والعهد الجمهوري وأسباب التوسع إضافة إلى مجلس الشيوخ وعلاقته بحكم الأقاليم.

وخصصت الفصل الثالث لمجلس الشيوخ كسلطة تشريعية وقسمته إلى ثلاث مباحث الاول تناولت فيها الألواح الإثنا عشر وتطرقت فيه إلى ظهور القانون ومضمون الألواح الإثنا عشر وردود فعل مجلس الشيوخ حولها، وتطرقت في المبحث الثاني إلى المراسيم والقوانين والتشريعات الرومانية في نهاية العهد الجمهوري، أما المبحث الثالث ذكرت فيه علاقة مجلس الشيوخ بالمؤسسات الدستورية الأخرى.

أما الفصل الرابع فعنونته بتدهور مجلس الشيوخ وسقوط النظام الجمهوري والذي قسمته إلى ثلاثة مباحث وتناولت في المبحث الأول الصراع الطبقي حيث تناولت فيه أسباب الصراع وتطور الصراع الطبقي في روما والامتيازات التي حصل عليها العامة بعد الصراع وكذلك الإصلاحات التي عقبت الصراع، وخصصت المبحث الثاني للحروب الأهلية حيث استعرضت فيها الأسباب والحيثيات والنتائج كل واحدة على حدى المتمثلة في الحرب الأهلية الأولى والحرب الأهلية الثانية والحرب الأهلية الثالثة، أما المبحث الثالث تناولت فيه بوادر النظام الإمبراطوري والذي تطرقت فيه إلى دكتاتورية قيصر، والامتيازات الإمبراطورية التي حصل عليها قيصر وردود فعل مجلس الشيوخ.

وقد ختمت الموضوع بخاتمة كانت عبارة عن استنتاجات حول الموضوع، كما أدرجت مجموعة من الملاحق التوضيحية.

- نقد المصار والمراجع:

أما بالنسبة إلى المصادر والمراجع التي استعملت في دراستي لهذا الموضوع أذكر:

- كتاب السير للمؤرخ اليوناني بلوتاريخ فقد أفادني في الفصل الرابع حيث تطرقت إلى أبرز الشخصيات التي ساهمت في تدهور الجمهورية الرومانية ولا يفوتني هنا كتاب سالوست "حرب يوغرطة" الذي أعانني في الفصل الأخير لتناوله أهم الأحداث و بداية التدهور في الجمهورية الرومانية ، وهذه الحرب أزالت الستار عن مجلس الشيوخ و أبانت كل عيوبه.

- أما المراجع نذكر ما يلي: تاريخ روما العتيقة عهد الملكية إلى حين سقوطها ونشأة الجمهورية الرومانية، ويعتبر كتاب تاريخ روما العتيقة من المراجع المهمة التي تناولت هذه الفترة حيث أفادني هذا المرجع في الفصل الأول باعتباره ملم ببداية الحضارة الرومانية، كما يجدر الإشارة إلى تاريخ الرومان لإبراهيم نصحي، حيث تطرق إلى مجلس الشيوخ لكن دون الخوض في تفاصيله، كما استفدت من عبد اللطيف أحمد علي لكتبه الثلاثة، التاريخ الروماني، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والديني والسياسي والعسكري أما كتابه الثاني عصر الثورة، ومصادر التاريخ الروماني فهذه الكتب تعتبر مهمة في دراسة الحضارة الرومانية من جميع نواحيها، بالإضافة إلى ممدوح مصطفى عمر ومحمد علي جعفر لإلمامهم بالقانون الروماني.

- الصعوبات:

مما لا شك فيه أن كل باحث تواجهه مجموعة من الصعوبات ومن بين ما واجهني من عراقيل:

- وجود أغلب الكتب باللغة الأجنبية وافتقاري لمعرفة اللغة الأجنبية.
- المراجع باللغة العربية تتشابه في المعلومات وتكاد تكون مقتبسة من بعضها البعض.

الفصل التمهيدي: الحياة السياسية في روما (753– 27 ق.م)

I. النظام الملكي

1 . أسطورة التأسيس

2. ملوك روما في العهد الملكي

3 .النظام السياسي في روما

II. النظام الجمهوري

1. سقوط النظام الملكي و بناء الجمهورية

2. النظام السياسي لروما الجمهورية

3. الحكام

عاش الإنسان القديم حياة الترحال يتحكم فيه الأسلوب المعتمد على الصيد مما تطلب تكوين جماعات، بحثا عن الإستقرار و مع اكتشاف الزراعة تطلب إيجاد المكان المناسب ، لكل جماعة يعتمد على أسلوب عيشهم و بهذا تكونت الحضارات و من بينهم الحضارة الرومانية التي بدأت كسابقيها على شكل جماعات أو قبائل، كما ختاروا المكوث حول سهل اللاتيوم مشكلين بذلك الحضارة الرومانية ،كان أول عصورها هو العصر الملكي وسأتطرق اليه :

I.النظام الملكي:

1– أسطورة التأسيس:

تأسست مدينة روما وفق الأسطورة المشهورة وأرخ لبدايتها بـ 753 ق.م[1]، وتعود التسمية نسبة لمؤسسها رومولوس "**Romulus**" حسب الأسطورة طبعا والذي كان له أخ توأم يدعى ريموس، وتعود أصولهما للمحارب الطروادي[2] إينياس "**Aeneas**" الذي استقر على سواحل شواطئ اللاتيوم والتقى بالملك لاتينوس "**Lotinus**" سليل الإله ساتورنس "**Soturnus**"[3]، وتزوج بابنته لافينيا "**Lavinia**" وبعد موت الملك خلفه إينياس وشيّد مدينة جديدة، أطلق عليها اسم لافينيوم، إكراما لزوجته وأصبح شعبه يعرف بالشعب اللافيني، وورد في القصة أن البطل الطروادي اختفى أثناء عاصفة هوجاء وتحول إلى إله عبدته الأجيال باسم الإله جوبيتر"**Jupiter** [4]" القومي[5].

بعد اختفاء إينياس تسلم الحكم ابنه بولوس "**Poulus**" وتوالى على الحكم بعده سلسلة من أبنائه وأحفاده، وأبرزهم نوميتور"**Numitr** "، وكان له أخ يدعى أموليوس "**Amulius**"حيث قام

---

[1] إبراهيم نصحي، **تاريخ الرومان منذ أقدم العصور حتى عام 133ق.م**، ج 1، ط 2، (د.ن)، (د.م.ن)، 1978م، ص78.

[2] **طروادة;** مدينة أسطورية يرجح انها تقع في إقليم ميسيا "**Mysia** " شمال غرب آسيا الصغرى عند مدخل مضيق الدردنيل،تأسست حوالي القرن 16ق م أنظر أحمد عاصم،**مدخل إلى تاريخ وحضارة الإغريق** ،مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ،1998،ص 105.

[3] **الإله ستورنوس ;** يزعم قدماء الرومان أنه إله الخصوبة و الزراعة وتحكى عنه بعض الأساطير،كان إسمه أتروسكان أصلاً و كانت له شخصية مستقلة في أول الأمر إلا أن الرومان نسبوه إله الإغريق كرونوس فيما بعد أنظر خزعل الماجدي،**المعتقدات الرومانية** ،ط1،دار الشروق ،الأردن ، 2006،ص 221.

[4] **الإله جوبيتر ;** يدعى عند الإغريق بزوس،يعني إله السماء و الضوء و الأرض وحامي و مخلص البشر،يذكر أنه إنتزع العرش من أبيه كرونوس، و أعتبره الرومان ملك للألهة،أنظر خزعل الماجدي ، المرجع السابق ،ص 223 .

[5] ميسون مدحت المرعشلي ،**تاريخ الرومان** ، ط1،دار الإعصار العلمي ،الأردن ،2016، ص 41.

هذا الأخير بعزل أخيه، وكان لنوميتر ولدين أحدهما ذكر والأخرى أنثى وتدعى رياسلفيا، وقام العم مغتصب العرش بقتل ابن أخيه ووهب الفتاة إلى معبد الالهة فيستا، من أجل أن تبقى عذراء وألا تشكل خطرًا على العرش لكن حدث عكس ذلك وأنجبت بدل الطفل طفلين، والتي نسبتهما إلى الإله مارس، وسميا روموليوس و روموس "**Romos** " [1].

علم العم بأمر أولاد رياسلفيا "**Rhea Silvia**" فأعطى أمراً من أجل التخلص من الطفلين، ووضعا في سلة وألقي بهما في نهر التيبر[2] إلا أن القدرة الإلهية تدخلت وطافت السلة بهم إلى اليابسة، وعثرت عليهما ذئبة فأرضعتهما (أنظر الملحق رقم 01 ص 79) إلى حين وجدهما الراعي فاوستولوس " **Faustylus** " وأخذهم إلى بيته وقامت زوجته برعايتهما حتى كبرا وأصبحا يعيشان عيشة الرعاة والصيادين لما اشتد ساعد الولدين علما بأصولهما الملكية فقرروا استعادة ملك جدهم الضائع، فاستعانا بأنصارهما فتمكنا من قتل أموليوس، واسترجعوا أملاكهم، وبعد تفرغ التوأمين من الصراع قررا انشاء مدينة في المكان الذي أنقذا ونشآ فيه كرمز يذكرهما بطفولتهما[3].

لم يتفق الإخوة فيما بينهما حول حكم المدينة الناشئة واشتد الصراع بينهما واستعانوا بالآلهة من أجل الجزم في أمر الحكم إلا أن روموليوس تظاهر بعطف الآلهة عليه وتجاوب معه، مما أدى إلى قتل أخيه والانفراد بالحكم لنفسه، وسميت روما، تيمنا باسمه وشيّدها سنة 753ق.م، إلا أن هذا الأمير اختفى هو الاخر في عاصفة هوجاء أثناء إقامة حفلة دينية، وهناك من المؤرخين من يقول أنه تم اغتياله من طرف مجلس الشيوخ الروماني واغتنموا فرصة هبوب العاصفة لقتله سنة 715 ق.م[4].

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، **التاريخ الروماني، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والديني والسياسي والعسكري**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2011، ص140.

[2] **نهر التيبر**:هو النهر الوحيد الذي تقع عليه روما الصالح للملاحة و يعتبر أحد الحواجز الطبيعية الذي يصد عنها غزوات الأقوام المجاورة ولعب دوراً مهماً في التجارة أنظر ; شريف ادريسي،**نزهة المشتاق في إختراق الأفاق** ،مج 1،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، 2002، ص 752.

[3] محمد فريد، **تاريخ الرومانيين**، ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2016، ص12

[4] نفسه ، ص13.

2- ملوك روما في العهد الملكي:

حكم روما في الفترة الملكية سبعة ملوك أذكر على التوالي رومولوس (753- 715ق.م)[1]، أول ملك على روما والذي امتاز بالشجاعة والقوة، وقام بتقسيم الشعب إلى شرفاء، وعوام وخصّ الأولى بكل المناصب العالية، وسمح لكل واحد من العوام أن يختار وليا له من أراده من الشرفاء، كما قسم الأراضي الرومانية إلى ثلاثة أقسام غير متساوية، وخصص قسما منها لخدمة الدين، وجعل قسما آخر لنفقة الملك، والباقي وهو القسم الأكبر أعطاه للشعب[2].

شهدت فترة حكمه ملكين رومولوس وملك من السابنين[3]يدعى الملك تانيوس وهذا الحكم حدث بعد اختطاف رومولوس لنساء السابنين ونشب بينهم حرب إلا أنها لم تدم طويلا وعقد الصلح، وبعد فترة قتل الملك تانيوس مما أفسح المجال أمام رومولوس ولكنه اختفى في عاصفة هوجاء بعد اختفاء رومولوس، اختلف الرومان والسابنين في تعيين ملك جديد على روما ودام هذا الاختلاف حوالي عام، إلا أنهم خضعوا إلى أمر الواقع وانتخبوا واحدًا من السابنين ويدعى الملك نوماميبليوس " **Numa pompilius** "(715ق.م-653ق.م)، وامتاز هذا الأخير بالتقى والورع، وكان له ميول كبير إلى الجانب الديني والذي بعث في شعبه الرهبة والخوف من الآلهة، وأنشأ معبدًا للإله بانوس، وكانت تفتح أبواب المعبد في حالة الحرب وتغلق في أثناء السلم، كما أصلح التقويم وشجعهم على الزراعة[4].

توفي الملك نوما واعتلى عرش روما ثالث ملوكها ويدعى تولوس هوستيليوس " **Tullus hostilius**"(673_641ق م)، كان ملكا محاربا وفاق رومولوس في نزعته نحو الحرب والقتال، وامتاز هذا الأخير بشن حرب على "ألبالونجا"[5] وقام بتدميرها وجلب سكانها إلى روما إلا أن في

---

[1] أحمد فيصل دلول اللهيبي،**الحكومة الثلاثية الأولى في بلاد الرومان دراسة تاريخية (59_44ق م)**،مذكرة الماجستير ،آداب في التاريخ القديم ،جامعة بغداد ،العراق ،2015،ص 13

[2] نجيب إبراهيم طراد، **تاريخ الرومان**، مكتبة ومطبعة الغد، الجيزة، 1997م، ص25، 26.

[3] **السابنيين:** هم قبائل إيطالية مقاتلة كانوا يسكنون شرق إقليم اللاتيوم ،و الذين وصفوا بأنهم أكثر القبائل شراسة أنظر ; إبراهيم نصحي ،المرجع السابق ،ص 114.

[4] ميسون مدحت المرعشلي، المرجع السابق، ص47.

[5] **ألبالونجا:** مدينة كانت تقع عند جبل ألبا في اللاتيوم وهو إقليم يقع على بعد 12ميلاً في الجنوب الشرقي من روما نشأت حوالي منتصف القران 12ق م أنظر خزعل الماجدي ،المرجع السابق ،ص 39.

فترة حكمه نشبت مبارزة بين مدينتي روما وألبالونجا والتي تمثلت في ثلاثة أشقاء من عائلتين من كل مدينة فمثل روما عائلة هوراتيوس "**Horatius**"، أما عائلة ألبالونجا تدعى كورياتيوس وانتهى النزاع بمقتل عائلة كورياتيوس ودمرت ألبالونجا وجلب سكانها إلى روما[1].

بعد اختفاء تولوس هوستيليوس في عاصفة بسبب غضب الآلهة عليه، خلفه الملك أنقوس مارقيوس " **Ancu morcius**" (641_616 ق م)، ومن أهم أعمال هذا الملك بناء جسر سويليسيوس وميناء أوستيا "**Ostia**" على نهر التيبر وحصن تل الجانيكول لحماية روما من الغرب، وبعد وفاة هذا الملك يكون قد انتهى حكم الملوك السابنين ويبدأ عهد ملوك الأتروسكيين [2]الرومان وبعد وفاة الملك أنقوس مارقيوس وهو آخر ملك من الملوك السابنين خلفه أول ملك أتروسكي يدعى لوقيوس تاركوينيوس" **Lucius tarauinies** "(116_578ق م) من أهم إنجازاته في روما بناء الفوروم[3]، والملعب الكبير ومجرى روما الكبير، كما عمل على تجفيف المستنقعات، وبهذا توسعت مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وأخضع اللاتين والسابنين والأتروسكين لحكمه[4].

بعد مقتل تاركوينيوس تولى الحكم بعده صهره سرفيوس توليوس "**Servius tullius**"(578– 534 ق.م) والذي قام بعدة امتيازات اشتهر بها ومن بينها أولى التنظيمات الإدارية بتقسيمه روما إلى عدة دوائر وأراضيها إلى مناطق متعددة وقسم السكان إلى خمسة طبقات حسب ثرواتهم كما بنى السور الجديد حول روما[5].

بعد مؤامرة قام بها تاركوينيوس المتعالي صهر سيرفيوس ضده وقام باغتياله استفرد تاركوينيوس بالحكم واشتهر هذا الأخير بجرائمه وحكمه المستبد، وبدأ حكمه بإلغاء كل تنظيمات سلفه، كما

---

[1] محمد السيد عبد الغني، **التاريخ السياسي للجمهورية الرومانية منذ نشأة روما حتى عام 133 ق.م**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005م، ص114.

[2] **الأتروسكيين** :هم قبائل هاجروا من آسيا الصغرى و إستولوا على ساحل إيطاليا الغربي من نابولي إلى جنوى شمالاً منذ بداية القرن 8 ق م أنظر :زياد سلهب ، **تاريخ العصور الكلاسكية الرومانية** ،منشورات جامعة دمشق ، كلية الأداب و العلوم الإنسانية (السويداء)، دمشق ،2014،2015، ص51

[3] **الفوروم** :هو عبارة عن ساحة عامة يجتمع فيها الناس لقضاء مصالحهم سواء كانت دينية أو سياسية أو تجارية ، فهو يعتبر مكان مميز و خاص في الفترة الرومانية بحيث يعد القلب النابض لهم ،أنظر :صديقي عزالدين ،**دراسة أثرية لفوروم تمقاد ومرافقه** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الحضارات القديمة ،جامعة الجزائر ،2006_2007، ص9.

[4] علي عكاشة وآخرون، **اليونان والرومان**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص 152.

[5] ميسون مدحت المرعشلي، المرجع السابق، ص49.

وضع لنفسه حرسا خاصا من أجل حمايته، ومن أبرز الإنجازات التي قام بها هذا الملك في مجال العمارة بناء معبد المكرس للثالوث الإلهي كما اشتهر بحروبه المتوالية ضد الأقوام المجاورة وبخاصة الأتنين والسابنين مما أدى إلى انزعاج الشعب الروماني منه فقاموا بطرده وطرد الأسرة الملكية من روما، مما أدى إلى تدهور العصر الملكي وسقوطه وبدأ العهد الجمهوري في روما[1] .

3– النظام السياسي في روما الملكية:

كان النظام السياسي في روما منذ ظهورها نظاما ملكيًا يقتضي منح السلطة المطلقة للملك وتسمى باللاتينية "الأمبريوم[2]". وشمل النظام السياسي الروماني كل من الملك، مجلس الشيوخ، مجلس الأحياء وسوف أذكر كل واحد على حدى.

أ–الملك: يمثل الملك أعلى الهرم في التنظيم السياسي الروماني، والذي بيده كل السلطات السياسية والقضائية والعسكرية، إلا أن الصفة الدينية كانت هي الغالبة، كما أنه يقدم الذبائح للآلهة، ويتولى وضع التقويم السنوي بمساعدة كبار رجال الدين، ويمتاز الملك عن غيره بلبس التاج الذهبي فوق رأسه، ويرتدي ثوبا مخمليا ويحيط به الحراس حملة الفؤوس تميزا له عن بقية الآباء، ويقيم في بيت مقدس قرب معبد فيستا، ويترأس الملك احتفالات النصر بالركوب في عربة مكشوفة مرتديا اللباس الأحمر، ملوحا بصولجانه العاجي ولم يكن حكم الملك وراثيا، بل كان موظفا منتخبا من قبل مجلس الشيوخ وبمجرد تولي الملك الحكم كان يجمع في قضيته السلطة المطلقة لا تحدها أية قيود حتى أنه يدخل في نظامها حق الحياة والموت على المواطنين[3].

ب– مجلس الشيوخ:"**الساتوس** " يمثل هذا المجلس آباء الأسر الرومانية الكبيرة، وكان يطلق على شيوخ القبائل وزعماء العشائر مصطلح "الآباء"، لأنهم كانوا بمثابة الآباء الروحيين في قبائلهم بين مواطنيهم[4]، وسأتطرق بالتفصيل لمجلس الشيوخ في الفصل الأول.

---

[1] علي عكاشة، المرجع السابق، ص152.

[2] **الأمبريوم:** السلطة المطلقة، والأمر القوة، والسلطة العليا أو القيادة العسكرية، للمزيد أنظر: محمود إبراهيم السعدني، **حضارة الرومان من نشأة روما وحتى نهاية القرن الأول الميلادي**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1998، ص73.

[3] إبراهيم رزق الله أيوب، **التاريخ الروماني**، ط1، الشبكة العالمية للكتاب، لبنان، 1996م، ص25، أنظر كذلك: ميسون مدحت المرعشلي، المرجع السابق، ص51.

[4] محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص125، للمزيد أنظر: لطفي عبد الوهاب يحي، **تاريخ اليونان والرومان، موضوعات مختارة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2015، ص26.

ج– مجلس الأحياء: ظهر هذا المجلس من أجل أن يؤدي المواطنون واجباتهم نحو الدولة ويمارسوا حقوقهم العامة على أفضل وجه ممكن، كان جميع المواطنين أو بعبارة أخرى جميع سكان روما الأحرار باستثناء العبيد ينتظمون في قبائل تريبوس "**tribus** "وكان عدد هذه القبائل في العهد الملكي ثلاث قبائل ومن مهام مجلس الأحياء الرئيسية هي المصادقة على اختيار الملك الجديد، والتصويت على القوانين واستئناف الأحكام التي يصدرها الملك، كما كان له الحق في النظر بمنح السكان الغرباء السكن وإقرار حالات التبني أو الفصل في شرعية البنوة[1].

II.النظام الجمهوري:

1– سقوط النظام الملكي وبناء الجمهورية:

أ– الرواية التقليدية لسقوط النظام الملكي:

بعد تفاقم أخطاء الملك الأخير لروما تاركوينوس ذاق الرومان ذرعا بملكهم المتغطرس مما أدى إلى انقلاب أرستقراطي على حكمه، ولم يُقتَل هذا الملك عكس سابقيه، بل كانت نهايته سلمية إذ طُرِدَ ولم يقتل، ويروى أن السبب في طرده هو سلوك ابنه الشائن الذي كان يدعى سكستوس **Sextus**" ،إذ ارتكب هذا الأخير عملا فاحشا عندما اغتصب سيدة رومانية تدعى بوكريتيا " **pucretia**" كانت زوجة لنبيل يدعى لوكيوس تاركوينوس[2]

لم تسكت هذه السيدة على الفعل الفاحش فقتلت نفسها، واعترفت وهي تلفظ أنفاسها لزوجها ولصديقه برونوس، بحادث الاعتداء عليها، وأوصتهما بالانتقام من "الوغد سكستوس"، وعندئذ أسرع هذان النبيلان إلى حمل السلاح في وجه المغتصب وأبيه اللذان كانا خارج أسوار المدينة والتجأ تاركوينوس هو وأسرته إلى الأتروسكين طالبين الحماية وهذا ما أدى إلى انتهاء الحكم الملكي وتقرر إلغاء النظام الملكي وأصبحت كلمة ملك لفظا مكروها، ومن ثم قرر الرومان اعتبار الحكم في بلادهم أمرا عاما أي جمهوريا، ويتولى الحكم قنصلان، وكان أول قنصلان انتخبا هما كوللاتينوس"

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 96.

[2] محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص135.

Collatinus" وبروتوس"**Brutus** " زعيما الثورة ضد المتغطرس وبهذا ينتهي الحكم الملكي عام 509 ق.م ويعتبر تاريخ قيام النظام الجمهوري[1].

ب– قيام الجمهورية الرومانية:

بمجرد انتهاء النظام الملكي في عام 510 ق.م وطرد آخر الملوك، وقيام النظام الجمهوري في عام 509ق.م غدت كلمة ملك كلمة ممقوتة من الشعب الروماني، لما ارتبط في أذهانهم عن ذلك العصر السابق من تسلط وسيادة مطلقة، لقد سميّ النظام الجديد باسم النظام الجمهوري، بمعنى النظام الذي يعنى بالأمور العامة والشعب، أو الغالبية العظمى من الناس، وليس ذلك النظام الأرستقراطي الملكي سابقا، والذي كان يهتم بمصالح الأغنياء والنبلاء والأشراف فقط[2].

كما طرأت تغييرات جديدة على النظام الجمهوري خلفا للنظام السابق وهو التغيير في صلاحيات الملك التي كانت في يده كافة السلطات وكان هذا أكبر سبب في انهيار النظام الملكي المستبد وتم تغييره بوضع قنصلين (**consules**) في مكان الملك حتى يصبح كل منهما رقيبا على الآخر يحول بالضرورة دون استبداده، كما جعلوا للوظيفة اسما آخر لا يُذكِّرُ الرومان بعهد الملكية البغيض وهكذا أصبح اسم كل من هذين الرئيسين القنصل والتي تعني المستشار كان الملك يتقلد السلطة مدى الحياة مما يعطيه فرصة الاستبداد، فقد حدد الأرستقراطيون في النظام الجمهوري، تقلد القناصل لسلطاتهم لعام واحد فقط، بحيث لا تتاح لهم فرصة هذا الاستبداد، أما السلطات نفسها فقد ظلت كلها مجتمعة في يد هذين الرئيسين بدلا من أن توزع بصفة رسمية على عدة وظائف يشغلها الأرستقراطيون[3].

2– النظام السياسي لروما الجمهورية:

كانت أهم التغيرات التي طرأت على النظام السابق، وإحلال بعض الوظائف الجديدة، محل القديمة والمتمثلة فيما يلي:

أولا: الإبقاء على سلطة الإمبريوم ولكن تم إعطاء هذه السلطة لحاكمين اثنين عرفا باسم القنصلين ولمدة زمنية محددة هي سنة واحدة، بعد أن كانت في العهد الملكي مدى الحياة، وبعد انتهاء العام

---

[1] سيد أحمد علي الناصري، **تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية**، دار النهضة العربية، مصر، 1982، ص39، 40.

[2] محمود إبراهيم السعدني، المرجع السابق، ص77.

[3] لطفي عبد الوهاب يحي، المرجع السابق، ص235.

يترك القنصلان منصبهما، ويتخليان عن شارات وظيفتيهما، ويصبحان مرة ثانية موظفين عاديين[1]، وكان القنصلان في بادئ الأمر يحملان اسم برايتور "**Proetore**" الذي أصبح فيما بعد وظيفة منفصلة، ومن أبرز المهام الموكلة إلى القنصلان يعينون حاكما في المقاطعات يسمون ببروقنصل[2] ويقومون بدعوة مجلس شيوخ للاجتماع ويترأسون اجتماعاته كما لهم الحق في قيادة الجيش وتنظيمه[3]

ثانيا: الجمعية المئوية: كانت هذه المجالس المئوية هي التي تختار كبار الحكام، وتنظر في جميع الإجراءات التي يعرضها عليها الموظفون أو مجلس الشيوخ فتجيزها أو ترفضها، وتنظر فيما يرفع إليها من استئناف للأحكام التي يصدرها كبار الحكام، وتنظر في جميع القضايا التي يحكم فيها بالإعدام إذا كان المتهمون فيها مواطنين رومان، وتعلن الحرب والسلم والصلح، ولم يكن من حقها أن تجتمع إلا إذا دعاها قنصل أو تريبون ولم يكن من حقها أن تقترع إلا على الأمور التي يعرضها عليها كبار الحكام أو مجلس الشيوخ، ويمكن لها أن تناقش الاقتراحات أو تعديلها[4].

/ الحكام:

أ– الدكتاتور "Dictator": يعين كل 6 أشهر ولا يمكن تجديدها، ويخلف القنصلان في حالة غيابهما، كما كان له الحق في اتخاذ القرارات السريعة وعدم تضييع الوقت ولدى الدكتاتور مساعد يكون قائد الفرسان، وأول دكتاتور روماني هو "تينوس" **Tinus**[5] .

ب– لاركبوس"Larkbus ": وفي سنة 356 ق.م أصبح من حق العامة تقلد هذا المنصب، وفي عام 215 ق.م قرر مجلس الشيوخ عدم تعيين الدكتاتور في وقت الأزمات تخوفا منه بالانفراد بالسلطة[6]، وفي عام 81 ق.م عين سولا دكتاتورا مدى الحياة من قبل مجلس الشيوخ، وفي القرن الأول

---

[3] محمود إبراهيم السعدني، المرجع السابق، ص 75.

[2] **بروقنصل** : كان القنصل الروماني يتمتع بالسلطة في روما عاماً واحداً،فإذا أطليت مدة تمتعه بالسلطة ليتولى مهمة خارج روما أطلق عليه بروقنصل في أواخر عهد الجمهورية أصبح اللقب يدل عادة على أن حامله قنصل سابق، أنظر :فيصل دلول اللهيبي ، المرجع السابق ، ص 22

[3] و .ج . دي بورج، **تراث العالم القديم**، تر: زكي سوس، جمعية الرعاية المتكاملة، مصر، 1999، ص 25

[4] ول وايريل ديورانت، **قصة الحضارة قيصر والمسيح أو الحضارة الرومانية**، تر: محمد بدران، مج 3، ج1، دار الجيل للنشر، بيروت، 1988، ص 56.

[5] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 368.

[6] محمد السيد عبد الغني ،المرجع السابق ،ص154.

قبل الميلاد منح يوليوس قيصر الدكتاتورية مدى الحياة، وهو ما أدى إلى تخوف خصومه من ذلك قد يعني تحوله إلى ملك وعودة الملكية مرة أخرى[1].

جـ– الكوابستور"Quaestar " 449ق م: يتم انتخاب الكوابستور من قبل الجمعية القبلية، والغرض من ذلك مساعدة القناصل في السلطة القضائية التي تختص بجرائم القتل الغامض والسلطة المالية[2]، وكانت الفترة القانونية لتولي الوظيفة سنة واحدة، وعندما أصبح للعامة الحق في توليها وصل عددهم إلى أربعة، وعندما أنشأ الرومان وظيفة البرايتور عام 366 ق.م أصبح عملهم مقتصرا على الشؤون المالية[3].

د– الكنسور"Censor "(الرقيب)444 ق م: كان من اختصاص هذه الوظيفة هو القيام بإحصاء المواطنين حسب أعمارهم وثرواتهم والإشراف على معابد المدينة، وتتم هذه العملية داخل روما كل خمس سنوات، ويتم تعيين الكنسور عند بداية كل فترة إحصائية من قبل الجمعية المئوية ويتولون المنصب لمدة 18 شهرا[4] ويحافظون على الأخلاق العامة وحرمان أي شخص يتصف بالسلوك السيء من الانتماء إلى مجلس الشيوخ، وألغي هذا المنصب في عهد سولا بسبب تدخله في عضوية مجلس الشيوخ[5].

هـ– البرايتور "praetor"(القاضي)366 ق م: أنشئت هذه الوظيفة عام 366 ق.م تخفيفا عن القنصلين فقد روعي إيجاد البرايتور المدني ليفصل في القضايا المدنية بين المواطنين، وبرايتور الأجانب الذي كان يعض النزاعات بين المواطنين الرومان والأجانب عن طريق انتخابه في الجمعية المئوية، وكان يزداد عددهم بازدياد التوسعات الرومانية خارج شبه الجزيرة الإيطالية كما كان مجلس الشيوخ يستعين بهم في حكم بعض الولايات الخارجية التابعة للشعب الروماني طالما أنهم يتمتعون بالسلطة العليا[6].

---

[1] الحسن الحسني معدي، **يوليوس قيصر حياة أسطورية ونهاية مأساوية**، دار الكتاب العربي، دمشق، (د.ت)، ص 74.

[2] محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص 155.

[3] محمود السعدني، المرجع السابق، ص 78.

[4] نفسه ، ص 11.

[5] عبد اللطيف أحمد علي، **التاريخ الروماني عصر الثورة (من تيبريوس براكوس إلى أكتافيانوس أوكتافيوس)**، دار النهضة العربية، 1988، ص 91

[6] محمود السعدني، المرجع السابق، ص 82.

و– إيدليس" Aedilis" (مسؤول الشرطة): تختلف هذه الوظيفة عن غيرها من الوظائف السابقة التي كان الغرض من إنشاءها مساعدة الحكام والهدف منها مساعدة الترابنة [1]العامة فهي تأسست بعد صراع العامة والبطارقة[2]، ويشغل هذه الوظيفة اثنان من العامة واثنان من الأشراف، ومن أبرز أعمالهم الإشراف على الشوارع والنظام العام والإشراف على الأسواق والملاعب والملاهي ونظام المياه في المدينة[3].

ز– جمعية الأحياء" Comitia cantuata": احتفظت هذه الجمعية في العصر الجمهوري بما كانت عليه في العصر الملكي، ونتيجة لظهور جمعيات جديدة فقدت الكثير من اختصاصاتها، فهي التي كانت تنتخب القناصل ومنحهما السلطة العليا، كما كان من حقها المرافقة أو الرفض على ما يتقدم به الحكام من مقترحات والعمل كمحكمة استئناف[4].

ح– الجمعية القبلية Comitia Tribute": تعد أهم هيئة تشريعية وكانت تقوم على أساس القبائل وهي وحدات إقليمية بلغ أقصى عدد لها 35، وكان لكل قبيلة صوت واحد عند الاقتراع، وكان العامة إلى جانب الأشراف في هاتين الجمعيتين[5]، وكان يدعو للاجتماع المحامون عن الشعب وكانت تقرر الاستفتاءات التي تقيد أفراد الطبقة العامة، وتجتمع هذه المجالس (المئوية والقبلية) برئاسة القاضي الذي يوجه الدعوات إلى أعضائها، ويقرر القاضي وحده جدول الأعمال ويوجه سير المناقشات[6].

تمكنت ثورة الأرستقراطية من قلب الموازين من النظام الملكي وبهذا تم التخلص من حكم الفرد الواحد أو الحكم المطلق متجهين إلى نوع آخر من القيادة متمثلة في الحكم الجماعي الذي منح مجلس الشيوخ حقوقاً واسعة وإمتيازات ، و نفصل فيها في الفصل القادم .

---

[1] تريبون : منصب رسمي ينتخب صاحبه للدفاع عن مصالح الشعب ضد الأرستقراطية و يتمتع في مجلس الشيوخ بإستخدام حق الإعتراض ، أنظر : حسين الشيخ ، **الرومان** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1996، ص 189

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 175.

[3] مصطفى العبادي، **محاضرات في تاريخ الرومان**، جامعة بيروت، كلية الآداب، بيروت، لبنان، 1983، ص 25.

[4] عائشة عبد السلام بوشعفة الشهيبي، **"مجلس الشيوخ "مجلس الشيوخس "ودوره في حكم وسياسة روما في العصر الجمهوري 509 ق.م– 27 ق.م"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، جامعة بنغازي، 2017، ص 29.

[5] عبد اللطيف أحمد علي، **مصادر التاريخ الروماني**، دار النهضة العربية، لبنان، 1970، ص 73.

[6] علي عكاشة، المرجع السابق، ص 210.

الفصل الأول: مجلس الشيوخ الروماني

I. نشأة مجلس الشيوخ

II. العضوية في مجلس الشيوخ

1 . في العهد الملكي

2.عضوية مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري

III. الحقوق والواجبات

1 .الحقوق

2.الواجبات

لضمان السيرورة الحسنة لخلق نظام يسير شؤون العامة يجب وضع مجموعة من الأحكام و القوانين أو بما يسمى الدستور يسهر على تطبيقه مجموعة من الأشخاص أو المواطنين الذين يحضون بمكانة هامة في المجتمع ولا يمكن التحكم أو السيطرة في المجتمع دون خلق جهاز إداري يتماشى و الظروف الراهنة من الحضارات عرفت الحضارة الرومانية منذ تأسيسها جهازاً إدرايا تطور على حسب الظروف المحيطة به ،ونذكر على رأس الجهاز الإداري الروماني مجلس الشيوخ ،وفي هذا الفصل سنتطرق الى التعريف به و إبراز حقوقه وواجباته في العصريين المتتالين من التاريخ الروماني "الملكي و الجمهوري "

I . نشأة مجلس الشيوخ:

كان سكان إيطاليا يعيشون حوالي العام 1000ق.م في هيأة وحدات قروية تتشكل كل مجموعة منها في هيأة دولة تقوم على النظام القبلي وتدعى "باغوس" ***Pagus*** "قد تتجمع هذه التنظيمات عند الضرورة في هيأة تنظيمات أكبر أو اتحادات نذكر منهم على سبيل المثال قبائل الساميين وغيرهم، وكانت تربط أبناء المجتمع الإيطالي الرابطة القائمة على العرف، وهي بمثابة دستور غير مكتوب بمقتضاه تسعى التنظيمات إلى حل الخصومات التي تنشب بينها بالطرق السلمية، كما نظم حقوق وواجبات القوات المتناحرة في حالة الحرب، وقد كان هذا يسمى ***Luspetiale***، وبما أنه لم يكن في هذا العصر سلطة جماعية تلزم المناطق الإيطالية المختلفة باحترام أو تنفيذ هذا الدستور، لذلك كان لا جدوى حقيقية له، وقد ظلت هذه المناطق الإيطالية في عزلة عن المجتمعات الأكثر تحضرا، فكانت الملامح الرئيسية للتنظيم السياسي لمدينة روما منذ عام 753 ق.م لا تختلف كثيرا عما كان شائعا في أي مدينة من مدن الدولة التي عرفها العالم القديم، فالعامة كانوا يجتمعون من حين لآخر في مجلس الأحياء، حسب الأحياء التي يسكنونها والتي تنقسم إليها روما، ولم تكن مهمة هذا المجلس في الواقع تزيد على أكثر من الموافقة على القرارات التي يصدرها مجلس الشيوخ[1].

يعتبر مجلس الشيوخ الروماني الهيئة السياسية الثانية بعد الملك، ويعود تأسيس هذا المجلس إلى الملك روميلوس، ويعتبر أول قرار قام به في الجانب السياسي وهو تأسيس مجلس الشيوخ من أجل الاستعانة

[1] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 24.

به عند الضرورة[1]، وكان هذا المجلس يضم أشراف الأسر الكبيرة وآبائها، وما عرف اصطلاحا باسم مجلس الشيوخ ومعناه العرفي مجلس الشيوخ، وبحكم أنهم آباء المجتمع ورؤساء بيوته وعشائره وكانوا هم أولي الأمر فيه وبيدهم مجمع مقاليد الأمور وكان لهذه الهيئة وزن كبير ونفوذ واسع، وتقتصر عضويته على ممثلي الطبقة الأرستقراطية من كبار أصحاب الأراضي، وهي الطبقة التي كانت تسمى طبقة الأشراف أو الآباء، وقد كانت سيادة هذه الطبقة الأخيرة اقتصادية لاعتماد صغار الملاك عليهم اجتماعيا واقتصاديا[2]

وفي مرحلة ما وبعد تزايد السكان وتطور العلاقات الاجتماعية فإن مجلس رؤساء العائلات هذا حدد واحدا منهم للتكفل بالإدارة الناشئة وهذا بتكليفه بالسلطة التنفيذية وهنا يظهر أن هذا المجلس أقدم من الإدارة الرومانية خاصة السلطة التنفيذية بينما تذكر لنا أسطورة روميلوس في البداية اختار مائة من رؤساء الأسر الريفية وكوّن منهم مجلس شورى للحكام من الشيوخ، لكن المتفق عليه أن هذا المجلس كان يتكون من ثلاثمائة عضو تمثل كل العائلات الأرستقراطية الرومانية[3].

بعد سقوط النظام الملكي وتدهور الملكية، وحرص النبلاء على قيام نظام جيد لروما في حلة جديدة تسمى الجمهورية الرومانية، فجنى النبلاء ثمار الثورة ضد الملوك في روما، ولم تتنازل هذه الفئة عن بعض السلطات للعامة إلا بعد نزاع مر، فكانت ارستقراطية ولم يزد عدد البطارقة في بداية القرن الخامس قبل الميلاد عن عشر السكان الأحرار ولكن ثراءها وحريتها أعطاها أرجحية ومركزا متميزا، فبعد أن قبض البطارقة على ناصية الحكم وأخرجوا الملوك الأتروسك إلى إقرار نظام دولة يضمن لأفراد طبقتهم القبض على الأمور بيد من حديد[4].

لم يحتكر البطارقة عضوية الجماعات الدينية وتولي المناصب الكهنوتية فحسب بل أيضا تولي مناصب القنصلية والدكتاتورية وقيادة الفرسان، وقد كان ذلك أمرا طبيعيا لأن البطارقة هم الذين تزعموا الثورة التي أطاحت بالملكية، وكان مجلس الشيوخ يتألف من طبقة البطارقة والتي ازدادت

---

[1] حسينة زغبيب، "**مجلس الشيوخ الروماني بين الوظيفة التشريعية والسلطة السياسية في العهد الجمهوري (509ق.م-27ق.م)**"، أطروحة الدكتوراه التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2، الجزائر 2، 2017، 2018، ص 46

[2] مصطفى العبادي، **الإمبراطورية الرومانية النظام الامبراطوري وعصر الرومانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 33.

[3] شهرة خالد، "**التشريع الروماني في العصر الجمهوري (509– 27 ق.م)**"، مذكرة الماجستير في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، الجزائر، 2014- 2015، ص 52.

[4] سامي سعيد الأحمد، **تاريخ الرومان**، مطبعة التعليم العالي ، بغداد، 1988،ص47

سلطتها زيادة كبيرة في أعقاب سقوط الملكية وفي القرن الثالث قبل الميلاد كان مجلس الشيوخ يتألف من ثلاثمائة عضو في بداية عهد الجمهورية، ولكن حدثت تغييرات على المجلس فتغير عدد كبير في مجلس الشيوخ[1].

كان القناصل يلتزمون التزاما شديدا بالقاعدة المألوفة منذ العهد الملكي، وهي قاعدة اختيار أعضاء المجلس من بين عشائر البطارقة، وكانت عضوية مجلس الشيوخ لمدى الحياة إلا إذا ارتكب العضو فعلا مشينا في سلوكه العام أو الخاص، وكان مجلس الشيوخ يمارس على القناصل نفوذا أوسع وتأثيرا أكبر على خلاف ما كان يمارسه على الملك، ولم يلبث أن اكتسب حقا هاما وهو إبرام أو نقض قرارات الجمعية الشعبية بحيث أصبحت مصادقة المجلس على هذه القرارات شرطا أساسيا لتكتسب قوة القانون وهكذا تحول المجلس تدريجيا من هيئة استشارية إلى هيئة رقابية عليا[2].

I. العضوية في مجلس الشيوخ:

1- في العهد الملكي:

كان أعضاء مجلس الشيوخ الأوائل هم رؤساء العشائر وكانت هذه العشائر هي الوحدة السياسية السابقة لروما، وكان لكل عشيرة نظام داخلي يجعلها وحدة مستقلة بذاتها عن العشائر الأخرى، فلها رئيسها ومجلسها المكوّن من شيوخ العشيرة، وكانت تعرض مشيئتها على أفرادها وعلى النزلاء الداخلين في حمايتها وتسود بين أعضائها رابطة التضامن المشترك في الحق والواجب[3]

إلا أن الأمر اختلف تمام الاختلاف بعد قيام المدينة وفرض رومولوس السيطرة عليها، بوضع نظام سياسي قام على أساسه العهد الملكي ففي بادئ الأمر قام على أساس تقسيم الشعب الروماني إلى طبقتين طبقة الأشراف التي كانت تتكون من أعضاء العشائر الرومانية التي أسست المدينة، وطبقة العامة التي كانت تعيش على "تل أفنتينو" وأجبرت على الخضوع للمدينة. وكان نظام المدينة ينحصر في ثلاثة عناصر الملك، مجلس الشيوخ، ومجلس الشعب سالفة الذكر ولكن أختص بذكر مجلس الشيوخ الروماني في العهد الملكي وكيفية العضوية فيه وكيفية تحوله من مجالس للعشائر إلى مجلس ذو قيمة ومشورة في هذا العهد، فأسس رومولوس مجلس الشيوخ كما ذكرنا سابقا المتكون من 100 عضو وبهذا جعلها خاضعة لإدارة دائمة وكان مجلس الشيوخ الروماني مقتصرا على الفئة الأرستقراطية و كان

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 155.

[2] نفسه، ص 156.

[3] عمر ممدوح مصطفى، **القانون الروماني**، ج1، ط2، مطابع البصير، الإسكندرية، مصر، 1954، ص 24.

الدخول له وراثيا من طرف هذه الطبقة فكانت تمثل دخول الآباء والأبناء والأعضاء مما نلاحظ أنه لا يمكن دخول عضو آخر للمجلس أو أحد العامة.[1]

حدث أول تقسيم لمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك رومولوس فتم تقسيم المجلس المكوّن من 100 عضو إلى عشر مجموعات من عشرة أعضاء واختارت كل مجموعة عضوا لمزاولة السلطة فكان بذلك حكما جماعيا وكان هذا الحكم مجسدا بعلامات السلطة في واحد من العشرة ولمدة خمسة أيام بالتناوب فيما بينهم، وكان يتميز عنهم بالمشي مسبوقا بالحراس[2]، وهناك فريق آخر يرجح وصول عدد أعضائه إلى 300 عضو بعد التطور الذي حصل في العصر الملكي وبعد ضم الألبانين إلى المدينة تم زيادة مائة عضو جديد لمجلس الشيوخ، ولم تكن هذه الزيادة الا في عهد الملك بولوس هوستيليوس، ثم ازداد عددهم في عهد الملك تاركين القديم إلى ثلاثمائة عضو ومنه الى العهد الجمهوري[3].

فالملك كان هو الناهي والآمر يقوم باختيار أعضاء مجلس الشيوخ من بين رؤساء العشائر، ويزداد عدد الأعضاء مع ازدياد العشائر التي انظمت للمدينة، لأن عضوية رئيس العشيرة تصبح أمرا مفروضا لا سلطان فيه للملك، ولا يمكن للملك اتخاذ القرارات إلا بالرجوع للمجلس واستشارة رأي الشيوخ خاصة في القضايا الكبرى، ولم يكن الملك ملزما باتباع رأي المجلس في غير القرارات المتعلقة بالحملات العسكرية[4]، وكان من شروط الأهلية لدخول مجلس الشيوخ في العهد الملكي التمتع بحق المواطنة الكاملة ولم يكن هناك تمييز بين أعضاء مجلس الشيوخ بما أنه يعبر عن فكرة مجلس المدينة، يتألف من ممثلي العشائر، فجميعهم مسجلين في القائمة من اختيار الملك[5].

2- عضوية مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري:

ظل مجلس الشيوخ صاحب السلطان الأعلى في روما، وكان أعضاؤه رؤساء العشائر يحددون قبول القناصل والرقباء السابقين أعضاء فيه، وكان يعهد إلى الرقباء أن يعملوا حتى يظل أعضاؤه 300 عضو على الدوام، وذلك بأن يرشحوا العضوية رجالا من طبقة الأعيان أو الفرسان، وكانت العضوية فيه

---

[1] عمر ممدوح مصطفى ، المرجع السابق ،ص 28.

[2] مصطفى حميمو ،روما العتيقة ،**عهد الملكية إلى حين سقوطها ونشأة الجمهوية مابين753ق م و 509ق م** (د، م، ن) ،(د ت) ، ص27

[3] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 52.

[4] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 52.

[5] نفسه، ص 60.

تدوم مدى الحياة وكان من حق مجلس الشيوخ ومن حق الرقيب أن يفصل أي عضو يضبط متلبسا بجناية أو جريمة خلقية، وكان المجلس يجتمع إذ دعاه إلى الاجتماع أحد كبار الحكام ، أو في بناء المجلس المقابل للسوق العامة، وكان من عاداتهم أن يأتي أعضاء المجلس بأبنائهم معهم ليحضروا الاجتماع وهم صامتون، من أجل تعلم الامور السياسة عن قرب([1] أنظر الملحق رقم 02ص 80)

وهذا ما أتيح لمجلس الشيوخ بوضع أنظمة عديدة تحت وطأتهم كما أوجدوا مناصب للحكم يتم توليها عن طريق الانتخاب الشعبي ولفترة محدودة لا تزيد عن سنة، إلا أن عدد مجلس الشيوخ لم يبق ثابتا إذ ارتفع أضعاف العدد الأول، وكان أول زيادة في عهد سولا بإصدار مجموعة من القوانين كان الهدف منها رفع عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى 600 عضو لملء الأماكن الشاغرة التي خلفتها الحروب الأهلية، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا، كما أضاف إليه يوليوس قيصر 300 عضو آخرين ليصل إلى 900 عضو على أساس إدخال مؤيديه[2].

احتفظ مجلس الشيوخ في بداية الحكم الجمهوري على الصورة التي كان عليها أثناء الحكم الملكي، فقد استمرت عضويته فترة من الزمن، إلى أن تمكن العامة من اقتحام صفوف مجلس الشيوخ والاندماج في عضويته بعد صراع طويل يعرف بصراع الأشراف والعامة عام 490 ق.م و بالحديث عن كيفية الانضمام إلى مجلس الشيوخ، كانت في بادئ الأمر الترشيحات للعضوية تحدث عن طريق السن والنسب والثروة والخبرة وبعدها أصبحت تتم من قبل القناصل، ولعل من أقدم القوانين التي تتحدث عن قواعد الانضمام إلى عضوية مجلس الشيوخ قانون أقينيوس " **Oceanus** "والذي يرجح أنه صدر فيما بين 339- 318 ق.م وهذا القانون أتاح لشاغلي وظيفة وهي أن يختاروا من يصلح لعضوية المجلس وفقا لمعايير محددة، وأنه لا يشطب من قائمة المجلس إلا من يخالف القوانين أو يرتكب عملا مخالفا ومشينا وهذا ما يحرمه من العضوية.[3]

وفعليا كانت عضوية المجلس مدى الحياة إلا في الحالات التي تجلب الخزي والعار على أصحابها، ومع أواخر القرن 3ق.م كان يسمح لكبار شاغلي المناصب السابقين بالمشاركة في جلسات المجلس حتى قبل أن يسجلوا رسميا كأعضاء، وكان من بين الشروط أن يشغل العضو مناصب عليا في روما

[1] ويل وايريل ديورانت، المرجع السابق، ص 59.

[2] مصطفى العبادي، (**الإمبراطورية الرومانية**...)، المرجع السابق، ص 51.

[3] عائشة عبد السلام بوشحفة الشهيبي، المرجع السابق، ص 17.

كشرط يؤهله لذلك، كما كان هناك شرط النصاب المالي للمرشح والذي يتطلب ملكية عقارية من الأرض لطبقة الفرسان الرومانية ، وكان لا يسمح للعتقاء من العبيد بالانضمام لعضوية المجلس [1] أما بالنسبة لانعقاد جلسات مجلس الشيوخ تكون بناءً على دعوة أحد الحكام أو عدة حكام كالقناصل والحكام العدليين، فعادة ما كانت هذه الجلسات تعقد في قاعة ***curia Hostila*** أو في معبد الإله جوبيتر ويترأس اجتماعاته الحاكم أو الحكام الذين دعوا إلى الاجتماع، وتبقى أبواب قاعة الاجتماع مفتوحة ويستطيع العضو فيه إذا أعطي الحق في الكلام أن يتكلم دون مقاطعة و يقوم باقتراح مواضيع جديدة للاجتماع المقبل ويكون الاجتماع قانونيا إذا حضره 400 عضو وكانت تحدث الحوارات حسب منزلة كل عضو وكانت مدة الكلام المسموعة للعضو غير محدودة[2] "أنظر الملحق رقم 2، ص78 ".

.ثم تعرض الآراء للتصويت وذلك بانقسام مجلس الشيوخ إلى قسمين، وإذا حصل شك في التصويت يجري العد مرتين عند أماكن الجلوس للنصفين، ويطلق على التصويت إذا جرى بطريقة صحيحة اسم المشورة التي يقوم بصياغتها مجموعة من الشيوخ يختارهم الرئيس وتتم الموافقة عليه، أما إذا تم نقضه من قبل أحد المتمتعين بحق النقض فيطلق عليه اسم التعبير عن الرأي[3]، والرأي الذي يحصل على التصويت يصدر بذكر أسماء أصحاب السلطة التنفيذية وتاريخ الجلسة، محل انعقادها وأسماء المقترحين ثم يأتي نص القرار نفسه وكان يعلن إما شفهيا أو كتابة، وكانت تحفظ قرارات مجلس الشيوخ في دار المحفوظات بإشراف ايديليس[4].

II. الحقوق والواجبات:

1- الحقوق:

- التصويت: اقتصر التصويت في العصر الملكي على مجلس الشيوخ كل حسب ثروته وكانت تتألف هذه الطبقة من الأرستقراطيين فأصبحت عضويته مقتصرة على ممثلي هذه الطبقة، ولكن كان المجلس عبارة عن هيئة استشارية آراؤها غير ملزمة للملك، إلا أنه إزاء مكانة أعضائه وتجاربهم أصبح على مر الزمن من العسير إغفال الرأي الذي يجمعون عليه، ولا أدّل على مكانة المجلس من أنه عند وفاة الملك

[1] عائشة عبد السلام بوشحفة الشهيبي، المرجع السابق، ص 187.

[2] محمد السيد عبد الغني، المرجع السابق، ص 187.

[3] نفسه، ص 221.

[4] عائشة عبد السلام بوشحفة الشهيبي، المرجع السابق، ص 22.

كانت سلطته تنتقل إلى مجلس الشيوخ فيعين أحد أعضائه حاكما مؤقتا، إلى أن يختار المجلس الملك الجديد وتصادق جمعية الكور على اختياره

إلا أن حق التصويت في العهد الجمهوري اختلف عما كان عليه في العهد الملكي وكان المتمثل في الصفوف الثلاثة الأولى (القناصل والبرايتور والقيم) نتيجة امتلاكهم حق الاقتراع في نظام الفروسية، لكن هذا الحق تم التخلص منه في عهد كراسوس [1]

كان منصب القنصلية في بداية العهد الجمهوري مخصص لمجلس الشيوخ وكان هذا الشرف أكثر شأنا من الدخول إلى المحاكم الأخرى، ويتم توسيع هذا الحق إلى البرايتور إذ يصبح من حقه الحصول على مقعد في المجلس، ولهذا يسعى الحكام الآخرين للحصول على هذا الحق[2]، إلا أن هذا الأمر اختلف تمام الاختلاف في نهاية العهد الجمهوري بعدما طلب العامة المساواة بينهم وبين الأرستقراطيين من أجل ممارسة السلطة وتولي الوظائف العامة وعضوية مجلس الشيوخ[3] مما أدى إلى الصراع الطبقي وهو أحد أسباب سقوط النظام الجمهوري وهذا ما سنراه في الفصل الأخير.

- **الأعياد الدينية:** إن الأعياد الدينية في العهد الملكي كان يشارك فيها الملك بنفسه، وكانت الصفة الدينية هي الغالبة لتسيير شؤون الملكية، فكان الملك هو الذي يقدم الذبائح للآلهة، ويتولى وضع التقويم السنوي بمساعدة كبار رجال الدين، فتحدد فيه الأعياد ويبدأ عد السنين بدءا من تولي الملك الحكم وزيادة في الآلهة، كان الملك يلبس على رأسه تاجا ذهبيا، ويرتدي ثوبا مخمليا، ويحيط به الحراس حملة الفؤوس تمييزا له عن بقية الآباء ويقيم في بيت المقدس (***lexregia***) قرب معبد "فيستا" ويترأس الملك احتفالات النصر بالركوب في عربة مكشوفة مرتديا اللباس الأحمر ملوحا بصولجانه العاجي، وكان أعضاء مجلس الشيوخ في العهد الملكي يحضرون رفقة الملك[4].

أما بالنسبة لمجلس الشيوخ في العهد الجمهوري كان الأعضاء يحضرون الاحتفالات الدينية منها والرسمية وتخصص لهم مقاعد متميزة لما تقام في المنتدى، مكان انعقاد الاجتماعات، إلى جانب الكابيتول، أما بالنسبة للعطل الدينية غير الرسمية والاحتفالات التي يختص بها العامة فهم لا يشاركون

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 97.

[2] زغبيب حسينة، المرجع السابق، ص 88.

[3] علي مؤمن إدريس، "**الحياة الاجتماعية الرومانية خلال العهد الجمهوري (133– 27 ق.م)**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012، ص 18.

[4] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 25.

فيه وكان أعضاء المجلس عند حضور الاحتفالات الدينية عليهم ارتداء الزي الرسمي في الألعاب الرومانية والذي كان مقتصرا على أعضائهم فحسب وهذا ما يميزهم عن الآخرين، وتوضع لهم المآدب التي تقام في الكابيتول في 13 سبتمبر و13 نوفمبر كجزء أساسي من الاحتفالات السنوية للألعاب الرومانية، وأيضا الألعاب العامة الناتجة عن النصر[1].

- **الحصول على الرتب العسكرية:** يمثل الملك الدولة الرومانية في عهد الملكية في الشؤون الخارجية ويقود الجيش بنفسه، وكانت الرتب العسكرية مقصورة على الأشراف من أتباعهم الزراعيين الذين كان بإمكانهم تزويد أنفسهم بالسلاح اللازم، وكان مجلس الشيوخ في عهد الملكية هو الآمر والناهي في شؤون الدولة الخارجية وفيما يخص الرتب العسكرية فقد كانت مقصورة عليهم فقط فهم من يتحملون أعباء هذه الحروب لذا لم يكن متيسرا إلا بين أفراد طبقة البطارقة أصحاب الثروة الكبرى، فكان العبء الأكبر لمقاتلي الفرسان يقع على هذه الطبقة، وهذا ما يدل على أن الأرستقراطيين أعضاء مجلس الشيوخ بالوراثة والمسيطرين على البلاد بعد سيطرة الملك وكان النصر يعزز مكانتهم الداخلية في روما ويزيد من نفوذهم داخل المجلس[2] .

وهذا على غرار ما سنراه في العهد الجمهوري؛ حيث أن لعضوية مجلس الشيوخ عادة ما يبدأ حياته في الجيش الروماني كمفوض عسكري، وعندما ينتهي من ذلك يتقدم لشغل وظيفة في المدنية، عادة ما تكون عضوية مجلس العشرين، وعندما يصل إلى سن 25 عاما يشغل وظيفة الخازن وهي من أهم الوظائف الرومانية، حيث أن مهمته هي الإشراف على أموال العامة ومراقبة انفاقها، ويدخل بعد ذلك كعضو في مجلس الشيوخ وينخرط فيما بعد في العديد من الوظائف.[3]

- **لجنة التحكيم:** تعين لجنة التحكيم من بين أعضاء مجلس الشيوخ وهي التي تقوم بتنظيم الإجراءات القانونية، لكن يتم إلغاء هذا الامتياز ونقل مهام لجنة التحكيم إلى الفرسان، من طرف كراسوس، إذ يمكن للعامة أن يصبحوا حكاما وهذا بسبب تراجع سيطرة مجلس الشيوخ في نهاية العهد الجمهوري،

[1] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 86.

[2] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 30.

[3] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 89، للمزيد أنظر: ويل وايريل ديورانت، المرجع السابق، ص 73.

ويتم إعادة هذا الامتياز لأعضاء المجلس في عهد لوسيوس كورنيليوس سولا " **Sula**"[1]، لكن بصدور قانون ***Ayrelii*** يقسم مقاعد هيئة التحكيم بين مجلس الشيوخ والفرسان والشعب، أما في فترة دكتاتورية قيصر فقد أعاد توزيعها بين أعضاء مجلس الشيوخ والفرسان[2].

– الحق في الزواج: تعتبر الأسرة هي حجز الزاوية في بناء المجتمع الروماني وكان رب الأسرة صاحب السلطة المطلقة على زوجته وأولاده وبناته غير المتزوجات وأبنائه وسلالتهم مهما يبلغ سنهم، فقد كان من حقه الذي لا يناقش فيه أو يحاسب عليه ضرب زوجته وأولاده وأن يقتلهم أو أن يبيع أولاده في سوق النخاسة وكان هذا الحق صارما في العهد الملكي[3]، أما فيما يخص العهد الجمهوري كانت المساواة التامة بين الزوجين لصحة الزواج المدني، كما كان يستبعد الزواج مع العتقاء الذين تحصلوا على الحرية عن طريق العتق[4].

2– الواجبات:

أ– القيود الاقتصادية:

– منع مجلس الشيوخ من إبرام نفقات أو عقود بين العامة ومجلس الشيوخ.

– منع ممارسة المهن التي لا تليق بمنصب مجلس الشيوخ.

– عدم امتلاك السفن الكبيرة.

ب– دفع الرسوم المالية:

– وجوب امتلاك العضو رسوما مالية كبيرة من أجل الدخول إلى عضوية مجلس الشيوخ وذلك من أجل انفاق مبالغ ضخمة عند الضرورة كمستلزمات الحرب[5].

– دفع النفقات والإرادات.

– اتخاذ القرارات في المشاريع الكبرى أو الإصلاحات والانفاق عليها.

---

[1] **لوسيوس كورنيليوس سولا LUCIUS CORNELIUS SULLA** : قائد و قنصل و ديكتاتور روماني وهو م ن أبرز الشخصيات خاض حرب أهلية و عرف بقسوته على المعارضين السياسين مما أكسبه سمعة سيئة ، أنظر : بلوتاريخ ،**السير**،تر،جرجيس فتح الله،مج 2، دار العربية للموسوعات ،لبنان ،2010،ص 945

[2] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص90.

[3] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 89.

[4] نفسه، ص 90.

[5] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 92.

- تنظيم الألعاب ودفع مستحقاتها[1].

ج- المقر القضائي:

يلتزم أعضاء مجلس الشيوخ بعدم مغادرة روما، أو الإقامة خارج أسوارها، ولا يمكن مغادرتها إلا بتصريح من المجلس، ويملك مجلس الشيوخ مقرا قضائيا لهم، ولا يخضع الأعضاء إلى محاكم مدينتهم، ولا للتهم البلدية، ويتم اتخاذ تدابير لضمان عدم تعارض جلسات مجلس الشيوخ، وجلسات المجالس الشعبية، وبعد دخول العامة إلى مجلس الشيوخ والذي ينتمي إليه مختلف الطبقات الاجتماعية، يحق لهم ارتداء الملابس الاحتفالية التي تنتمي إلى تلك الطبقة العليا مع حذاء مجلس الشيوخ والشريط الأرجواني، كما لهم حق الحصول على مكان الشرف في المهرجانات والمآدب، وكانت هذه الامتيازات مقتصرة على الأشراف فقط[2].

نستنتج في الأخير أن مجلس الشيوخ في بادئ الأمر كان عبارة عن قبائل و بظهور رومولوس وحدهم تحت شعار مجلس الشيوخ وبهذا أصبح منظم وذا مكانة في روما و يرجع الملك إليه عند الحاجة ،ولكن إختلف الأمر مع إختلاف العصر الجمهوري و الذي أصبح هو المهيمن و المسيطر على روما ،ووضع شروط و قواعد من أجل الإلتحاق بالمجلس مما صعب الأمر على الكثيريين للدخول فيه ،و يشترط على العضو ان يكون ذا مكانة مرموقة ،ليصبح مجلس الشيوخ هو الأمر والناهي لروما و المسيطر عليها كلياً

[1] عائشة عبد السلام بو شحفة الشعيبي، المرجع السابق، ص 20.

[2] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 94.

الفصل الثاني: مجلس الشيوخ من هيئة استشارية إلى هيئة تنفيذية:

I. علاقة مجلس الشيوخ والسلطة السياسية

1. السلطة السياسية في العهد الملكي
2. السلطة السياسية في العهد الجمهوري

II. علاقة مجلس الشيوخ والجيش

III. مجلس الشيوخ و دوره في العلاقات الدبلوماسية

1. الدبلوماسية في العهد الملكي
2. الدبلوماسية في العهد الجمهوري
3. أسباب التوسع
4. مجلس الشيوخ وحكم الأقاليم

رغم تشكل مجلس الشيوخ في بداية بظهور الحكم المطلق و تحت يد الملك أي أنه لم يملك من الصلاحيات ما تخوله الى بسط السيطرة الكاملة و الإستغلال الكلي على روما و بسقوط الحكم المطلق انقلبت الموازين و اكتسب المجلس من الصلاحيات ما جعله ينتقل من الإستشارة الى التنفيذ و هذا ما سأخوض فيه في هذا الفصل

I . علاقة مجلس الشيوخ بالسلطة السياسية:

1- السلطة السياسية في العهد الملكي:

كانت الملامح الرئيسية للتنظيم السياسي لمدينة روما من انشائها لا يختلف كثيرا عما كان شائعا في أية مدينة من مدن الدولة التي عرفها العالم القديم، إلا أن روما عرفت تغييرًا في النظام السياسي القديم الذي كان سائدًا، ولكن لم يكن النظام السياسي في العهد الملكي ذا قوة على غرار ما سنراه في العهد الجمهوري، فالنظام السياسي الذي كان قائما في العهد الملكي كان تحت يد الملك الذي يمثل أعلى سلطة في هرم النظام سياسي بيده كل السلطات السياسية والقضائية والعسكرية، إلا أن الصفة الدينية كانت هي الغالبة فهو الذي يقدم القرابين والذبائح للآلهة[1].

لم يكن حكم الملك وراثيا، بل كان موظفا منتخبا من قبل مجلس الشيوخ، ثم يوافق على انتخابه مجلس الأحياء بصفة صورية، وبمجرد تولي الملك الحكم كان يجمع في قضبته السلطة المطلقة الأمبريوم، ولا تحدها أي سلطة ولا قيود حتى أنه يدخل في نظامها حق الحياة والموت على المواطنين[2]، وكانت السلطة الملكية المطلقة هي بمثابة تفويض شعبي لشخص يحكم بالحديد والنار، فمن يحصل عليها عن طريق شرعي وجبت طاعته طاعة عمياء، ولا سبيل إلى مقاومة تلك السلطة[3].

كان الملك في روما هو الذي يصدر القوانين ويعلنها ويطبقها، بيد انه في واقع الأمر كان يعرف أكثر من القانون والذي ينظم العلاقات بين الناس في الدولة الرومانية الباكرة، وكان يحد من نطاق اختصاص الملك القضائي سلطة رب الأسرة على أفراد أسرته، وكان الملك يتدخل في حالات النزاع

---

[1] أيوب رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] محمود إبراهيم السعدني، **معالم تاريخ روما القديم منذ نشأتها حتى نهاية القرن الأول ميلادي**، ط1، دار النهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 58.

بين المواطنين من خلال تعيين محكمين يقومون ببحث النزاع وإصدار قراراتهم فيه باسم الملك ويتركون تطبيق القرار لمن صدر في صالحه الحكم[1].

وكان الملك هو القائم على الأمن والنظام في الدولة فكانت السلطات جنائية تمارس على الذين يرتكبون ضد المجتمع نوعين رئيسين من الجرائم وهما الخيانة والقتل دون مبرر، وكان الملك يعين هيئة قضائية خاصة للفصل في كل نوع ، فكان القضاة يصدرون أحكاما إما بالغرامة وإما بالجلد، وإما بالنهي أو بالإعدام تبعا لظروف كل جريمة، وكان من حق الملك تخفيف الأحكام الشديدة وإن كان أحيانا يسمح بذلك لجمعية الكور[2].

اما بالنسبة لمجلس الشيوخ ودوره السياسي في العهد الملكي، كان لهذه الهيئة وزن أكبر ونفوذ أوسع وكانت عضويته مقصورة على طبقة البطارقة، ولم يكن مجلس الشيوخ أكثر من هيئة استشارية آراءه غير ملزمة للملك إلا أنه إزاء مكانة أعضائه وتجاربهم أصبح مع مر الزمن من العسير إغفال رأيه، ولا أدل على مكانة هذا المجلس من أنه عند وفاة الملك كانت سلطته تنتقل إلى مجلس الشيوخ فيعين أحد أعضائه حاكما مؤقتا إلى أن يختار ملك جديد تصادق عليه جمعية الكور[3].

2- السلطة السياسية في العهد الجمهوري:

تطورت السلطة السياسية تطورا جذريا عما كان الوضع عليه في العهد الملكي، فأصبحت كلمة الملك ممقوتة عند الرومان واستُبدِل بالقناصل، في هذا العهد كان مجلس الشيوخ هو المسير الأول للجمهورية الرومانية، لكن في بادئ الأمر كان المجلس استشاريا لكن مهامه ازدادت إبان الحكم الجمهوري مما أتاح له الفرصة فيما بعد لأن يكون له الحق في اتخاذ القرارات في معظم شؤون الدولة وانتقاله من هيئة استشارية إلى مجلس تشريعي[4].

تولى مجلس الشيوخ المناصب الكهنوتية والقنصلية، والديكتاتورية وقيادة الفرسان، وكان مجلس الشيوخر يمارس على القناصل نفوذًا أوسع وتأثيرًا أكبر مما كان يمارسه على الملوك، وكان القناصل يخضعون دائما إلى مشيئة مجلس الشيوخ، كما كان المجلس أقوى هيئة، وهذا بحكم طبيعة تشكيل

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 98.

[2] إبراهيم السعدني، **معالم تاريخ روما القديم منذ نشأتها حتى نهاية القرن الأول ميلادي**، المرجع السابق، ص 58، 59.

[3] إبراهيم نصحي ،المرجع السابق ،ص 96

[4] عائشة عبد السلام، المرجع السابق، ص 18.

المجلس وعضويته أعضائه لفترة طويلة مدى الحياة[1]، كما تميز هذا العهد بنشاط وحكمة كبيرين وتتوضح الصورة كون مجلس الشيوخ هو الآمر والناهي في العهد الجمهوري[2].

وهنا سوف أتطرق إلى النواحي التي كان مجلس الشيوخ يمارس سلطاته فيها فهي عموما كالآتي:

– الميادين التشريعية و النواحي المالية و إدارة الأقاليم

– السياسة الخارجية حيث كان يملك السلطة العظمى في تعزيز مصير الجمهورية الرومانية وهو المتسبب الأول في قيامها و بزوغها في عهد الجمهورية عكس ما كان فيه الحال أيام الملكية وكان هو الذي يستقبل السفراء الأجانب للتفاوض ، بشأن مسائل السلام أو التحالف ، و اذا تم إرسالهم من قبل القادة دون إذن خاص من المجلس يرفض إستقبال السفراء و يأمر أن يغادروا روما وكان هناك توازن معين في عملية صنع القرارات في العهد الجمهوري ، فالمجلس يرأس تشكيل تحالفاته العسكرية ،و بترك لكل هيئة إتخاذ القرار[3]

– للمجلس حق في إبقاء المحاكم في منصبه.وحق إعفاء الأفراد من إجراءات قانونية.كما كان لهم الحق في منح أو رفض تنظيم موكب النصر للقائد المنتصر، كما كان له الحق في تشكيل القوات البرية و البحرية لخدمة مصالح روما ،حيث يحدد عدد الفرق و الأساطيل و عدد الوحدات كل سنة ويضم جميع الموظفين الكبار و الاسبقيين ويعتبر مركز الخبرة في روما بالشؤون الخارجية[4].

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 97.

[2] محمد علي، **حضارة الرومان**، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2016، ص 20.

[3] شيشرون، **علم الغيب في العالم القديم**، تر: توفيق الطويل، مطبعة الاعتماد، مصر، (د.ت)، 27

[4] سامي سعيد الأحمد، المرجع السابق، ص 71.للمزيد أنظر،حسينة زغبيب ،المرجع السابق ،ص 168

I. علاقة مجلس الشيوخ بالجيش:

مر الجيش الروماني بمراحل هامة من بداية ظهور الملكية إلى أواخر سقوط الإمبراطورية مرورا بالعهد الجمهوري فكان الجيش الروماني في بداية العهد الملكي عبارة عن جماعات مكونة من مواطنين مسلحين يقومون بتدريبات عسكرية لمواجهة حالات الطوارئ، لأن روما في العهد الملكي لم تكن تمتلك جيشا نظاميا[1]، وكان جيش روما في البداية مكون من 3000 من المشاة و300 فارسا يجندون من القبائل الثلاث على قدر المساواة، وكانت كل قبيلة تساهم بألف رجل ومائة فارس، وتقتصر على البطارقة وميسوري الحال من المزارعين الذين في وسعهم تزويد أنفسهم بالسلاح، وكان يشتمل عادة السلاح على خوذة ودرع وحربة وسيف قصير، وكان أقوى سلاح هو سلاح الفرسان، أما قادة الجيش فهم نقباء القبائل من المشاة والفرسان[2].

والملك هو من يقود الجيش بنفسه ويعقد المعاهدات ولكنه لا يستطيع أن يقرر الحرب لوحده لأن هذا القرار كان بيد مجلس الجماعات الذي يضم 30 وحدة تنطوي تحت القبائل الثلاثة السابقة[3]، لكن خلال عهد الملك سيرفيوس تولوستم إحداث تصنيف جديد للمواطنين الرومان الأحرار حسب ثروتهم وقسم المجتمع إلى خمس طبقات، وقسمت كل طبقة إلى ميئات التي تسمى ***centuris*** واستمر تشكيل الجيش الروماني على تلك التقاليد إلى غاية منتصف القرن الخامس قبل الميلاد[4].

أحدثت إصلاحات الملك سيرفيوس تغييرا كبيرا في نظام الجيش على اعتبار أن ذلك الإصلاح كان سياسيا واجتماعيا، فأصبح المواطنون فئتين فئة مجلس الشيوخ وفئة العامة ، وأدرج الجميع في مئينات، وبذلك أصبح الجيش مكون من جميع المواطنين أغنياء وفقراء، فالذي يعجزه الفقر عن تجهيز نفسه يلتحق بصفوف الدعم المتنوعة كالتموين والهندسة العسكرية وما إلى ذلك من الخدمات، فالخدمة العسكرية إجبارية على كل متمتع بالمواطنة الرومانية، منذ سن 17 إلى 60 سنة عند الضرورة يعد المواطن خلالها تحت الطلب عندما تقرر الدولة خوض حرب ما[5].

---

[1] لطفي عبد الوهاب يحي، المرجع السابق، ص 229.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 29.

[3] نفسه، ص 159.

[4] الطيب بوساحة، "**نشأة وتطور الجيش الروماني من العهد الملكي إلى الإمبراطوري والتركيبة والتجنيد**"، مجلة الاحياء، مج 23، العدد 28، الجزائر، جانفي 2021، ص 896.

[5] محمد البشير شنيتي، **علم الآثار، تاريخه، مناهجه، مفرداته**، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 385.

لم يكن الجنود الرومان في البداية يتلقون أي راتب بشكل رسمي، بينما كانوا يحصلون مقابل خدمتهم العسكرية على حصص تموينية، أو تعطى لهم مكافآت من الغنائم والأراضي[1]، وعندما عجز المعدمون عن الإنفاق على أنفسهم بسبب طول فترة القتال، أدخل نظام الرواتب تعويضا عن الأسلحة والنفقات[2]، أما كبار الأثرياء، من آباء الأسر الكبرى، فكانت أعباؤهم أكثر من هذا كله فكان عليهم أي يساعدوا الدولة حين لا تكفي الضرائب البسيطة العادية المعمول بها لتحصين المدينة، وبناء أسطولها وهذا يبين مدى الارتباط بين الوضع الاجتماعي والمادي للفرد وصلاحياته لتولي مناصب الحكم والقيادة العسكرية[3].

ان اقتصار الجيش الروماني في العهد الملكي على فئة الأرستقراطية حسب خبرتهم وكانت هذه الطبقة تدافع عن روما ليس حبا فيها وإنما بدافع الحفاظ على ممتلكاتها ما أدى إلى تكوين جيش يخدم مصالحها، وبخصوص قيادة الجيش الروماني في العهد الملكي فقد كان الملك هو قائد الجيش، ويعقد المعاهدات ويقرر الحرب، ويمثل الدولة في سياستها الخارجية، عكس العهد الجمهوري.

لعب الجيش في العهد الجمهوري دورا مهما عكس ما مر به في العهد الملكي فدخلت بذلك روما عهدا جديدا آل فيه الحكم إلى القناصل، وبدأت تظهر ملامح السياسة التوسعية الرومانية لذلك توجب على روما في هذا العهد إعداد جيش قوي قادر على حماية الأقاليم التي ستخضعها فالقناصل هم من يتولون قيادة الجيش ما يتوجب إعطاءهم السلطة المطلقة في ميادين القتال من تسليح وعمليات حربية وهو ما يشترط تأييد مجلس الشيوخ والشعب، ولم يكن القناصل قادرين على اتخاذ أي قرار دون العودة إلى المجلس، هذا الأخير الذي سيطرة على كافة الأمور العسكرية بدءًا بقيادة الجيوش[4].

كان النظام العسكري هو الأساس الذي يعتمد عليه الدستور الروماني وكان من أكثر الأنظمة العسكرية نجاحا قديما، ويتألف جيش القنصل من فيلقين وكان كل فيلق يقسم إلى كتائب، وكانت في بادئ الأمر تتألف من مائة جندي، ثم أصبحت تتألف من مائتين، ويقودها قادة المئات وكان لكل

---

[1] عائشة عبد السلام، المرجع السابق، ص 40.

[2] السيد أحمد الناصري، المرجع السابق، ص 81.

[3] مصطفى العبادي، (**الإمبراطورية الرومانية**)، المرجع السابق، ص 36.

[4] عائشة عبد السلام، المرجع السابق، ص 40.

فيلق علمه الخاص[1]، وقد خاضت روما العديد من الحروب وكانت تارة منتصرة وتارتا أخرى منهزمة إلا أن مجلس الشيوخ كانت عنده الفطنة وسرعة البديهة فلم يجلس مكتوف الأيدي بعد كل هزيمة بل استفاد من حروبه، وسجل أخطاءه وعدم تكرار الأخطاء التي أدت به إلى الهزيمة كما قام بتحسين مجهوده واختيار الرجال الاكفاء، الاعتماد على استراتيجية أو خطة جديدة في كل مرة من أجل تفادي أي خطأ قد يقوم الجيش بتكراره مرة أخرى[2].

وما يلفت الانتباه أن مجلس الشيوخ استطاع أن يقتبس من هذه الحروب تطوير الأسلحة مثل اقتباس الترس المحدب من الفالين والبيلوم عن السامنيين وهو قطعة حديد ضامرة مثبتة في ساق من الخشب خفيفة الوزن بحيث أنه يستطيع كل جندي أن يحمل منها اثنين، وأسلحة الفرسان كالرمح ذو الحدين المعدنيين والدرع والترس المتبن عن الإغريق، والكثير من الأسلحة الأخرى، كما قام مجلس الشيوخ بإدخال إصلاحات جديدة ومن أبرزها بناء سور من الحجر بعد نكبة روما والحلفاء مع بلاد الغال تفاديا لوقوع كارثة، حيث كان السور في بادئ الأمر مبنيا من الطين[3].

زاد نفوذ مجلس الشيوخ من خلال التوسعات التي حققتها روما وأصبحت أطماع المجلس تتزايد من أجل ضم مقاطعات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الثروات والمكتسبات من الغنائم والضرائب، وبرز مجلس الشيوخ في القيادات العسكرية وأبرز مثال على ذلك وهو الحروب البونية[4] التي خاضتها روما والتي أعطت لمجلس الشيوخ الفرصة المناسبة لقيادة الشعب وتوجيهه داخليا وخارجيا في معاركه الكبرى، كما لعب المجلس دورا مهما في تسيير الجيوش وإخضاع المناطق المجاورة لها، فكان مجلس الشيوخ هو من يقوم بإعلان الحرب والسلم، ولا تتم هذه المعاهدات بطبيعة الحال إلا بموافقة مجلس الشيوخ[5].

---

[1] ويل وايريل ديورانت، المرجع السابق، ص 71.

[2] أندريه أبمار، جنانين أبوايه، **تاريخ الحضارات العام روما وإمبراطوريتها**، تر: فريد م.داغر وفؤاد ج.أبو ريحان، مج2، ط2، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 114.

[3] أندريه أبمار، جنانين أبوايه، المرجع السابق، ص 120

[4] **الحروب البونية** :هي سلسلة من الحروب وقعت بين عامين 264 ق م ،146 ق م بين روما و قرطاجة للمزيد أنظر :أبو بكر سرحان، **الحروب البونية بين روما و قرطاجة من 264_146 ق م أسبابها _ أحداثها _ نتائجها _ موقف الممالك الأهلية المغربية ،مجلة الدراسات الإفريقية** ، ع 35، 2013،ص 102

[5] هشام الصفدي، **تاريخ الرومان في العصور الملكية الجمهورية للإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين**، المكتبة الإسلامية، لبنان، 1967، ص 198.

II. مجلس الشيوخ ودوره في العلاقات الدبلوماسية:

1- الدبلوماسية في العهد الملكي:

كانت العلاقات الدبلوماسية في العهد الملكي مقتصرة على تطلعات الملك الروماني، فالملك هو الذي يعقد المعاهدات ويقرر السلم والحرب، الا أن ذلك كان مشروطا بموافقة جمعية الأحياء، وكان الملك يمثل العلاقات الخارجية، وقيادة الجيش بنفسه، ولم يكن الملوك في ذلك العهد لهم تطلعات توسعية كبيرة وكان بإمكان روما العمل على القضاء على العدوان أو القرصنة التي تقع على حدود دولة روما الملكية من وقت لآخر، وأرجح أن عدم التوسع في العهد الملكي تعود أسبابه الى تنظيم الجيوش التي كانت محتكرة على طبقة البطارقة فقط[1].

ولكن رغم هذا وذاك الا أن حصل في العهد الملكي بعض الصراعات والحروب التوسعية، ولم يكن الملك يفرض على الرومان أية التزامات مالية ذات قيمة، وكانت ايجارات الأرض العامة وحق استخراج الملح وبيعه والغرامات المفروضة على المجرمين هي مصادر دخل الدولة، حيث يودع في الخزانة العامة وكانت عبارة عن غرفة حصينة في معبد ساتورنوس، وهي التي كانت تتكلف بمصاريف الجيوش والطبقة الأرستقراطية هي الممول الأول للتوسعات[2].

كان لروما مركز الصدارة في علاقتها باللاتين فقد كان لها على سبيل المثال مكانة متميزة في أحد الأحلاف اللاتينية الذي أنشئ أساسا لغرض ديني، مما يعيد الى الذهن أثينا وموقفها من حلف "ديلوس"[3] بالرغم من اختلاف الغرض الذي أنشئ من أجله كلا الحلفين، إلا أنه وبعد انتهاء الحكم الملكي تزعزعت مكانة روما في الحلف وربما كان السبب أن اللاتين قد أبرموا الحلف مع الملك، لأن الفترة التالية شهدت معاهدة بين روما واللاتين يقف فيها الطرفان على قدم المساواة

---

[1] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 31.

[2] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 99.

[3] **حلف ديلوس**: هو حلف يضم أغلب المدن اليونانية الوقعة على شواطئ بحر إيجه وعلى جزره أثينة التي تزعمته ،سمي بهذا الإسم نسبة إلى جزيرة ديلوس و الهدف منه مواجهة الخطر الفارسي ليتحول بعد ذلك إلى إمبراطورية أثينة ،أنظر: غريس عماد الدين ،**الصراع بين الدولة الفارسيةالأخمينية والمدن اليونانية خلال القرنين 5_6 ق م، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا** ،مج 5، ع1، 2022،ص 158.

وهي معاهدة "كاسيوس[1]"**Foedus cassianum**" التي أبرمت عام 493 ق.م وفي ظل هذا التحالف بين روما واللاتين استطاعت روما أن تقوي من مركزها ضد المدن الاتروسكية في شمال إيطاليا وقبائل السابين في الشمال الشرقي وذلك من خلال معارك طويلة الأمد[2].

وسوف أعطي أمثلة عما شهدته الملكية، ودور الملوك في التوسعات وكيفية تصرفهم، ومن بين الأمثلة سوف أتطرق الى ذكر بعض توسعات الملوك، فقد سيطر أنقوس مارقيوس على أستيا، وحد لوفيوس تاركوينوس أو العتيق سيطرته على كامل أتروريا، وفي حين تمكن الملك لوقيوس تاركوينيوس على الاستيلاء على شاطئ وسواحل بومبتيناي، ويؤيد هذه الفكرة انشاء العصبة اللاتينية، حوالي أواخر القرن 6 ق.م ، لمنع التوسع الروماني في سهل لاتيوم، والتخلص من السيادة على هذا الاقليم، والحقيقة أن الرومان تمكنوا من ضم الجماعات اللاتينية الصغيرة من جيرانهم الى دولتهم سواء في سهل لاتيوم فيما بين روما وألبالونجا، أو في وادي التيبر الأدنى ابتداءً من مصبه[3].

2- الدبلوماسية في العهد الجمهوري:

لم يكن يهدف الرومان في بداية العهد الجمهوري الى إخضاع شبه الجزيرة الإيطالية أو العالم تحت وطأتهم لكن هذا العهد شهد الكثير من التوسعات والتغييرات، وكان لمجلس الشيوخ دور هام وكبير في ذلك فهو الآمر الناهي للأحداث السياسية التي مرت بها روما، واعتمد المجلس على مبدأ فرق تسد وطبق هذا المبدأ في أغلب التوسعات، ويقوم هذا المبدأ على عقد اتفاقيات سياسية وتحالفات يلتزم بها الطرفان وسنتطرق فيما إلى كيفية تسيير شؤونها فيما سيأتي:

امتاز مجلس الشيوخ الروماني في العهد الجمهوري بسيطرة تامة على شؤون الدولة حيث احتكروا مختلف جوانب الحياة بداية بالجانب السياسي حيث سيطروا تمام السيطرة على دفة الحكومة كما كانوا يحتكرون مناصب الحكام وعضوية الجماعات الدينية، وبفضل هذا الاحتكار كانوا يمارسون السلطة العليا ويوجهون سياسة الدولة ويتحكمون في تصريف العدالة، وتحول من مجلس استشاري الى هيئة رقابة عليا[4]، يعين القناصل كما يقوم بترشيح من يراه مناسبا بأن يكون دكتاتورا، وله الحق في ابرام أو

---

[1] **معاهدة كاسيوس:** بوجبها غادت كل من روما و إقليم اللاتيوم قوة واحدة تعتبر هذه الإتفاقية بأنها كانت أول خطوة خطتها روما نحو التوسع في ايطاليا أنظر :محمود إبراهيم السعدني ،المرجع السابق ،ص 84.

[2] حسين الشيخ، **الرومان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 37.

[3] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 51.

[4] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 157.

نقض قرارات الجمعية الشعبية، وهذا الحق اكتسبه في وقت لاحق، بحيث أصبحت مصادقته على هذه القرارات شرطا أساسيا لتكسب الصفة القانونية[1].

على الرغم من سيطرة مجلس الشيوخ الروماني على الشؤون الداخلية لروما، إلا أنه اعتمد على القوة العسكرية التي كانت خاضعة له وتحت سيطرته بأن يمد نفوذه خارج روما، كما اعتمد مجلس على مبادئ تساعده على حملاته الخارجية. فكانت كل الصلاحيات بيده فهو من يقوم بعقد و إدارة المحالفات والمعاهدات، وإعلان الحرب، وحكم المستعمرات والولايات، وإدارة الأراضي العامة وتوزيعها، والاشراف على أموال الخزانة العامة وانفاقها، وهذه السلطة أكسبته قوة اكبر مما أدى الى طغيانه فكان يسيء استعمال سلطانه، فكان يحمي الموظفين المرتشين، ويعلن الحرب بلا تدبر وتفكر، ويستغل البلاد المحتلة استغلالا شرها، ويقمع الشعب في أن يشارك بنصيب أوفر مما كان له في رخاء روما[2]. والمكانة التي وصل اليه مجلس الشيوخ هي القطرة التي افاضت الكأس لدى العامة فانقلبوا عليه وهذا ما سنتطرق له في الفصل الأخير.

3- أسباب التوسع:

إن نظرة الرومان للحياة اختلفت بعد توغلهم في شبه الجزيرة الإيطالية لكن في كل مراحل تاريخهم كان عليهم أن يواجهوا جيرانهم واخضاعهم تحت سيطرتهم من أجل حماية حدودهم، لكن هذه الحروب أدخلت روما في صراع دائم، وهذا ما أجبر روما على التدخل في كل مرة لكي تهدئ الوضع وكان يترتب على ذلك التدخل الاحتلال في النهاية[3]، وبعد تذوق الرومان طعم الانتصارات وضم عديد المناطق اليها ازدادت الغنائم والموارد المالية. وضم أراضي أكثر خصوبة كما زادت ثقة الرومان بأنفسهم بعد انتصاراتهم في بلاد الغال ما زاد أطماعهم في التوسع[4]أنظر الملحق رقم 3، ص 79. كانت الحروب تقام لأسباب سياسية واقتصادية، ومنها أن كل نصر كان يقود روما الى احتلال جديد يتولى أمره قنصل يرى في النصر العسكري سبيلا لتجديد انتخابه، فأصبحت الحرب والانتصارات طريقا أكيدا للمراكز السياسية، أما من الناحية الاقتصادية فإن التوسع زاد من أطماع

[1] عائشة عبد السلام، المرجع السابق، ص 19.

[2] ويل وايريل ديورانت، المرجع السابق، ص 60.

[3] دي بورج، المرجع السابق، ص 109.

[4] أندريه أيمار، المرجع السابق، ص 109.

التجار، ولأن اتساع رقعة الدولة معناه اتساع نطاق التبادل التجاري، وهذا ما أدى إلى تأثير طبقة التجار في مجلس الشيوخ ليتبنى باستمرار سياسة التوسع([1] أنظر الملحق رقم03ص 81.)

4- مجلس الشيوخ وحكم الأقاليم:

بدأ الرومان هيمنتهم من خلال إخضاع شعوب شبه جزيرة إيطاليا في البداية ومن ثم بسط سيطرتهم على بقية انحاء العالم القديم بقوة السلاح كما لجأت إلى استعمال طرق أخرى منها التحالفات، وهذا ما ميزهم عن غيرهم فهذه الطريقة التي اعتمدها مجلس الشيوخ أدت إلى وصولهم إلى قادة وملوك الدول الأخرى، والذين أصبحوا في الغالب أصدقاء وحلفاء لهم، وبهذا نعرف أن لمجلس الشيوخ فطنة وحنكة في تسيير الدبلوماسية الخارجية[2]، ويعد المجلس هو المسيطر الأول خلال القرن الثاني قبل الميلاد إلى أن جاء تبيريوس جراسوس " **Teberius gracchus**"[3]كممثل للعامة في عام 133 ق.م، وهذه المكانة وهذا النفوذ اللتين اكتسبها بالتدريج ارتفعت إلى مستوى المسؤولية إبان الأزمات في المرحلة الثانية من الحرب البونية التي هددت روما وكيانها ونظامها، وهذا ما أدركه الرومان بأن تكون السلطة الخارجية بيد مجلس الشيوخ، وعند دخول روما عسكريا في بلد ما تحتاج إلى استقبال الوفود وإرسال مفوضين، فوجب على القادة أو حكام المقاطعات المبادرة لعقد اتفاقيات، لكن أي اتفاقية أو معاهدة أو مبادرة كانت لن تكون سارية إلا بالرجوع إلى مجلس الشيوخ وتعتبر هذه الاتفاقية ملغية في نظرهم، وكان حكام مقاطعات يقومون بتقديم تقارير إلى المجلس بانتظام، وكان المجلس لا يسمح بتقليل الأهمية المتزايدة للدبلوماسية التي تقع خارج روما[4].

يمكننا القول أن العلاقات الدبلوماسية في العهد الملكي مقتصر على تطلعات الملك الروماني وهو الذي يسيطر و الآمر و ناهي في إبرام المعاهدات و إقرار السلم و الحرب و إدارة الشؤون الخارجية إلا ان هذا الامر إنقلب وقت الجمهورية و التي أصبح بمجملها سيطرت مجلس الشيوخ في الشؤون الرومانية الداخلية او الخارجية و تكمن هذه السيطرة من أجل خدمة مصالحهم العامة

---

[1] مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج4، دار رواد النهضة، لبنان، 1945، ص 65.

[2] أندري أيمار، المرجع السابق، ص 153.

[3] **تبيريوس جراسوس** : كان سياسياً رومانياً في القرن الثاني قبل الميلاد،تقلد نصب محامي الشعب صاحب مشروع الإصلاح الزراعي التي تسببت في الإضطراب سياسي ادى إلى مقتله 133ق م ،أنظر:بلوتاريخ ،المصدر السابق ،مج 2،ص1099.

[4] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 155، 156.

الفصل الثالث: مجلس الشيوخ والتشريع

I. الألواح الاثنا عشر

1. ظهور القانون
2. مضمون الألواح الاثنا عشر
3. رد فعل مجلس الشيوخ على قانون الألواح 12

II. المراسيم والقوانين

1. تشريع فاليريا بوراتيا
2. تشريع كانوليا
3. تشريع بتيليا بايبريا
4. تشريع هورتنسيا
5. التشريعات الرومانية في نهاية الجمهورية الرومانية

III. علاقة مجلس الشيوخ بالمؤسسات الدستورية الأخرى

1. علاقة مجلس الشيوخ بالحكام
2. علاقة مجلس الشيوخ بالقناصل
3. مجلس الشيوخ و علاقته بالبريتور
4. أسباب ظهور قانون الشعوب
5. وظيفة بريتور الأجانب

الملاحظ في هذه الفترة من عمر الجمهورية الرومانية هو إزدياد نفوذ الطبقة الارستقراطية فأحدثت شرخاً كبيراً بين الطبقتيين في روما "الأرستقراطية و العامة " بحيث إستحوذت الطبقة الأرستقراطية على كل موارد روما و أصبحو الأمر و الناهي في كل شؤون الجمهورية ،و هذا الأمر جعل من العامة يتخذون ردود فعل بعد أن ضاق بهم الأمر ذرعاً فإتخذوا موقفاً و عاد لهم ببعض الحقوق التي كانت بمثابة ذر الرماد على العيون في هذا الفصل سأخوض في هذه الاحداث بالتفصيل

I. الألواح الإثنا عشر:

1- ظهور القانون:

صدر في العهد الجمهوري عدة قوانين ذات أهمية في تاريخ التشريع الروماني على أن أولها جميعا هو قانون الألواح الاثن عشر؛ حيث أن هذا القانون كان له الأثر الأكبر في تطوير النظم القانونية الرومانية[1]، وجاء قانون الألواح الإثنا عشر في مرحلة كانت تمر فيها روما بظروف صعبة تمثلت في النزاع القائم بين العامة والأشراف الذي بدأ منذ أوائل العصر الجمهوري وهو طلب المساواة مع طبقة الأشراف حيث أن العرف الذي كان سارا يحيط به الغموض لأن رجال الدين يحتكرون معرفة هذه القواعد ويعملون على تفسيرها لصالح طبقة الأشراف، مما دفع بطبقة العامة المطالبة بتدوين القواعد العرفية حتى يمكن تطبيقها عليهم[2]، واعتبرت تلك الألواح بداية لمرحلة جديدة في تطور القانون الروماني، وكان تدوينه إيذانا باستقلال القانون عن الدين وأُعتُبِرَ منبعا للقانون كله[3].

في مطلع عام 451 ق.م، تم اختيار لجنة من عشرة رجال لوضع القانون، وبعد مناقشات طويلة بين العامة والأشراف اقتصرت العضوية على الأشراف فقط على أن يعرض العمل على الشعب لإبداء الرأي، وكانت حجة الأشراف في ذلك أن القانون جزء من الدين، والعامة ليست لهم ديانة معترف بها، كما تم الاتفاق على تعطيل سلطة الحكام في مدينة روما لمدة سنة تتولى خلالها لجنة العشرة سلطة الحكم فضلا عن وضع القانون، وإيفاد لجنة ثلاثية الى بلاد الإغريق للاطلاع على

---

[1] عبد الحي عبلة، **دور قانون الألواح الإثنا عشر في كتابة تاريخ روما، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مج 10، ع4، جامعة الجزائر2، الجزائر ، 2022، ص3.

[2] علي محمد جعفر، **تاريخ القوانين، مدخل إلى دراسة القوانين القديمة التشريع الروماني الشريعة الإسلامية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1998، ص 75.

[3] عبد اللطيف محمد علي، **(مصادر التاريخ الروماني)**، المرجع السابق، ص 71.

تشريع صولون [1]لكي تسترشد به، وانتهى عام 451 ق.م دون أن تُتِمَّ لجنة العشرة عملها لكنها أنجزت من القوانين المكتوبة ما كتب على عشرة ألواح وعرضت على الشعب فوافق عليها وأمر بإصدارها[2]، وبعد صدور عشرة ألواح تم اختيار لجنة ثانية مختلطة التكوين من الأشراف والعامة، لإتمام عمل اللجنة الأولى ومنحت السلطة لمدة سنة وفي نهايتها أتمت عملها وسجلته على لوحين آخرين عرضا على الشعب ووافق عليهما وأصدرهما عام 449 ق.م وبذلك أصبح عدد الألواح التي كتبت عليها القوانين إثنى عشر لوحا أعلنت في الساحة الشعبية ولذلك سميت هذه المدونة « الألواح الاثنا عشر[3] ».

2- مضمون الألواح الإثنا عشر:

يشتمل القانون على اثنى عشر لوحة وكل لوحة منها تحتوي على عدد من النصوص تتعلق بمادة معينة من المواد القانونية، وهي كالآتي:(أنظر الملحق رقم 4، ص 82-89)

- **الالواح 1و2و3:** اهتمت الألواح الثلاثة بقانون نظام الدعاوي الذي أعطاه الرومان اهتماما كبيرا، وكانت الدعاوي تنقسم الى قسمين: دعاوي تقريرية تهدف إلى الحصول من الخصم على إقرار بالحق المدعى به أو الحصول على حكم قضائي يقرر أحقية الشخص فيما يدعي، أما الدعاوي التنفيذية تهدف لتمكين صدور الحكم لصالحه من التنفيذ على جسم المدين أو ماله[4].

- اللوحة 4 و5: تتعلق بنظام الأسرة كالزواج والطلاق والإرث والوصايا والسلطة الأبوية، ويتبين منها أن النظام الذي ساد كان قائما على أساس الأسرة الأبوية حيث يتمتع رب الأسرة بسلطة مطلقة، كما بين أن التشريع لا يسمح بالزواج بين العامة والأشراف، ولم يسمح بالزواج بينهما الا فيما بعد حينما صدر قانون خاص يبيح مثل هذا الزواج.

---

[1] **صولون 560_ 640ق م** :هو مشرع قانون أثيني قام بسن مجموعة من القوانين الإصلاحية التي تعارضت مع نظام الدولة وتم تسميته لاحقاً بالنظام الأثيني الديموقراطي ،أنظر :مصطفى النشار ،**تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى إبن خلدون** ،ط1،دار قباء للطباعة ،القاهرة ،1999، ص39،40,

[2] حسن صوفي أبو طالب، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، مجموعة محاضرات، جامعة القاهرة، مصر، ص 143.

[3] حسن صوفي أبو طالب، المرجع السابق، ص 143.

[4] صاحب عبيد الفتلاوي، **تاريخ القانون**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 102. أ

– **اللوحة 6 و7**: تتعلق بالملكية وتتضمن القواعد المتعلقة بالملكية العقارية وعقد نقل الملكية والتقادم وتقسيم الأموال والأعمال القانونية وطرق انتقال المال بالتصرف أو بالوفاة، مع التركيز على الملكية الزراعية لأهميتها في المجتمع الرومان[1]

– **اللوحة 8 و9 و10 و11 و12**: وهي الألواح الخمس الأخيرة المخصصة لنظام العقوبات والجرائم وقد ميز القانون الروماني بين الجرائم الخاصة والجرائم العامة. **فالجرائم الخاصة** هي جرائم تقع على الفرد كجريمتي الاعتداء والإيذاء، أو الاعتداء على ماله كجريمتي السرقة والاضرار بمال الغير، فكانت هذه القوانين صارمة في أحكام جريمة الاعتداء، فالمجني عليه له حق القصاص مالم يرض بالدية الاختيارية، وتتناول هذه الحالات جميع الأفعال التي يترتب عليها فصل عضو أو اتلافه بشكل غير صالح للاستعمال (كالذراع مثلا) والحالة الثانية هي حالة كسر عظم، أما الحالة الثالثة فتشمل الإيذاء البسيط، وقد فرض القانون في الحالتين الأخيرتين الدية الإجبارية، أما أحكام جريمة السرقة فقد حول قانون الألواح للمجني عليه حق قتل السارق إذا ضبطه ملتبسا ووقعت السرقة ليلا أو بواسطة سلاح، اما **الجرائم العامة** فهي جرائم تضر بالصالح العام وتتولى الدولة فيها توقيع العقاب وتشتمل على جرائم الخيانة العظمى والهرب في الحرب، وكذلك الجرائم التي تقع على الأفراد وتبلغ من الخطورة بحيث تهدد الأمن والنظام العام كجريمتي قتل الإنسان الحر والحريق العمد. ويحاكم مرتكبو هذه الجرائم أمام حكام خاصين ويمكن التظلم أمام مجلس الشعب[2].

3– رد فعل مجلس الشيوخ على قانون الألواح 12:

لم يرحب مجلس الشيوخ في بادئ الأمر بوضع قوانين يتشارك فيها مع العامة إلا بعد رواية حدثت لرجل كهل من العامة والذي روى مأساته لأحد المارة والذي كان في شبابه جندي يخدم ويدافع عن شرف البلاد والذي عاد اليها فلم يجد بيته الذي أحرقه الأعداء، ولما حاول أن يبدأ حياته من جديد طالبه جامعو الضرائب بما عليه من متأخرات مما أضطره الى الاستدانة بالربا الفاحش وتزايدت الديون حتى اضطر الى بيع مزرعته الصغيرة التي ورثها عن أجداده، فلم تكن كافية لتسديد ديونه، ومن ثم فقد

[1] نجيب إبراهيم طراد، **تاريخ الرومانيين من بناء رومية إلى تلاشي الحكومة الجمهورية**، المطبعة اللبنانية، بيروت، 1886، ص ص 65-77.

[2] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 83.

حريته وأصبح عبدا مملوكا لدائنه وألقى به صاحب الدين في سجنه الخاص وراح يضربه بالسياط تباعا وأخيرا قرر الدائن إعدامه ولهذا هرب[1].

أثارت هذه الرواية جنون العامة ما أدى الى حدوث شغب وفتنة وحطم المدنيون السجون ليخرجوا وينضموا الى الجموع الغفيرة، وهتفت الجماهير العامة بسقوط القنصلين، بعد هذه الأحداث التي أثارت العامة ضد مجلس الشيوخ، عقد هذا الأخير جلسة طارئة جرى فيها نقاش حاد بين بعض الشيوخ الذين طالبوا بالتنازل عن بعض الحقوق المجحفة وبين الأعضاء الذين طالبوا باستخدام القوة ضد الرعاع للقضاء على التمرد، وفي أثناء التحاور على كيفية صد أطماع العامة من الدخول في شؤون الدولة والمساواة في الحقوق بينهم وبين الأرستقراطيين، جاءت الأنباء بأن العدو بدأ يزحف نحو المدينة ولم يجد المجلس أحدا من العامة يقبل التطوع لصد الهجوم لأن فكرهم كان أن روما وطن الأشراف وعلى الأشراف وحدهم أن يدافعوا عنه[2].

بعد رفض العامة محاربة العدو اضطر مجلس الشيوخ الى إصدار وعد بالتنازل عن بعض حقوقه من أجل إرضاء العامة وصدقهم العامة في ذلك، فأحرزوا نصرا وعادوا من الحرب ليجدوا أعضاء مجلس الشيوخ يتباطؤون في تنفيذ تلك الوعود، فعاد العامة الى العصيان مرة أخرى وهذه المرة خرجوا خارج أسوار المدينة إلى تل مقدس واعتصموا فيه من أجل بناء مدينة تخدم مصالحهم، مما أدى الى رعب مجلس الشيوخ من القرار، فوافق على تنفيذ وعوده وعاد العامة من التل المقدس يهللون لانتصارهم على مجلس الشيوخ وبهذا جاءت فكرة الألواح الإثنا عشر[3].

تعتبر قوانين الألواح الإثنا عشر مجرد قوانين تمويهية من أجل ارجاع العامة إلى روما وعلى رغم هذه الأحداث الا أن مجلس الشيوخ لم يكن يعطي أهمية الى هذه القوانين فان تعاملهم بها هي مجرد تمويه لإسكات العامة ولم يكونوا مقيدين بهذه القوانين لأنها لا تخدم مصالحهم وهي عبارة عن ذر الرماد في العيون تجاه اطماع العامة.

II .المراسيم والقوانين:

[1] السيد علي الناصري، المرجع السابق، ص 71.

[2] نفسه، ص 71.

[3] حميدة القماطي والسيد علي الناصري، المرجع السابق، ص 72.

1- تشريع فاليريا بوراتيا *lex Valeria boratia* 449 ق.م:

تم التصويت على هذا التشريع في الهيئات التشريعية بأمر من القنصلين فاليريوس ***Valerius*** وهوراتيوس ***horatius*** وكان الهدف منه جعل الأحكام المصوت عليها من طرف العامة إلزامية على الجميع بما فيها الأشراف، ويعتبر هذا التشريع من التشريعات التي كانت لصالح العامة فقد كانت التشريعات التي تصدر عن مجالس العامة لا تلزم إلا العامة ولا تخص الاشراف، عكس تشريعات مجالس الأشراف التي تلزم الجميع، وقد حقق العامة بهذا التشريع نوعا من المساواة بين الطبقتين واعتبر انتصارا عن الاشراف، وقام القنصلان بتمرير قانون لفائدة محامي العامة يقران فيه أنه لا يتم انشاء هيئات قضائية جديدة تكون لها قوة وسيادة ولا يمكن الطعن فيها أو الاستئناف فيها، وبأن لابد من اعدام كل من يأتي بمثل هذه البدع، وكان ذلك تكريما لقوة محامي العامة وللمنتخبين ولممثلي السلطة بالنسبة للعامة، وتم الإعلان كذلك انه إذا أمس أيا كان بشخص محامي العامة فإنه يتعرض لعقوبة لإعدام وتصادر أملاكه لفائدة معبد كيرس ***ceres*** وهذا التشريع يمنح محامي العامة حصانة ويزيد صلاحياته امام العامة[1].

نسب إلى هذين القنصلين أعمال تشريعية أخرى، في إحداها قرار بأن تحويل مراسيم احتفال مجلس الشيوخ إلى معبد كيرس وفي تشريع آخر يتم إعدام كل مواطن يحاول تحطيم المحكمة أو إنشاء هيئة قضائية أخرى بعد أن يتم الإعلان عن الهيئة القضائية أمام الجميع فكل هذه التشريعات كانت لصالح العامة من أجل تحقيق المساواة[2].

2- تشريع كانوليا lex Canulia 445 ق.م:

صدر القانون عن المحامي كانوليوس "**Cdnuliaus** "سنة 445 ق.م الذي قدم فيه عريضة يحتج فيها على ما كان موجودا في قانون الألواح الإثني عشر حيث نصت مادة من مواد قانون الألواح الإثني عشر على الزواج بين العامة والأشراف، لاعتقاد الأشراف أن شرفهم يدنس إذا اختلط دمهم بدم العامة، وأدى هذا إلى رفض البطارقة الاعتراف بشرعية الزواج الذي يعقد بين طرفين أحدهما من العامة والآخر من البطارقة، وحين ضاق العامة بذلك الأمر بسبب ما انطوى عليه من الاعتراف قانونا بأن مركز العامة الاجتماعي أدنى من مركز البطارقة، ولكن البطارقة تراجعوا عن هذا الرفض

[1] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 136.

[2] نفسه ،ص137

والذي كان سببه الأكبر هو إدراكهم أن عددهم أخذ في التناقص بسبب خسائرهم في القتال، فقد كانوا في بداية العهد الجمهوري يتحملون العبء الأكبر فيه، أما عن ردة فعل مجلس الشيوخ كان رافضا لهذا القانون كليا ولم يرض بالموافقة عليه، ولكن قلة البطارقة ومقتل بعضهم في الحروب، وخوفهم من انقراض طبقتهم أيدوا هذا القانون ولكن لن يتم زواج أبنائهم وبناتهم إلا من أبناء وبنات أثرياء العامة فقط، وبهذه النظرة الثاقبة للأرستقراطيين يظهر أنهم خصوا فئة معينة من أجل الزواج منهم وليس كل العامة، وإزاء توافق مصالح العامة والبطارقة في هذا الصدد، وفي عام 445 ق.م صدر قانون كانوليا ليعترف بشرعية الزواج بين العامة والبطارقة، لكن هذا الزواج لم يؤد إلى إزالة كل الحواجز بين الطبقتين، فقد ظلت طبقة البطارقة طبقة مختلفة إلى حد كبير ولا تسمح بهذا الزواج إلا على نطاق ضيق[1].

3- تشريع بتيليا بابيريا 326 ق.م:

ورد هذا النص في قانون الألواح الإثني عشر على أنه للدائن حق في اجتياز المدين كمسجون عنده في وضعية أشبه بالعبودية، ويتم تقيده بالحديد ولا يتوقف عن هذا إلا إذا قام بالتسديد عن طريق تقديم الخدمات أو الأشغال، وكان الفرق بينه وبين العبد هو التسمية فقط، حيث كان يطلق عليهم اسم المقيدين (***nexi***) عوض عبيد (***sehui***) لقد كان الاستعباد والأسر بسبب الديون منذ العصور القديمة ان ذات مرة قال القنصلان ***sextius*** و***licenus*** "هل تريدون منازل الأشراف أن تكون مليئة بالأسرى ويكون هناك سجن خاص أينما يسكن الأرستقراطي"، وبعدما حصل بين أحد شبان العامة الذي قدم خدمة لدائن أبيه وهذا الأخير ا قام به ضد هذا الشاب، جعل الشعب يجتمع ليقرر بأنه مستقبلا سيتم الحجز فقط على الأملاك وليس الشخص كضمان للدين واعتبر هذا القانون كخطوة كبيرة لصالح الحريات الشخصية بروما[2].

4- تشريع هورتنسيا ***lex Hortensio*** 286 ق.م:

قبل صدور هذا التشريع لم يكن استفتاء العامة إلزاميا على الجميع إلا بترخيص مسبق من مجلس الشيوخ، لكن تجدر الإشارة إلى بعض القوانين التي قدمها محامو العامة تتعلق بالصراع بين الأشراف والعامة كان لها قوة القانون كقانون ليسينيا وقانون كالونيا[3]، وعلى كل حال فإنه اثناء الأزمة التي

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 189.

[2] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 138.

[3] نفسه، ص 139.

نشأت من جراء ما هدد به العامة في 287 ق.م، لم يعد لمجلس الشيوخ مناصا من أن يلين فأقيم من العامة دكتاتور يدعى كوينتوس هورتنسيوس **"Hiortensus Quintus"** لفض الأشكال وقد نجح في تخفيف ضائقة المدينين وإن كان لا يعرف على وجه اليقين كيفية حل هذه المشكلة، وبعد ذلك استصدر القانون المعروف باسمه **"lex Hortensia"** فهو الذي قضى بأن تصبح منذ ذلك الوقت كل القرارات التي تصدرها جمعية القبائل قوانين سارية المفعول دون أن تسبقها أو تعقبها قوانين مجلس الشيوخ عليها[1].

ومن نتائج هذا القانون أنه قام بتحرير جمعية القبائل من كل قيد على حرية حقها في التشريع أنها أصبحت تدريجيا الجمعية التشريعية الرئيسية في حين أن الجمعية المئوية أصبحت الجمعية الانتخابية العليا فهي التي كانت تنتخب أعلى الحكام مرتبة؛ أي القناصل والكنسور والبرايتور وكان يتعين دائما ألا تدعو الجمعية المئوية إلى الانعقاد ويرأس اجتماعاتها إلا حاكم يتمتع بالسلطة التنفيذية، وأما جمعية القبائل فإنه كان يستطيع دعوتها إلى الانعقاد إما حاكم له السلطة التنفيذية أو أحد ترابنة العامة[2].

5- التشريعات الرومانية في نهاية الجمهورية الرومانية:

أ-تشريعات الإصلاح الزراعي (قوانين الإخوة جراكوس 133 ق.م، و64 ق.م):

في نهاية الجمهورية الرومانية جرت أحداث متوالية أدت على سقوط النظام وقبل سقوطه ظهرت عدة شخصيات رومانية لعبت دورا كبيرا في الأحداث ومن بينها تبيريوس جراكوس صاحب قانون الإصلاح الزراعي سنة 133 ق.م، وأحدث بهذا القانون ثورة في مجال التشريع، تولى تيبريوس جراكوس منصب التريبون محامي العامة وكان له أخ يدعى جايوس جراكوس والذي أمن بما قام به اخوه بضرورة الإصلاح وتحسين الأحوال بالنسبة لطبقة العامة، وقد رأى تيبريوس أن السبب الحقيقي لفساد الحياة السياسية والاقتصادية وبقاء أعداد كبيرة من العامة في البطالة فعمل على إعداد قانون وتقديمه لمجلس الشيوخ للمصادقة، فأشار في مقترحه بالتقليل من سلطة الأشراف ومجلس الشيوخ وتحسين وضع الفقراء، وإعطائهم مستعمرات وتوزيع الحبوب عليهم وتخفيض مدة الخدمة العسكرية وتقديم الأسلحة والثياب مجانا[3]، وجاء هذا القانون من أجل الإصلاح الزراعي ومن أبرز ما جاء في هذا القانون ما يلي:

---

[1] إبراهيم نصحي، المرجع السابق، ص 199.

[2] نفسه ، ص 198.

[3] نجيب متري، **ملخص التاريخ القديم**، مطبعة المعارف، مصر، 1913، ص 37.

– ألا يمتلك أحد من الأرض العامة التي استولى عليها عن طريق الحيازة بأكثر من 500 يوجرا[1] مع السماح لكل ابن من أبنائه الثلاثة بحيازة نصف هذه المساحة، ويذكر المؤرخ بلوتارخ أنه تعويضا لأصحاب الحيازة عما تسترده الدولة منهم، واقترح مشروع قانون تبيريوس ألا يطرد الحائز مستقبلا من أرضه وألا يدفع عنها إيجارا.

– أن تسترد الدولة أرض الحيازة التي تزيد عن خمسمائة يوجرا، وتقسم على قطع صغيرة توزع على الفقراء المواطنين الرومان دون غيرهم بشرط الا يبيعوها.

– أن تنتخب لجنة ثلاثية لتحديد الأراضي الواجب استردادها وتتولى توزيعها على المستحقين[2].

أقام تبيريوس ثلاثة مفوضين عهد إليهم سن قانون تقسيم الأراضي، كما أن الشعب أعطاهم سلطة مطلقة، وكان هؤلاء المفوضون هم تبيريوس نفسه وأخوه وعمه، وعرض هذا القانون على مجلس القبائل عام 133ق م وتقلى هذا القانون رفضاً من طرف مجلس الشيوخ في بداية أدى هذا المشروع إلى إجتذاب دهماء المدينة الذين كانت لهم أصوات كثيرة في القبائل الريفية لأن بعضهم ممن وفدوا من الريف إلى العاصمة في سنوات الاخيرة كانوا تواقيين إلى العقدة إلى أسلوب الحياة القديمة و فئة أخرى أعجبت بفصاحة تبريوس وهو يعرض مشروعه ،كما ان فريقاً من سكان العامة ساندوا هذا التشريع بدافع الحقد على الأشراف و قد إنتشر نبأ المشروع بسرعة في ريف روما ، فقد توافدت مجموعة غفيرة من الفلاحين على العاصمة يوم الإقتراع عليه ،وإكتظت قاعة المجلس القبلي بالناخبين من خارج روما فلم يسبق حضور جلساتها ،كما أن الأجراء الزراعيين الأحرار كانوا مستعديين لتضحية من أجل المشروع على أمل أن يصبحوا بمقتضاه ملاكاً للمزارع الصغيرة ، فقام خصوم تيبريوس يتهمونه بأن سن قانون الأراضي ليتخذ من ذلك حجة لتكون له السلطة فمضت سنة وهو السيد المتحكم في روما ولكنه لما أراد ان ينتخب محامياً من العامة عن السنة التالية ،أقام أعدائه الحجة وهذا كان منافيا للعادات المتبعة فنشأت بذلك فتنة إنتهت بإستلاء تبريوس و أصحابه على معبد الكابتول وهذا ما أثار غضب مجلس الشيوخ فنهض أعضائه و عبيدهم مسلحين و قاموا بإغتياله مع أتباعه[3].

ب– تشريعات غايوس جراكوس:

[1] **يوجرا:** هي وحدة قياس رومانية أي ما يعادل 500 فدان روماني ،أنظر:علي مؤمن إدريس ،المرجع السابق ،ص 38.

[2] إبراهيم نصحي، **تاريخ الرومان**، ج2، المنشورات الجامعية الليبية، ليبيا، 1973، ص 23.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 53.

غايوس هو الأخ الأصغر لتبيريوس وجاء لإتمام عمل أخيه، كان يمتاز بالخطابة تولى منصب تريبون –محامي العامة– عام 123ق.م وعام 122ق.م بفضل مواهبه الخطابية[1]، قام في مدة تريبونيته ستصدار بعض التشريعات التي كان لها أهمية كبيرة في القرن الأخير من العهد الجمهوري، فقام باستصدار قانون عرف باسم قانون الغلال، حيث قام بتحديد سعر ثابت للقمح اقل من سعره في السوق على أن تتحمل الدولة دفع الفرق بين السعرين، بغض النظر عما تحملته الدولة من خسائر[2]، كما قام باستصدار تشريع تضمن إنشاء شبكة من الطرق الريفية في مختلف أنحاء روما وتحسين الطرق القديمة، وقد أولى هذا المشروع عناية خاصة حتى تكون الطرق نافعة وجيدة ولا تقل جودة على الطرق العسكرية المنشورة في روما[3].

قام غايوس بإحياء قانون الإصلاح الزراعي الذي اعتمد عليه أخوه قبله وأعاد للجنة الإصلاح الزراعي سلطتها القضائية التي سلبت منها في عام 129ق.م، أما القانون الذي خص به مجلس الشيوخ وهو زيادة عدد أعضاء المجلس الذي كان محور الدستور، وذلك بإضافة ستمائة عضو إليه يختارون من الطبقات الأخرى غير طبقة الأشراف[4]، كما قام بتنفيذ مقترحات قانونية وذلك بإنشاء مستعمرات جديدة خارج روما فقصد شمال إفريقيا من أجل تجسيد مشروعه، ولكن عند عودته شعر بخيبة أمل بعد تخلي العامة عن مساندته فترة غيابه، فلم يعاد انتخابه مرة ثالثة، وتم اغتنام هذه الفرصة وقتله من طرف مجلس الشيوخ[5].

ج– تشريعات بوبليوس كلوديوس 58 ق.م:

عين تريبونا للعامة في أوائل عام 59 ق.م، وبعد شغله منصب البرايتور أصدر أربعة قوانين لكل من قيصر وبومبي وغراسوس ما يعرف بالحلف الثلاثي، ويذكر دون كاسيوس أنه حاول تعطيل هذه القوانين لكنه لم يستطع، وقد استعان في ذلك بصديقه تيبيوس كوادراتوس (فهو من بين العشرة الترابنة لسنة 59 ق.م) إلا أن هذا الأخير عدل من موقفه ولم يعطل مشروع القوانين بعدما أخذ وعدا

---

[1] إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)، ج2، المرجع السابق، ص 91.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 22.

[3] إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)، ج2، المرجع السابق، ص 117.

[4] عبد اللطيف أحمد علي، المرجع السابق، ص 25، 26.

[5] شارل سنبوبوس، **تاريخ حضارات العالم الحضارة الفرعونية– الآشوريون– البابليون– الفينقيون– الفرس– اليونان– الرومان**، تر: محمد كرد علي، ط1، دار طيبة للطباعة، الجيزة، 2012، ص 189

من كلوديوس بأن لا يمس شيشرون سوء[1] وكان أول هذه القوانين بأن تتنازل الحكومة عن المبلغ الضئيل الذي كان طبيعيا أن يساند المواطنين الرومان مما جعل كلوديوس يحظى بشعبية كبيرة بروما، أما القانون الثاني فكان يريد من ورائه كلوديوس إبعاد أداة سياسية للوقوف في وجه معارضيه، فاقترح قانونا يقضي بالسماح بتكوين الجمعيات داخل روما، هذه الجمعيات التي قضى في وقت سابق مجلس الشيوخ بحلها وعدم الاعتراف بها عام 64 ق.م.

اما القانون الثالث فكان يقضي بمنع طرد أي عضو من مجلس الشيوخ إلا بعد إجراء فحص دقيق لحالته، وبعد محاكمته وصدور الحكم عليه بالإدانة وهدف كلوديوس من هذا القانون هو أن يضمن لنفسه الاحتفاظ بمنصب عضو في مجلس الشيوخ، أما القانون الرابع فكان يقضي بحق أي حاكم أن يرقب السماء من أجل تعطيل عمل المجالس التشريعية، كالمجلس القبلي والمجلس المدني وكان هدف كلوديوس من هذا القانون هو ألا يقوم أحد من الحكام بتعطيل قانونه الذي تقدم به في شهر فيفري من عام 58 ق.م والذي ينص على من أعدم أو يعدم مواطنا رومانيا دون محاكمة، بعد انتهاء مدة تريبيونية كلوديوس دخل في حرب عصابات مع أنيوس ميلو، ويذكر ديون كاسيوس أن الفوروم وشوارع روما أصبحت مسرحا لصراع دموي عنيف راح الكثيرون ضحاياه، وفي شهر يناير سنة 52 ق.م تم قتل كلوديوس في اشتباك عنيف مع عصابة ميلو، وتم نقل جثة كلوديوس إلى روما حيث عرضت في الفوروم ونقلت بعدها إلى مقر مجلس الشيوخ[2].

I. علاقة مجلس الشيوخ بالمؤسسات الدستورية الأخرى:

1- علاقة مجلس الشيوخ بالحكام:

اعتقد الرومان أن القوانين والشرائع التي ظهرت كانت من طرف الآلهة، كما اعتقدوا أن سلطة الحاكم سلطة إلهية وهو إله ممثل بين البشر، أو ممثلا للآلهة، والشعب لا يستطيع محاسبته وهو لا يحكم باسم الشعب بل يحكم باسم الآلهة ويستمد منها سلطته[3]، وبهذا نستنتج أن ملوك روما الأوائل كانوا يستمدون حكمهم من طرف ارتباطهم بالآلهة.

يتمتع الملك بسلطات غير محدودة، وكان هو الرئيس الديني فقد كان يقوم بالعبادة العامة باسم المدينة وله الحق في استشارة الآلهة، وباعتباره الرئيس الأعلى للسلطة الزمنية فقد كان يتولى قيادة

[1] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 145.

[2] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 146 ،للمزيد أنظر: إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)، ج2، المرجع السابق، ص 512.

[3] صوفي حسن أبوطالب، المرجع السابق، ص 69.

الجيش، ويرأس السلطات الإدارية ويدعوا مجلسي الشيوخ والشعب للانعقاد ويتولى الجهاز القضائي بإصدار العقوبات للجرائم العامة، أما بالنسبة لمجلس الشيوخ إذ كان هو الصفة الاستشارية للملك، ويرجع الملك إليه في الأمور الهامة دون أن يكون ملزما باتباع رأيه وكان المجلس يختص بالمصادقة على قرارات مجلس الشعب حتى تصبح ملزمة، وكانت توّكل للمجلس مهمة انتخاب الملك عن طريق وسيط ليتولى اختياره في حال عدم تعيين الملك[1].

2- علاقة مجلس الشيوخ بالقناصل:

حل القنصلان محل الملك في العهد الجمهوري ويتمتع القنصل بحق القيادة، ففي البداية كانت السلطة بأيديهم إلى أن تحكم مجلس الشيوخ بالحياة السياسة في روما بعدما كان استشاريا فقط وبهذا التدخل فرض نفسه داخل المؤسسات الرومانية، وأصبح هيئة دائمة حاكمة لروما[2].

وتتم دعوة المجلس من قبل القنصل وتعرَضُ عليه المشاريع، وكان القنصل يقوم بتقديم سفراء الدول الأجنبية، وله حدود في تصريف شؤون الدولة وعليه الرجوع إلى مجلس الشيوخ لاستشارته من أجلها، فلا يمكن الحصول على الأموال دون موافقة المجلس، وإذا أحرز القنصل انتصارا على الأعداء يكون من حقه الحصول على امتيازين الأول الحصول على لقب إمبراطور والثاني دخول روما بموكب نصر كبير، ولا يمكنه تقرير هذه الامتيازات إلا بموافقة مجلس الشيوخ لما له من سطوة كبيرة في روما لدرجة أنه يعطي يوم واحد من الاحتفال خوفا من أي يسيئ بعض القادة استخدام سلطتهم، وباستطاعته رفض عدم التكفل بنفقة المال للاحتفال بهذا الانتصار[3].

عند عجز القنصلين في إدارة العمليات العسكرية يقوم مجلس الشيوخ بترشيح قائد عسكري يثقون فيه ليتولى القيادة ويسمى الدكتاتور، وتنتهي مهمته بمجرد تحقيق الغرض الذي اختير من أجله ولا يطول أكثر من ستة أشهر، وعند اتساع رقعة روما والتوسع الذي حدث وازدياد الأعباء على قيادتها استعان القنصلان بعدد من الحكام والتي تم الموافقة عليهم من طرف مجلس الشيوخ من أجل تفرغ القنصلان للشؤون السياسية والعسكرية وأهم الوظائف التي استعين بها اذكر:

- **حاكم الإحصاء:** أنشأت هذه الوظيفة عام 435 ق.م ويتم اختيارهم من طرف مجلس الشعب وبلغ عددهم اثنان لمدة خمس سنوات، يقوم بتولي إحصاء المواطنين الرومان المكلفين بالضرائب

---

[1] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 64.

[2] حسينة زغبيب، المرجع السابق، ص 25.

[3] نفسه ، ص 26.

وثرواتهم، كما كان يتولى مراقبة الآداب العامة وكان له حق استبعاد كل مواطن ارتكب أمرا مشينا من قوائم الجندية، ويترتب على هذا الاستبعاد حرمان المواطن من حق الاقتراع وحق تولي المناصب العامة[1].

– **الحاكم المحقق:** ظهرت هذه الوظيفة عام 420 ق.م وكان الحاكم يُختار بطريق الانتخاب لمدة سنة بواسطة المجالس الشعبية، وكان يوجد في البداية أربعة حكام محققين ثم تزايد عددهم بشكل تدريجي حتى بلغ عشرين حاكما وكانت مهمته التحقيق في المسائل الجنائية كالخيانة العظمى وجريمة قتل الاب وإدارة المسائل المالية كالإشراف على موارد الدولة ونفقاتها[2].

– **الحاكم القضائي:** أنشأت الوظيفة عام 367 ق.م فصلت ولاية القضاء المدني عن أعمال القنصلين وعهد بها إلى حاكم قضائي يتم تعيينه عن طريق الانتخاب وسمي بالبرايتور المدني، وكان يختص بالفصل في المنازعات بين الرومان، وعندما دخل الرومان في علاقات مع الأجانب أنشأت وظيفة برايتور الأجانب عام 242 ق.م، ويختص بالنظر في المنازعات بين الأجانب والرومان[3].

– **حكام الأسواق:** ظهرت كذلك في عام 367 ق.م وكانت مهمة هؤلاء الحكام إدارة أعمال الشرطة في المدينة والإشراف على الأسواق والطرق والملاعب العامة ومراقبة بيع الأرقاء والمواشي والفصل في المنازعات التي تنشأ بهذا الصدد، واتخاذ الإجراءات لمنع غلاء الأسعار، ولهم حق فرض العقوبات والغرامات المالية على المخالفين[4].

3– مجلس الشيوخ وعلاقته بالبريتور:

بسط مجلس الشيوخ نفوذه حتى خارج مدينة روما عبر التوسعات والنشاط العسكري الواسع، إلا أن الأمر اختلف مع مرور الزمن باختلاف التوسعات التي طرأت على روما، وبهذا وضع مجلس الشيوخ وظيفة البرايتور من أجل المساهمة في تسيير الأمور السياسية، وتكوين قواعد قانونية جديدة عن طريق ما كان يصدر من منشورات، وتعتبر هذه المنشورات مصدرا جديدا للقانون[5]، ويختص

---

[1] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 70.

[2] صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 115، للمزيد أنظر كذلك: عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 36.

[3] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 71.

[4] صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 116، للمزيد أنظر، عبد اللطيف أحمد علي، **مصادر التاريخ الروماني**، المرجع السابق، ص 74

[5] صاحب عبد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 136.

بالشؤون القضائية للمدينة ويقوم بعمل القنصلين وقت الحرب، ويتم انتخابه لمدة عام واحد، ويتم انتخابه من طرف الجمعية المئوية، وكان الهدف من انشاء هذا المنصب مساعدة القنصلين في القيام بأعباء وظيفتهما، وكان البرايتور يتمتع بالسلطة العليا، فعند الضرورة كان يتولى قيادة أحد الجيوش وأحيانا دعوة مجلس الشيوخ، أو إحدى الجمعيات الشعبية للاجتماع، حتى عام 337ق.م كان تولي البريتورية مقتصرا على طبقة البطارقة فقط[1]

أما فيما يخص صلاحيات البرايتور القضائي فهي السماع للمرافعات المبدئية، ثم يصدر تعليماته إلى القاضي أو إلى هيئة تتألف من ثلاثة أو خمسة محلفين لفحص الأدلة وإصدار الحكم، ومن أهم واجبات البرايتور أن يصدر فور توليه منصبه قرارا يبين القواعد التي سيفصل بمقتضاها في القضايا المنطوية على نقاط لا تعطى فيها القوانين القائمة على العرف السائد أحكاما قاطعة[2].

4- أسباب ظهور قانون الشعوب:

بعد التوسع الذي شهدته روما وازدياد عدد الأجانب واتساع نطاق العلاقات الاقتصادية، كان لابد من وجود قواعد قانونية جديدة تحكم هذه الحالات وتنظم علاقات الأجانب مع الرومان أو علاقات الأجانب مع بعضهم البعض، رغم عدم اعتراف الرومان لهم بالشخصية القانونية، بل كانوا يعتبرون أعداء يحل قتلهم واسترقاقهم، وفي مرحلة لاحقة تمتع هؤلاء الأجانب بحماية خاصة، وكانت هناك طائفة من الأجانب تتمتع بحماية عامة وهي عن طريق حماية الدولة لها، عن طريق عقد معاهدات معها ولهم الحق في الزواج والتعامل ومباشرة التصرفات القانونية ولم يكن لهم حق التقاضي، بل كان لهم حق اختيار محكمين للفصل في منازعاتهم وبذلك بقي القانون المدني يطبق فقط على الرومان وحدهم أما الأجانب فيتكفل بأمورهم بريتور الأجانب[3].

5- وظيفة بريتور الأجانب:

تم تكوين قانون الشعوب انطلاقا من مجهودات برايتور الأجانب الذي أنشئ 242 ق.م، من أجل تولي قضاء الأجانب والرومان، وكان لجهود هذا الحاكم أثر واضح في تطور نظم القانون المدني

[1] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 28.

[2] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 68، للمزيد أنظر: عبد اللطيف أحمد علي، **(مصادر التاريخ الروماني)**، المرجع السابق، ص 76.

[3] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 94، 95.

وتجردها شيئا فشيئا من الرسميات والشكليات[1]، التي كانت تسير عليها الدعوى أمام البرايتور المدني، فقد كان الأطراف يشرحون نزاعاتهم بشكل عادي، ثم يقوم البرايتور بتحرير وقائع الدعوى، وكان النزاع يحال بعد ذلك إلى هيئة المحكمين بعد أن يكون البرايتور قد بين لهم مهمتهم في الحكم، وعن طريق هذا النظام أدخل نظام الدعاوي الكتابية الذي أخذ به فيما بعد قانون إيبوتيا[2]، ويعمل البرايتور على إنشاء أحكام ونظم جديدة بالنسبة للمسائل التي كانت تعرض عليه ولم يرد بشأنها قواعد تحكمها، وقد اقتبست هذه الأحكام من عادات الشعوب المجاورة، وقد كان أثر هذه الوسيلة واضح، إذ أن قواعد القانون المدني بدأت بدورها تتخلى عن الشكليات، وبدأ البرايتور المدني يتبع الأسلوب الذي أخذ به برايتور الأجانب بالنسبة للرومان أنفسهم، فاندمج بذلك قانون الشعوب في القانون المدني، فالعقود الرضائية التي عرفها القانون الروماني وهي البيع والإدارة والوكالة والشراكة كانت نشأتها قانون الشعوب[3].

كان مجلس الشيوخ يستطيع أن يتدخل بطريقة غير مباشرة في التشريع في العصر الجمهوري، وذلك بالإشارة إلى الحاكم بإدماج حكم معين في منشورة، إذا أراد أن يدخل تعديلا في القانون الخاص، فيستطيع أن يأمر البرايتور بإدخال التعديل المطلوب في المنشور، على أنه مشورة مجلس الشيوخ[4].

بعد ظهور القوانين الرومانية في العهد الجمهوري أصبحت هي الناهية بين طبقات المجتمع هذا ماهو معترف عليه ،لكن حقيقة هذه القوانين ، كانت مجرد حبر على ورق لإمتصاص غضب العامة مما أدى إلى زيادة الأوضاع سوءًا

---

[1] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 67.

[2] **قانون إبوتيا** : وهو من أهم القوانين التي صدرت في العصر القنصلي وقد أدخل هذا النظام المرافعات الكتابية القائم على نظام البرنامج وهو عبارة عن محور يحرره الحاكم القضائي ،ويحدد فيه موضوع النزاع ومهمة القاضي نباءاً على طلب الطرفين وكان لهذا القانون أثراًكبيراً في تقديم القانون الخاص للمزيد أنظر :محمد عبد الحميد العلوي ، **أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره** ، **مجلة تهامة** ، ع10، جامعة الحديدية ، اليمن ، (د،س) ،ص148

[3] علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 95، للمزيد أنظر : صاحب عبيد الفتلاوي، المرجع السابق، ص 136، 137.

[4] عمر ممدوح مصطفى، المرجع السابق، ص 78، للمزيد أنظر علي محمد جعفر، المرجع السابق، ص 105.

الفصل الرابع: تدهور مجلس الشيوخ وسقوط النظام الجمهوري

I. الصراع الطبقي

1. أسباب الصراع الطبقي في روما
2. تطور الصراع الطبقي في روما
3. إمتيازات العامة من الصراع
4. الإصلاحات التي عقبت الصراع

II. الحروب الأهلية

1. الحرب الأهلية الأولى "ماريوس وسولا"
2. الحرب الأهلية الثانية "بومبي و قيصر"
3. الحرب الأهلية الثالثة "أوكتافيوس و أنطونيوس"

III . بوادر النظام الإمبراطوري

1. دكتاتورية قيصر
2. الإمتيازات التي حصل عليها قيصر
3. رد فعل مجلس الشيوخ على قيصر

بعد التوسعات التي شهدتها روما في هذه الفترة من العصر الجمهوري ورغم زيادة نفوذ وموردها وتوسع رقعتها الجغرافية إلا أن الشرح قد زاد إتساعاً بين الطبقة الأرستقراطية و العامة ورغم ما أدرج من قوانين إلا أنها لا تمت للديمقراطية بصلة على الرغم من أن أساسها منبثق من القوانين اليونانية – كما سبق و التطرق لها عادت كل هذه الخيرات بالنفع على الأستقراطيين و زادت من نفوذهم وسطوتهم ،فما كان من طبقة العامة إلا الإنتفاضه محاولين تغيير الوضع الراهن بعدما أدكوا أن قوانين متخذة تصب في آخر الأمر في مصحلة الأستقراطيين ،هذه الأحداث و الأخرى أدت الى تراجع دور و المكانة مجلس الشيوخ ،ما أتاح الفرصة لبروز شخصيات على الساحة السياسية أخذت روما إلى ثورات وحروب أهلية دامية ،ادت في نهاية المطاف إلى سقوط نظان الجمهورية الرومانية

I .الصراع الطبقي:

1– أسباب الصراع الطبقي في روما:

ظهر في القرن الأخير من العهد الجمهوري حركة إصلاح بداية من عام 133 ق.م سرعان ما تحولت إلى ثورات عارمة ضد مجلس الشيوخ، ولم تلبث هذه الثورات أن تحولت بدورها إلى حرب أهلية حامية الوطيس[1]، حدث هذا الصراع بين طبقة الأرستقراطيين الذين احتكروا كل السلطات وسيطروا على كل الثروات، والعامة الذين حرموا من تولي أي مناصب داخل روما، بالرغم أن طبقة العامة كان على عاتقهم كل الأعمال الشاقة، والمشاركة في الحروب داخل وخارج روما.

نتيجة لهذا ولأسباب أخرى قام صراع سياسي طويل بينهما، عُرف في التاريخ الروماني باسم الصراع الطبقي ومن أبرز العوامل التي أدت إلى هذا الصاع ندرجها فيما يلي:

– دخول روما في سلسلة من الحروب المتواصلة ما أدى إلى ازدياد الأعباء التي ألقيت على كامل أبناء الطبقة العامة، لأن البطارقة لم يعد بمقدورهم الانفراد بتحمل الأعباء.

– احتكار البطارقة تولي الوظائف العامة وعضوية مجلس الشيوخ والجماعات الدينية؛ بمعنى آخر احتكار أجهزة الحكم وتصريف العدالة بصرامة شديدة[2].

– ازدياد الفوارق بين الطبقتين، من الناحية الاقتصادية تمكن الأشراف من اكتساب الأراضي الشاسعة والأموال الطائلة وعدد كبير من العبيد، بينما لم يمتلك العامة إلا أجرة عملها أما من الناحية

[1] إبراهيم نصحي، (**تاريخ اليونان**)، ج2، المرجع السابق، ص 7.

[2] إبراهيم رزق الله أيوب، المرجع السابق، ص 73.

السياسية والقانونية احتكار الأشراف للمناصب العليا في الدولة التي تسمح لهم بإصدار القوانين لصالحهم وعلى حساب الطبقة الفقيرة.

– حصول الأشراف على حق الاقتراع والتصويت على مشاريع القوانين، بينما حرمان طبقة العامة من ذلك وحرمت حتى من الزواج من طبقة الأشراف[1].

2– تطور الصراع الطبقي في روما:

بعد أن ذاق العامة ذرعا بنمط عيشهم في روما خاضوا سلسلة من الثورات من أجل المطالبة بالمساواة مع الأشراف والمطالبة بحقوقهم إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرف مجلس الشيوخ محاولا إيقاف هذه الحركة بإثارة الحروب الخارجية، لكنه دهش حين رأى أن الدعوة إلى حمل السلاح لا يستجب لها أحد، وفي عام 494 ق.م انشق عليهم عدد كبير من العامة ونزحوا إلى الجبل المقدس على نهر أنيو **Anio** على مسيرة نحو ثلاثة أميال من المدينة، وأعلنوا أنهم لم يعملوا أو يحاربوا من أجل روما حتى تجاب مطالبهم ولجأ مجلس الشيوخ إلى جميع الحيل السياسية أو الدينية لإغراء العامة بالرجوع إلى روما، لكن هؤلاء أصروا على مطالبهم، فلما خشيّ أن تقع البلاد في القريب بين ناري الغزو الخارجي والشقاق الداخلي وافق على إلغاء الديون أو تخفيضها، وعلى تعيين تربيونين، وثلاثة إيديليي **Aediles** يختارون من بين العامة للدفاع عن مصالحهم، ورجع العامة على روما ولكنهم أقسموا قبل رجوعهم بأحرج الإيمان أن يقتلوا كل رجل يعتدي على ممثلهم في الحكومة[2].

والجدير بالذكر أن مجلس الشيوخ رغم تماطله بالقبول أو الرفض، إلا أنه قبل بمطالب العامة ولكن كان يتميز أعضاء مجلس الشيوخ بالدهاء فعندما قبل بتولي العامة المناصب العليا في الجمهورية كانوا يتصدون لقرارات القناصلة التي تميل إلى عامة الشعب بالقضاء عليهم وتلفيق التهم من أجل الإطاحة بهم وحدث في عام 486ق.م أن اقترح القنصل أسبيوريوس كاسيوس ***A spuriUs cassius*** أن توزع على الفقراء الأراضي التي استولت عليها روما في الحرب، فاتهمه المجلس بأنه يتحبب إلى الشعب ليكون ملكا على البلاد، وقتلوه، والراجح أن هذا الاقتراح لم يكن أول الاقتراحات الزراعية الكثيرة التي لاقى فيها أصحابها حتفهم على يد أعضاء مجلس الشيوخ، التي انتهت بمأساة ابني جراكوس وقيصر، وفي عام 439ق.م وزع أسبيوس ميليوس ***A spyrriUs MaeliUs*** قمحا على الفقراء بأثمان منخفضة

[1] على مؤمن إدريس، المرجع السابق، ص 38.

[2] ويل وايريل ديورانت ،المرجع السابق ،ص 50

أو بغير ثمن أثناء القحط الذي أصاب روما، فما كان من مجلس الشيوخ إلا أن بعث برسول اغتاله في منزله بتهمة أنه يعمل لينصب نفسه ملكا، وفي عام 384ق.م قتل ماركس مانليوس ***Marcus ManliUs***، وقد صد الغزاة اليونان عن روما ودافع عنها دفاع الأبطال، بهذه الحجة نفسها تم اغتياله وذلك بعد أن أنفق ماله في أداء ديون المدينة العاجزين عن الوفاء بها ،إن مجلس الشيوخ لم يكن راضيا على تولي العامة مناصب عليا في الجمهورية وبالرغم من هذه الاغتيالات والمؤمرات ن أجل الحد من طغيان العامة في روما إلا أنهم حققوا أهدافا كثيرة من هذا الصراع[1].

3- امتيازات العامة من الصراع:

من بين الأحداث التي ميزت العصر الجمهوري الصراع الطبقي الذي دار بين البطارقة والعامة والذي استخلص منه العامة مطالبهم وحققوا مبتغاهم بعد الاعتصام الذي حصل في الجبل المقدس على نهر أنيو عام 494 ق.م وقد حصلت طبقة العامة على المساوات مع طبقة الأشراف بشكل تدريجي ففي 471ق.م صدر قانون بيبليا ***publia*** الذي قرر إنشاء مجالس خاصة بالعامة تصدر قرارات تشريعية بناءً على اقتراح حكام العامة وسميت بمجالس العامة وفي سنة 462 ق.م، طالب العامة بتشكيل لجنة لوضع مجموعة قانونية على أساس المساواة بينهم وبين الأشراف، وقد كان نتيجة لذلك وضع قانون الألواح الإثني عشر، وفي سنة 445 ق.م صدر قانون كونوليا ***canuleia*** الذي أباح الزواج بين الأشراف والعامة[2].

كما صدر عام 367 ق.م قوانين ليسينيا ***liciniae*** التي أنشأت وظيفتي البرايتور المدني وحاكم الأسواق، وأعطى للعامة حق تولي هذين المنصبين، وأوجب أن يكون أحد القنصلين من العامة، وبما أن العامة قد حصلوا على حق شغل هذه الوظائف من عام 366 ق.م فقد كان معنى هذا القانون فتح باب العضوية لمجلس الشيوخ بشكل تلقائي [3].

وفي عام 316 ق.م استخلص العامة قانون من الأشراف، يبيح لهم الدخول إلى عضوية مجلس الشيوخ، ويعطي أولوية الحصول على هذه العضوية لكل من كان قد شغل الوظائف العليا في الدولة

[1] ويل وايريل ديورانت، المرجع السابق، ص 49،

[2] محمد جعفر، المرجع السابق، ص 74.

[3] شهرة خالد، المرجع السابق، ص 41

في يوم من الأيام وفي عام 300 ق.م أباح القانون للعامة حق تولي المناصب العليا وبمنح العامة هذه الحقوق وتحققت المساواة بينهم وبين الأشراف[1].

4- الإصلاحات التي عقبت الصراع:

اتفق المؤرخون على تسمية القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية عصر الثورات، ومرد هذه التسمية إلى أن هذا القرن بدأ في عام 133 ق.م بحركة إصلاح سرعان ما تحولت إلى ثورة صارمة ضد طبقة مجلس الشيوخ، وإذا كانت المرحلة الأولى من الصراع انتهت باحتفاظ مجلس الشيوخ بامتيازاتها القديمة جميعا بل بدعم سيطرتها، فإنه عندما استقوى الصراع ثانية لم تنته مرحلته الثانية إلا بالقضاء على النظام الجمهوري وإقامة أوغسطس نظام حكم المواطن الأول وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

بعد تنصيب تبيريوس جراكوس تريبوناً للعامة سنة 133 ق.م والذي أتى بمشروع نبيل في نظرهم وهو الإصلاح الاجتماعي، عن طريق تحديد الملكية الزراعية للرومان، كان هو الترجمة العملية لإصلاح بعض جوانب الخلل في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الروماني، مجتمع الأشراف النبلاء، لكن بمشروع تبيريوس جراكوس لاقى معارضة كبيرة من الأشراف، واعتبروا هذا المشروع خروجا عن الشرعية الرومانية وضربا لمصالحهم وتحقيقا لامتيازاتهم، وربما كان الأمر كذلك، فعلا في ضوء ردود الأفعال العنيفة من قبل مجلس الشيوخ ورجالات روما أصحاب المصالح العليا، وربما كان تبيريوس هو محرك الثورة حيث يذكر إبراهيم السعدني "لقد كان تبيريوس هو المحرك الأول للثورة الرومانية، ذلك لأن إصلاحاته كما أعلنها، في البداية كانت هي الاعتداء الحقيقي الأول على امتيازات النبلاء[2]، وابرز ما جاء في مشروعه ما يلي:

1- تحديد الملكية الزراعية بـ(500) خمسمائة يوجيرا ***ugera*** رومانية أي حوالي (300) هكتارا، كأقصى حد للملك الواحد.

2- تحديد حق كل طفل، من أطفال الأسرة الواحدة، في إضافة (150) مائة وخمسون يوجيرا، أخرى إلى ملكية الأب.

3- تقدير المساحات المؤجرة وتفويض واضعي اليد.

---

[1] محمد علي جعفر، المرجع السابق، ص 75

[2] إبراهيم السعدني، المرجع السابق، ص 7.

4- تقسيم المساحات المصادرة (في أحكام قانونية ضد بعض المواطنين الرومان) إلى قطع وحصص صغيرة توزع المعدومين، بأجر رمزي مع التشديد على عدم قابلية التصرف في هذه الحصص الموزعة بأي شكل، ويضمن هذا المشروع حق المساواة بين العامة والنبلاء، فالأغنياء سيضمنون إقطاعات كبيرة، عن طريق إضافة المساحة الأخرى التي كفلها القانون لأبنائهم، أما الفقراء سيحصلون على حصص صغيرة يعيشون على ربعها، بدلا من التسول أو العمل كأجراء[1].

إن هذا المشروع هز روما وجعل مجلس الشيوخ في توتر دائم ولا أريد التغلغل في المشروع الإصلاحي للإخوة جراكوس إلا أنني ذكرت بعض ملامحه، وأدى هذا التوتر الذي طرأ على مجلس الشيوخ إلى إحاكة المؤامرات والمكائد من أجل التخلص من تبيريوس واللجوء إلى التصفية الجسدية له ولأعوانه في أول سابقة دموية للاغتيال السياسي في تاريخ روما لقد كانت البداية الدموية المأساوية لمثل تلك التصرفات والسلوكيات التي كلفت الشعب الروماني الكثير هي قتل تيبريوس جراكوس ومطاردة أخيه من بعده لمحاولته تحقيق مشروع أخيه إذ أن تلك البداية كانت هي الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الأهلية الرومانية فيما بعد[2].

I.الحروب الأهلية:

1- الحرب الأهلية الأولى (ماريوس وسولا 160- 78 ق.م):

أ- أسباب الحرب الأهلية الأولى:

بعد فشل إصلاحات الأخوين جراكوس استعاد المجلس سلطته على مقدرات الدولة، إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا إذ ظهر زعيم جديد جعل من ولاء جيش روما لقائده لا لروما نفسها، كما أنه حصل على التبجيل الكبير من قبل العامة، بسبب وقوفه في وجه الأرستقراطية والمتمثلة في شخص ماريوس الذي تقلد العديد من المناصب بداية من منصب تريبون العامة[3].

---

[1] إبراهيم السعدني ،المرجع السابق ، ص 103.

[2] نفسه ، ص 105.

[3] محمد عواد حسين، "**الثورة الرومانية المرحلة الثانية (ماريوس وسولا) 160- 78 ق.م**"، **مجلة كلية الآداب والتربية**، ع 15، جوان ،1979م، ص 178.

وتعتبر حرب يوغرطة[1] هي السبب الرئيسي لاندلاع الحرب الأهلية الأولى بين ماريوس وسولا، بعد أن أوكل إلى ماريوس قيادة عمله في إفريقيا باقتراح من مجلس الشيوخ رحل إلى إفريقيا عام 107 ق.م، وكان له الفضل في القضاء على يوغرطة بعد أن أقنع بوخوس الأول[2] بالتخلي عن حليفه وصهره والغدر به، فتمكن سولا من أسر وتسليم يوغرطة للرومان، واقتيد في موكب انتصار ماريوس في أول جانفي 104 ق.م ثم جزّ به في السجن وقتل.[3]

إن دخول ماريوس بموكب الاحتفال بعد القبض على يوغرطة وهتاف الشعب له أثار غضب سولا، لأنه هو صاحب النصر بحكم تفاوضه مع بوخوس، لهذا اعتبر نفسه هو المنهي للحرب، ولكن الرغبة في الحصول على الشرف أدى إلى ظهور العداوة بين القائدين والتي تحولت فيما بعد إلى حرب أهلية على حساب الجمهورية الرومانية[4].

ب– حيثيات الصراع بين ماريوس وسولا:

بعد الانتصارات التي حققها ماريوس وأصبح مطلق اليد في الحكم، وعندما تألف في العاصمة روما حزبان أطلق عليهما اسم حزب الشعب وهو بقيادة ماريوس وحزب الأشراف وهو حزب مجلس الشيوخ، وقد ارتكب ماريوس أشياء الكثير من الفظائع انتهت بتلويث شهرته بين الناس فاغتنم سولا هذه الفرصة لينازعه السلطة وفي تلك الأثناء قام الرومان بثورة بعد ان استشاطوا غيضا من التفرقة الحاصلة بينهم وبين الرومانيين والمطالبة بالتسوية والحقوق المدنية، وهذا ما دعوه بالحرب الاجتماعية فكونوا جيوشا كبيرة هددت أمن روما لولا تدخل سولا الذي انقذ الموقف بقتاله للرومان أشد قتال، وتمكن من اخضاعهم بعد حرب دامت سنتين من (91–89 ق.م) بعد أن نالوا ما طلبوا وأصبحوا مواطنين رومانيين[5].

---

[1] **يوغرطة**:ملك نوميدي من مواليد 160ق م بسيرتا عاصمة نوميديا وهو حفيد ماسينيسا خاض حرب شرسة ضد روما أنظر سالوست ،**الحرب اليوغرطية** ،تر :محمد مبروك الدويب، منشورات جامعة بنغازي ،ليبيا ،(د ت)،فقرة 6

[2] **بوخوس**:ملك موري حكم بلاده حوالي 110ق م و لقب ببخوس الأول،كان صهراً ليوغرطة وملكاً لموريتانيا أنظر :أصطيفان أكسيل ،**تاريخ شمال إفريقيا**،تر:محمد التازي سعودي، ج7،مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ،الرباط ،2007،ص192

[3] خولة بوشامة وزينب بلعابد، "**الصراع الحربي ودور الملك النوميدي يوبا الأول في أحداثه**"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج 21، ع 1، قسنطينة 2، الجزائر، 2022، ص 75.

[4] حسن بلعيد، "**الخلفيات الاقتصادية والسياسية لسقوط النظام الجمهوري وقيام النظام الإمبراطوري في روما بين القرنين (2 ق.م –1 ق.م)**"، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله، الجزائر، ص 65.

[5] شارل سينيوبوس، المرجع السابق، ص 190.

هذه الأحداث زادت من شهرة سولا ونصب قنصلا، وعهدت إليه مهمة توقيف ميترادتيس[1] الذي أغار على آسيا الصغرى وذبح بها الرومانيين، مما أشعل نار الحقد والغيرة لدى ماريوس، مما سيتسبب في مقتل سولا لولا تمكن هذا الأخير من الفرار والانضمام إلى جيشه الذي كان ينتظره في جنوب إيطاليا ودخل روما بقوة السلاح رغم أن هذا كان منافيا للقانون، وتمكن من هزم ماريوس وأتباعه ونفيهم من روما، وبعد انطلاق سولا إلى المهمة الموّكلة إليه إلى آسيا، عاد ماريوس مع جيش من المتشردين ودخل روما وبدأ بقتل المعتدين، قبل محاكمتهم وصودرت أملاكهم، وبعد موت ماريوس ظل سينا[2](***cina***) أهم أنصاره يطبق قوانين ماريوس ويقتل كل من لا تروقه حالته، وكان سولا خلال هذه المدة قد أنهى المهمة الموكلة إليه، وضمن إخلاص جنده له، وقد عاد على رأس جيشه إلى إيطاليا، فبعث خصومه بخمسة جيوش فانهزم بعضها وانحاز بعضها إليه، ثم دخل إلى روما وذبح الأسرى وخنق أنصار ماريوس[3].

ج- نتائج الحرب الأهلية الأولى وتأثيرها على مجلس الشيوخ:

بعد أن تخلص سولا من خصومه حاول أن ينظم حكومة تكون الكلمة فيها لمجلس الشيوخ الذي تزعزعت مكانته بسبب جشعه الذي ظهر جليا بعد تورط هذا الأخير في قضايا الرشوة خلال حرب يوغرطة والتي عرج عليها سالوست بالتفصيل في كتابه والتي كانت السبب في إطالة أمد الحرب وأثبتت مطامع مجلس الشيوخ وفضحت عجزه عن حل مشاكل الدولة، وزاد تراجعهم عندما تولى ماريوس الحكم فعينوه حاكما مطلقا (دكتاتور) فاستخدم سولا هذه السلطة ليسن قوانين تغير النظام الدستوري القديم، وجاءت هذه القوانين في دستور حمل اسمه وجاءت أغلب بنوده لصالح مجلس الشيوخ[4]، أذكر منها ما يلي:

---

[1] **ميترادتيس:** ملك البنتس تقع على الساحل الجنوبي للبحر الأسود حكم ما بين عاميين 120_ 63 ق م لقب بالعظيم وتولى الحكم في عمر 12 سنة قادةمجموعة حروب ضد روما أنظر :عبد اللطيف أحمد علي ، (**التاريخ الروماني في عصر الثورة**)،المرجع السابق ، ص72

[2] **سينا:** هوأحد القناصل الذين عينوا عام 87ق م كان في جانب الشعبيين وكان مسانداً لماريوس أنظر خولة بوشامة وزينب بلعابد ،المرجع السابق ،ص77

[3] أحمد غانم حافظ، **الإمبراطورية الرومانية، من النشأة إلى الانهيار**، تق: حسين أحمد الشيخ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007 ص 35.

[4] شارل سينيويوس، المصدر السابق، ص 191.

– إصلاحات مرتبطة بمنصب البريتورية وذلك بمنع أي شخص تولى منصب التريبون قبل تولي الدستور، ومنصب القنصلية قبل البريتور، كما يجب مرور عشرة سنوات بين تاريخ تولي المنصب والترشح لمنصب آخر، ويسمح هذا القانون بالوقوف أمام الذين يريدون الإصلاحات بتولي المنصب عدة مرات متتالية، وحق الاعتراض على القرارات "الفيتو" وعدم اقتراح أي مشروع على الجمعية الشعبية إلا بموافقة مجلس الشيوخ[1].

– زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى600 عضو وقصد بتشريعاته أن يعيد لمجلس الشيوخ مركزه القديم الذي تمتع به قبل ظهور الأخوين جراكوس، وأن يوطد هيمنة المجلس ويضمن استمراره في ذلك المركز بوصفه الهيئة الوحيدة القادرة على حفظ الأمن والاستقرار للنظام.

– إعادة النظر في منصب تريبون العامة.

– إصلاحات متعلقة بالكستور.

– التنظيمات الإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية[2].

عند استكمال سولا تشريعاته وانفراده بالحكم لمدة ثلاثة سنوات اعتزل الحكم واختار الحياة العادية داخل قصره في مقاطعة كمبانيا" **Campania**"، وكان يقضي وقته في القنص والصيد وقراءة الكتب وكتابة مذكراته وتوفى عام 78 ق.م وقد ناهز الستين عاما وشيعت الجنازة في موكب كبير وعظيم في ساحة الإله ونقش على قبره (لم يفقه صديق في حسن الصنيع ولا عدو في شدة الانتقام).

2– الحرب الأهلية الثانية بومبي وقيصر 78– 50 ق.م):

أ– أسباب الحرب الأهلية الثانية:

إن تاريخ روما بعد وفاة سولا أصبح عبارة عن تاريخ مجموعة صغيرة من الرجال البارزين الذين كانت أطماعهم ومنافساتهم هي العامل الحاسم في السياسة الرومانية، وسبب ذلك أن مجلس الشيوخ وكذلك الجمعية القبلية لم يكن يملك كلاهما القوة في تصرفات هؤلاء الرجال الذين أتاحت لهم احتياجات الدولة وظروفها الظفر بالسلطات العسكرية المطلقة، ومن هنا برزت القيادات الاستثنائية

[1] حسن بلعيد، المرجع السابق، ص 203.

[2] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني في عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 208.

التي تخوّل صاحبها سلطة تجاوز القواعد الدستورية، وكان أول من ظفر بقيادة استثنائية من هذا القبيل هو بومبي[1].

كان بومبي من أهم أنصار سولا كونه أحد قادته خلال الصراع الذي نشب بينه وبين ماريوس، حيث افتتح بومبي مسيرته في الوقت الذي كان فيه العنف والصراعات سائدة حيث قام بمحاكمة الفاسدين في الحرب ثم تولى قيادة الجيوش في إفريقيا ثم عاد إلى روما بعد ست سنوات من الغياب عندما أنهى الحرب في إسبانيا، وبعد كل تلك الانتصارات حصل على سلطة عسكرية مطلقة لم يسبق أن حصل عليها أحد من قبل، كما أوكلت إليه مهمة القضاء على القراصنة وبعد أن حقق ثلاث انتصارات في ثلاث قارات، قام بعد عودته بتسريح جيشه على أمل الحصول على الشرف والتقدير من مجلس الشيوخ، لكن خابت كل توقعاته بعد أن رفض مجلس الشيوخ طلباته المتعلقة بجنوده المسرحين، هذه الظروف دفعته للبحث عن شخصية سياسية تضمن له الدعم والاعتراف ولم يجد أنسب من قيصر[2].

ينسب قيصر نفسه إلى الرية فينوس، ورغم أنه من الأشراف لكنه لطالما كان في صفوف الشعبيين إلى جانب زوج عمته ماريوس تقلد العديد من المناصب، حقق على إثرها العديد من الانتصارات خاصة انتصاراته في إسبانيا التي جعلت من بومبي يرى فيه الحليف الأقوى له، وقد وافق قيصر بعدما وعهده بالمساعدة للوصول إلى القنصلية الأمر الذي دفع بقيصر إلى إصلاح العلاقة بين بومبي وكراسيوس وشكلوا بينهم ما يسمى بالحلف الثلاثي، إذ شارك كراسوس هذا الحلف بسبب الدور البارز الذي لعبه في الفترة السابقة بعد قمعه لثورة العبيد والثورة الكبيرة التي تحصل عليها خلال فترة سولا، تمكن الحلف الثلاثي من الوصول إلى أغلب الأهداف إذ حصل قيصر من خلاله على منصب القنصلية سنة 59 ق.م ورد الاعتبار لبومبي وكراسوس إذ يريد الأول الاعتراف بأعماله في الشرق والثاني إعادة النظر في عقد جباية الضرائب لولاية آسيا.

يعتبر إنشاء الحلف الثلاثي بداية لنهاية النظام الجمهوري بعدما أصبحت السلطة في يد ثلاث شخصيات قوية يريد كل واحد فرض وجوده في الساحة السياسية، وبمجرد أت تسلم قيصر مهمته البروقنصلية في بلاد الغال حتى بدأت ملامح التفكك تظهر في الحلف الثلاثي بعد محاولات مجلس

[1] محمد عواد حسن، **الثورة الرومانية المرحلة الثالثة الصراع بين بومبي وقيصر حتى الحرب الأهلية 78– 50 ق.م**، عالم الفكر، مج 12، ع 3، ص 711.

[2] حسن بلعيد، المرجع السابق، ص 208.

الشيوخ إقناع بومبي بالتخلي عن هذا التحالف والتحالف مع الطبقة الأرستقراطية، كذلك بسبب الغيرة التي بدأت تزداد بين أعضاء الحلف بزيادة قوة قيصر والصلاحيات التي منحها مجلس الشيوخ لبومبي، مما أحدث شرخا بينه وبين كراسوس ومن أجل تفادي وقوع أزمة سياسية، وقرر قيصر عقد اجتماع مع كراسوس وبومبي عرف بمؤتمر "لوكا"[1] (**luca**) أراد من خلاله إعادة الحلف إلى مجراه فتم الاتفاق على تجديد مدة بروز قنصلية قيصر لمدة خمس سنوات أخرى، تولى كراسوس وبومبي القنصلية سنة 55 ق.م وإسناد ولاية إسبانيا إلى بومبي وسوريا إلى كراسوس...إلخ[2].

تم تنفيذ ما جاء في مؤتمر لوكا ولكن بعد انتهاء مدة قنصلية كل من كراسوس وبومبي اتجه كراسوس على رأس جيشه إلى سوريا أما بومبي فلم يبرح مكانه، وبقي هو وجيشه على أسوار المدينة، حصل بعدها بومبي على الحكم المفرد بعد أن تم تعيينه قنصلا منفردا، أمام هذا القرار طلب قيصر إطالة مدة قيادته للجيوش الرومانية مع حق الحصول على القنصلية، فالتزم بومبي الحياد ولم يوافق وفي نفس الوقت أصدر قانونا يقضي بعدم القناصل، والبريتوريين وحكم الولايات إلا بعد خمسة سنوات من انتهاء حكمهم في روما، وتبدأ سنة الحكم من اليوم الذي يصل فيه الحاكم إلى أرض الولاية والتي يغادرها أثناء نهاية المدة وفقا لهذا القانون فإن بومبي حاول الحد من سلطة قيصر عن طريق تعيين أحد القناصل السابقين لتولي القيادة في بلاد الغال، بمجرد انتهاء بروقنصليته في مارس 49 ق.م، والانتخابات لمنصب القنصلية ستكون في صيف نفس السنة، وهذه المدة الزمنية تعطى لخصومه لتقديمه للمحاكمة، بعد زوال الحصانة ولما رأى قيصر أن مجلس الشيوخ يحضر للانتقام منه ومحاكمته، قرر شراء بعض الذمم من المجلس وترابنة العامة لإطالة أمد بروقنصليته، فاعترض هؤلاء على قرار إنهاء بروقنصليته مشترطين أن يتضمن هذا القرار ترك بومبي لولايته وتسريح جيشه، لقي الاقتراح معارضة شديدة، وبدأت تتشكل تحالفات داخل مجلس الشيوخ، وبين مد وجزر تم إعلان أن قيصر عدو الجمهورية إذا لم يتخل عن منصبه في اليوم الذي يحدد له، ورغم محاولات قيصر لتحسين الأوضاع والحيلولة دون الدخول في حرب أهلية، إلا أن مجلس الشيوخ أصدر قراره في 49 ق.م، حيث منح الحق لبومبي لتجنيد جيوش أخرى وكل هذه الاستعدادات أدت إلى اندلا ع الحرب الأهلية[3].

---

[1] **مؤتمر لوكا:** إنعقد في منطقة لوكا شمال إتروريا عقدعام 56ق م بين حلفاء الثلاثة قيصر و بومبي و كراسوس وخرج بمجم وعة من القرارات لصالحهم ،أنظر ;إبراهيم نصحي ، (**تاريخ الرومان**)،ج2،ص524

[2] عبد اللطيف أحمد علي، **التاريخ الروماني في عصر الثورة**، المرجع السابق، ص 210.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني في عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 246.

ب- حيثيات الصراع بين بومبي وقيصر:

كل هذه الأحداث والمواقف دفعت قيصر إلى عبور نهر الريتكون في 49ق.م واستطاع السيطرة على آريضوم ثم تخطى حدود ولايته، فانسحب بومبي وأغلب الحكام ومجلس الشيوخ من روما، واستمر قيصر في الزحف على مناطق إيطاليا وصولا إلى روما، فدخلها في 16 مارس 49 ق.م، دون أن يجد أي مقاومة تذكر وأعلن عند دخوله العفو العام على جميع أهلها وأعاد إليها الإدارة والأمن والنظام الاجتماعي[1]، كما أنه عمل على تأمين حدود شبه الجزيرة الإيطالية فأخضع سردينيا وصقلية ومارسيليا وإسبانيا وفيما بعد إفريقيا[2].

وفي الوقت الذي كان قيصر يعيد وضع الأمور في نصابها كان بومبي يعيد العدة بمجابهته واتخذ من مقدونيا ميدانا لتدريب قواته وتمكن من استدراج قيصر إلى الموقع وقامت معركة سميت معركة فرسالوس VarsalUs نسبة إلى البلدة اليونانية التي وقعت فيها المعركة التي كان النصر فيها حليف قيصر[3]، وتمكن فيها بومبي من الهرب والتوجه إلى مصر حيث لقي مصرعه بعد أن وطأت قدمه أرضها، لم تنته الحرب الأهلية الثانية بمقتل بومبي بل استمرت مع أتباعه في كل من إفريقيا وإسبانيا حوالي 46 ق.م ثم أصبح قيصر صاحب الكلمة الأولى في روما[4].

ج- نتائج الحرب الأهلية الثانية وتأثيرها على مجلس الشيوخ:

بعد الانتصارات التي حققها قيصر شهدت روما أياما من الإحتفالات والمآدب ولكنه بعد التحكم في زمام الأمور بدأ في إرساء قواعد حكمه والمرور بصورة بطيئة نحو الحكم المطلق الفردي لأنه كان يعلم بأن العقلية الرومانية منافية بصورة قطعية للنظام الملكي، أنزل قيصر من مكانة مجلس الشيوخ حتى أصبح مجلسا استشاريا له، ورفع عدد أعضائه من 600 عضو إلى 900 عضو وكان دائم التجديد فيه باستبدال أربعمائة عضو جديد، وكان الكثير من الأعضاء الجدد رجال أعمال ومواطنين بارزين في المدن الإيطالية ومنهم من كانوا من الجنود وأبناء العبيد[5]، وأغلب الظن أن قيصر تعمد أن

---

[1] سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق، ص 358.

[2] إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)، ج2، ص 664.

[3] سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق، ص 352.

[4] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني، في عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 246.

[5] أم هاني رمضاني، **روما وسياسة الإصلاح يوليوس قيصر أوكتافيوس دقليديانوس أنموذجا**، مجلة أفكار وآفاق، ، مج 6، ع1 2018، ص 59.

يجعل المجلس الجديد هيئة ضخمة عاجزة عن المداولة الجدية المنتجة لذلك اختار طائفتا من أصدقائه ليتخذ منهم وزراء له غير رسميين ينقلون سياسته، ويطبقون قراراته، لكنه رغم ذلك كانت توجد فئة قليلة من النبلاء لم يرضوا عن سلطته المطلقة واعتبروه طاغية لكن عامل الخوف أرغمهم على توخي الحيطة في معارضة الدكتاتور[1].

3- الحرب الأهلية الثالثة أوكتافيوس وأنطونيوس:

أ- أسباب الحرب الأهلية الثالثة:

لم يقم قيصر بأي ترتيبات بشأن من يخلفه في مركزه فقد أحدث مقتلة ذعرا في روما، وكان المتآمرون يتوقعون أن تؤول السيطرة إلى مجلس الشيوخ مرة أخرى، لكن خاب ظنهم لأن الشعب لم يقابل جريمتهم بالترحاب، ولأن حزب قيصر على الرغم من اختفاء زعيمه ظل قائما واقفا لهم بالمرصاد كان على رأسه ماركوس أنطونيوس، وماركوس ليبيدوس في هذه الفترة أصبح متحكما في زمام الأمور أنطونيوس، غير أنه لم يلبث أن وجد منافسا لم يخطر على باله في شخص غايوس أوكتافيوس ابن قيصر بالتبني والذي كان يبلغ من العمر حينها ثمانية عشرا عاما، وعند موت قيصر عاد من أسولونيا للمطالبة بالميراث، لم يسترح أنطونيوس إلى عودته لأنه قد كان إستعمل جزءا من ثروة قيصر، وبعد فترة تمكن أوكتافيوس من صنع مكانة في الوسط الروماني، أرغمت كل من ليبيدوس وأنطونيوس على تكوين حلف ثلاثي ثاني لمجابهة الوضع في روما والقضاء على المتآمرين على قتل قيصر.

اتفق الثلاثة على مدة الحكم خمس سنوات على أن يتمتع كل منهم بالسلطة العليا القنصلية، مع حق تعيين موظفين وتكون أعمالهم نافذة دون الحاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ، وتقسيم الولايات الحزبية بينهم، استمر هذا الحلف وحقق العديد من الانتصارات والاتفاقيات مع بعض الخلافات بين أنطونيوس وأوكتافيوس التي ازدادت اتساعا بسبب علاقة أنطونيوس بكليوبترا التي عقد زواجه رسميا عليها ونبذ زوجته أكتافيا الرومانية الشرعية، وكان معنى مسلكه هو نبذ صداقته لأوكتافيوس جهرا، وأصبح أداة بيد كليوباترا التي كانت تحثه على المطالبة بعرش روما، وما زاد الطين بلة عندما بلغ مسامع أوكتافيوس في عام 33 ق.م نبأ اعتراف أنطونيوس ببنوة قيصرون ليوليوس قيصر ثارت ثائرته واحتج على ذلك وأخذ الطرفان يتبادلان التهم والأسباب واشتدت عداوة كل منهما للآخر[2].

[1] إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)،المرجع السابق ،مج2،ص674، أنظر كذلك بلوتاريخ ، المصدر السابق ،ص1400

[2] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني في عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 375.

انتهت الحكومة الثلاثية من الناحية القانونية آخر عام 33 ق.م، وتولى القنصلية رجلان من مرشحي أنطونيوس، حيث أرسل إلى مجلس الشيوخ رسالة يطلب فيها إقرار جميع تنظيماته في الشرق وتوزيع جميع ممتلكاته الشرقية على كليوبترا وأبنائها، بالإضافة إلى أن أحد القنصلين قام بتقديم اقتراح بتنحية أوكتافيوس عن السلطة لذا لجأ الأخير إلى العنف وأرهب أعضاء مجلس الشيوخ، الذين لجأوا إلى معسكر أنطونيوس والذي رد على ما حدث بأن أعلن رسميا طلاقه من أكتافيا أخت أوكتافيوس، لكن الأخير استطاع تأليب الرأي العام عليه باستغلال وصية الشرق التي سبق ذكرها واستنادا لهذه الثقة التي وضعها فيه الشعب استصدر أوكتافيوس قرارا بإبطال سلطة أنطونيوس وإلغاء ترشحه للقنصلية عام 31 ق.م لم يعترف بشرعية هذه الإجراءات وفي الأخير أعلن أوكتافيوس الحرب رسميا على أنطونيوس وكليوبترا عدوة الشعب الروماني[1].

ب- حيثيات الصراع بين أوكتافيوس وأنطونيوس:

تعتبر معركة أكتيوم التي دارت قرب الشاطئ الغربي لبلاد اليونان المعركة الفاصلة في الصراع وبالرغم من أن تفاصيل المعركة لازالت غامضة بحيث لا يمكن معرفة أطوارها ولا طبيعتها ولا حتى الوقت الذي استغرقته إلا أنه بالتأكيد لم تكن بالحجم القتالي المروع كما زعم الشعراء الرومان دخلت قوات أوكتافيوس في بداية أوت 30ق.م الإسكندرية، حيث استولى عليها دون مقاومة واحتراما للمدينة وتاريخها أمر بعدم التعرض للناس وممتلكاتهم، هذا وأجمع المؤرخون على أن معركة أكتيوم لم تكن لها أهمية عسكرية بقدر ما كان لها أهمية سياسية حظيرة للغاية، إذ قلبت النظام الجمهوري رأسا على عقب فقد أصبح أوكتافيوس يتمتع بالسلطة المطلقة دون منافس وبانتهاء هذه الحرب انتهى قرن من الحروب الأهلية وبدأ عصرا من السلام[2].

ج- نتائج الحرب الأهلية الثالثة وأثرها على مجلس الشيوخ:

ورث النظام الإمبراطوري عن العهد الجمهوري النظام الطبقي وارتباط الوظيفة السياسية بالطبقة الاجتماعية، وبهذا وضع حكم المواطن الأول حدود الوظائف السياسية لكل طبقة اجتماعية وللرجل من مجلس الشيوخ مزايا التمتع بحق الترشح وشغل الوظائف القنصلية، وحكم الولايات الرومانية وشغل الوظائف الإدارية والعسكرية العليا، أما رجال طبقة الفرسان فقد تمتعوا بوظائف

[1] نفسه ،ص376

[2] أحمد غانم حافظ، المرجع السابق، ص 42.

جديدة في مجال الإدارة والشؤون العسكرية، وخاصة فيما يخدم المواطن الأول مباشرة، أما أفراد الطبقة الدنيا فقد فتح أمامها المجال للعمل كجنود وضباط في سلك الجيش، كما سمح لهم بالارتقاء إلى وظائف عليا، ولا يهم إن كان عبدا أو حرا، لأن أوغسطس قد وضع الكفاءة قبل الأصول الاجتماعية[1].

قام قيصر بتصفية مجلس الشيوخ من العناصر التي تسللت إليه أثناء الحرب الأهلية وأصدر سنة 28 ق.م قائمة بأعضاء مجلس الشيوخ، حذف منها 200 عضو، كما أنه تبنى اسم الرجل الأول لمجلس الشيوخ، وتلتها قائمتان تطهيريتان لأعضاء المجلس في الفترة بين سنتي 18 و12ق.م، ولكي يسيطر أوكتافيوس على المجلس أمسك بالوظائف المؤدية إلى عضويته، وحرص على أن يترشح لها رجاله المخلصين، من الطبقتين الوسطى والدنيا والفرسان[2].

II. بوادر النظام الإمبراطوري:

1- دكتاتورية قيصر:

عندما عاد قيصر إلى روما في خريف عام 46 ق.م، بعد الانتصارات التي حققها في إفريقيا، بعد أن ضمن ولاءها لروما، أوجس مجلس الشيوخ خيفة من هذه العودة، وأدرك أن البلاد مقبلة على الحكم الملكي المطلق، فاختاره حاكما بأمره مدة عشر سنوات، ثم حاكما مدى الحياة، بعد الانتصارات المحققة في معركة موندا [3]في إسبانيا، لكن سرعان ما اصطدم بالواقع المرير إذ وجد إيطاليا كلها تسودها الفوضى بسبب حكم الأقلية الفاسدة والثورات التي دامت 100 عام، وأراد أن يقضي على سنوات السيطرة على الشؤون السياسية باتباع أصوات الناخبين جملة، ولعله أراد أيضا أن يحصن نفسه من ثورة الرعاع، وألغى الاتحادات والنقابات ولم يبق منها إلا ما كان ذا أصل قديم، وجعل من وظائف المحلفين حكرا على الطبقتين العليا، واحتفظ لنفسه بحق النظر في القضايا وأكثرها شأنا[4].

اعتبر قيصر نفسه زعيما لقضية الشعبيين، فاحتفظ لنفسه بمزايا وظيفة تريبون العامة، كما أنه اشتغل منصب الكاهن الأعظم منذ 48 ق.م، وفي 36 ق.م حصل على كل المزايا الكهنوتية التي

---

[1] أم هاني رمضاني، المرجع السابق، ص 60.

[2] بلعيد حسن، المرجع السابق، ص 280.

[3] **موندا** :معركة دارت بين يوليوس قيصر و بومبي ،و سميت نسبة إلى المدينة التي دارت بيها المعركة وهي مدينة جنوب إسبانيا تعتبر أخر معركة لقيصر أنظر: إبراهيم نصحي ،(تاريخ الرومان) ،المرجع السابق ،ص 666

[4] الحسني الحسني معدي، المرجع السابق، ص 154.

كان يتمتع بها الشيوخ المحافظين، وبفضل هذه المناصب لم يعد في وسع أحد أن يعرقله في إصداره التشريعات، لأن الأمبريوم الذي منح له كان الأعلى[1].

أصبح قيصر يعين كبار الموظفين في الداخل الخارج، كما حصل منذ عام 48 ق.م على حق إعلان الحرب وعقد السلام، دون الرجوع لمجلس الشيوخ، وفي عام 46 ق.م حصل على حق إبداء رأيه قبل أي فرد آخر داخل مجلس الشيوخ، وفي 45 ق.م حصل على منصب القيادة العامة للقوات الرومانية، وحق الإشراف على الميزانية العامة، كما اقسم الموظفون له بيمين الولاء، قبل تسلمهم مناصبهم ويتعهدون بطاعة أوامره في هذه المرحلة فقد مجلس الشيوخ نفوذه، حيث وصل الأمر إلى أن أصبح قيصر يحرر المراسيم مجلس الشيوخرية، ويوقعها باسم أول من يخطر على باله من أعضاء المجلس، فلم يعد لهذه الأخيرة وظيفة محددة فقد كانت كلمتهم إلى وقت قريب نافذة، في جميع أقطار الجمهورية، نتيجة تجمع كل هذه الوظائف والسلطات والامتيازات إلى أن أضحى قيصر فوق القانون، كما جعل باقي الموظفين في درجة أتباع وحاشية له[2].

2- الامتيازات التي حصل عليها قيصر:

كان لقيصر من الامتيازات ما جعلت منه ملكا أو إمبراطورا بمعناها الشرقي، كما هو معروف أنه ينتمي لعائلة نسبت نفسها إلى الملوك حتى أن تمثاله وضع إلى جانب تماثيل ملوك روما السبعة كأنه الملك الثامن، وفي السنة الأخيرة من حياته نقشت صورته على العملة الرومانية الرسمية، كما أنه تمتع بحق إدراج أفراد جدد من طبقة الأشراف، أي أن يرفعهم من العامة إلى مصاف الأشراف وهذه الامتيازات جعلت بعض المؤرخين يصفونه الإمبراطور الأول، خاصة بعد عودته من مصر بملكة شرقية تحمل أفكارا لا تتوافق مع القواعد الدستورية الرومانية، وما أكد هذا الطرح هو مسألة تأليه قيصر وإن حدث فيها اختلاف بين مؤيد ومعارض حول مسألة تأليهه في حياته لكن لا يمكن إنكار أن قيصر أُله بعد وفاته[3].

كذلك مسألة توريثه لعرش روما لأوكتافيوس، فهذه العادة متعارف عليها في الأوساط الشرقية لكنها لم تعرف من قبل في روما، كل هذه النقاط وأخرى وإن دلت على شيء إنما تدل على أن نظام

---

[1] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 316.

[2] مونتسكيو، **تأملات في تاريخ الرومان أسباب النهوض والانحطاط**، تر: عبد الله العروي، ط1 ، المركز الثقافي العربي المحرب، المغرب ، 2011، ص 109.

[3] عبد اللطيف أحمد علي، (**التاريخ الروماني عصر الثورة**)، المرجع السابق، ص 323.

الحكم في عهد قيصر مهدّ لقيام نظام جديد مخالف تماما للنظام الجمهوري الذي أثبت مع مرور الوقت عدم فاعليته وأنه أصبح جسدا بلا روح، ولا يمكن بعثه من جديد[1].

3- رد فعل مجلس الشيوخ على قيصر:

أدى توطيد قيصر لمركزه كحاكم مطلق وحصوله على معظم ألقاب الشرف التي سبق الإشارة إليها والتي من خلالها ظهرت نيته بعدم جدوى النظام الجمهوري وهذا بعدما ثبط مهام مجلس الشيوخ والجمعية القبلية، وقد أثار بمسلكه الاستبدادي الحقد في أوساط مجلس الشيوخ الذي ضاق ذرعا بالقيود التي فرضها عليه قيصر، وقد شارك الكثير من أنصار الحكم الجمهوري في شعورهم، وهكذا تجمعت العناصر المعارضة ولم تر بدًا من التخلص من قيصر، فاجتمع مجموعة من المتآمرين ودبروا حيلة للتخلص من الدكتاتور وكان على رأس هذه المؤامرة جايوس كاسيوس، أحد أنصار بومبي وماركوس بروتوس الذي يعتبره الكثير من المؤرخين ابنا لقيصر والذي كان في جانب بومبي لكنه حصل على عفو قيصر وانظم إلى معسكره[2] بعد معركة "فرسالوس"[3].

بلغ عدد المشتركين في المؤامرة حوالي 60 رجلا من أعضاء مجلس الشيوخ واتفقوا على التنفيذ في 44 ق.م، في ذلك اليوم ذهب إلى مجلس الشيوخ حيث كان من المتفق مناقشة مسألة منحه لقب ملك من الولايات، أحاط به المتآمرون كل منهم بخنجره وانهالت عليه الطعنات[4].

كان رد فعل مجلس الشيوخ فضيعا، بحيث صنف مقتل قيصر بأنه من أبشع صور القتل، رغم أنه اعتقد بضمان ولاء أعضائه لكن تناسى أن العدد الأكبر من مجلس الشيوخ كان ولاءهم الأكبر للنظام الجمهوري لما فيه من خدمة لمصالحهم الشخصية، كما أن قيصر قد شكل تهديداً على الطبقة الأرستقراطية

ختاماً لهذا الفصل يمكنني القول أن روما في هذه الفترة سارت و بخطى مباشرة نحو الحكم المطلق و تعتبر إصلاحات الأخوين جراكوس الخطوة الأولى نحو سقوط الجمهورية و إشعال فتيل الحروب

---

[1] إبراهيم نصحي، (**تاريخ الرومان**)، ج2، المرجع السابق، ص 693.

[2] الحسن الحسني معدي، المرجع السابق، ص 180.

[3] **معركة "فرسالوس:** هي معركة جرت في البلدة اليونانية فرسالوس دارت هذه المعركة سنة 49ق م بين قيصر و بومبي إثر الحرب الأهلية الثانية و كان الفوز نصيب قيصر ،سيد أحمد علي الناصر ،المرجع السابق ،ص352

[4] بلوتاريخ، **السير**، ج3، تر: جرجيس فتح الله، دار أراس للطباعة والنشر، (د.ب)، (د.ت)، ص 1367، 1368.

الأهلية ،أدت في نهاية المطاف إلى سقوط النظام الجمهوري و بداية النظام الإمبراطوري وفي هذه المرحلة الملاحظ أن مجلس الشيوخ أصبح مجرد من كل المسؤوليات وأصبح مجرد أداة مدبرة للمكائد

خاتمـــــــــة

وختاما لهذه الدراسة التي جاءت بعنوان مجلس الشيوخ الروماني ودوره في الحياة السياسية في روما (27-753)ق.م وبعد دراسة معمقة إرتئيت ان ارصد مجموعة من النتائج التي توصلت اليها ويمكن ان ادرجها فيما يلي:

_ لعب مجلس الشيوخ الروماني دورا كبيرا في روما منذ العصر الملكي مرورا بالجمهوري ختاما بالعصر الامبراطوري، لكن مهامه شهدت تغييرا كبيرا بين عصر واخر، تمثلت مهامه في العصر الملكي في دوره الاستشاري، بحيث كان يمثل الهيئة الاستشارية تحت وطئة الملك، وبعد سقوط الملكية اصبح هذا المجلس هو الركيزة الاولى لروما حيث اصبح هو صاحب الكلمة الاولى والسلطة العليا لروما.

_يمكننا القول ان عدد اعضاء مجلس الشيوخ بدأ بعدد قليل فور تأسيسه وعلى مدار العصر الملكي لكنه شهد زيادة اعضائة في العصر الجمهوري وتجاوزت نسبته مقارنةً بالعهد الملكي الا انه يشهد ازدياد في عدد اعضائه إلا في بعض الحالات الاستثنائية.

_العضوية الدائمة لأعضاء مجلس الشيوخ سمحت لهم بتكوين نفوذ فاقت نفوذ السلطة التنفيذية المتمثلة في القنصلين المنتخبين لمدة سنة، غير قابلة للتجديد إلا بعد مرور 10سنوات على الأقل، مما اضعف من مكانتهم امام مجلس الشيوخ.

_إمتاز أعضاء مجلس الشيوخ في بعض الحقوق عن باقي الحكام، وكذا عن عامة الشعب، بإرتدائهم ملابس تميزهم عن غيرهم، وترأسهم ابرز المهرجانات والمناسبات، كما كانت لهم مجموعة من الواجبات ابرزها فيما يلي :امتلاك العضو رسوما مالية كبيرة من اجل الدخول الى عضوية المجلس وذلك من اجل انفاق مبالغ ضخمة عند الضرورة كمستلزمات الحرب، عدم امتلاك السفن الكبيرة، كما يمنع عنهم ممارسة المهن التي لا تليق بمنصب مجلس الشيوخ، كما اتخاذ القرارات في المشاريع الكبرى او الاصلاحات والانفاق عليها.

_امتاز العصر الجمهوري للدولة الرومانية بثلاث جوانب اساسية تمثلت في تعدد مناصب الحكام وبروز سلطة مجلس الشيوخ، وظهور طبقة العامة على مسرح الاحداث السياسية.

_احتكرت الطبقة الارستوقراطية على مجلس الشيوخ منذ نشأته حيث انه يشترط عامل الثروة للحصول على عضوية المجلس، وفي العهد الجمهوري اصبح هذا الشرط يهدد مجلس الشيوخ بعد مطالبة العامة بحقوقهم ومن بينها المطالبة بعضوية مجلس الشيوخ.

_بعد التوسعات التي شهدتها روما ازدادت اطماع مجلس الشيوخ الروماني فاصبح صاحب الامر والنهي في ادارة شؤون الدولة، وتنقل من دوره التشريعي الى الادارة الداخلية والخارجية واصبح يستقبل الشؤون الداخلية والخارجية لروما، وهو الذي يستقبل السفراء والوفود الاجنبية، ويقوم بتولي المفاوضات واعلان الحرب والسلام، كما يشرف على ادارة الاقاليم، كما يقوم بإبرام التحالفات الخارجية، كما كان له التاثير الكبير في كيفية سير الشؤون العسكرية.

_مطالبة العامة بحقوقهم كان بداية الازمة في الجمهورية الرومانية، وكان بداية ما يسمى بالصراع الطبقي الذي تم في نهاية المطاف السيطرة عليه من طرف مجلس الشيوخ عن طريق سن قوانين أساسها القوانين اليونانية عرفت بقانون الالواح الاثنا عشر.

_كانت القوانين الممنوحة للعامة بمثابة ذر الرماد على العيون فقط من اجل ارجاع العامة وارجاعهم الى اسوار روما، رغم انها منحت بعض الحقوق وخلق بعض المناصب لاعطائهم مكانة في الدولة، لكن كل هذا كان في يد مجلس الشيوخ اما بالموافقة او الرفض.

_مع اتساع رقعة الجمهورية وزيادة نفوذ الطبقة الارستوقراطية نتج عنه اتساع الشرخ بين الطبقة الارستقراطية والعامة، مما اتاح الفرصة لظهور معارضين سياسيين طالبوا ببعض الحقوق للعامة، وهما الاخوين غراكوس لكنهما قوبلا بالرفض في اول الامر وتمدى الامر الى سفك الدماء، وبهذا تعتبر اصلاحات الاخوين غراكوس النواة الاولى للحروب الاهلية الرومانية.

_ظهرت اصلاحات الاخوين جراكوس ضعف مجلس الشيوخ في هذه الفترة اذ لم يجد في مقدوره السيطرة على الاوضاع في روما ، بعد أن نفذت جميع حلوله و إتجاهه إلى طرق غير شرعية كتلقي الرشاوي ،مما افرغ الساحة لبروز قادة عسكريين ادى هذا الوضع لرجوع روما الى الحكم المطلق وسقوط النظام الجمهوري وقيام النظام الامبراطوري.

_في نهاية العصر الجمهوري اصبح مجلس الشيوخ مجرد الة في يد القادة العسكريين، بحيث لا تسمع لهم كلمة واصبح مجرد هيئة شكلية وتوقع وتوافق على ما اقره القادة خاصة في فترة حكم قيصر .

_اعاد اكتافيوس لمجلس الشيوخ مكانته في روما اذ ادرك انه ركيزة العمل السياسي وانه يمثل ماضي روما ومستقبلها وبهذا اكتفى بتطهيره من بعض العناصر التي اقتحمته اثناء الحروب الاهلية، لذا لصدر هذا الاخير قوائم جديدة حرص على ان يرشح المخلصين من رجاله، كما فتح عضوية المجلس امام الطبقة العامة وبهذا قد حد اكتافيوس من نفوذ هذا المجلس.

الملاحـــــــق

الملحق رقم (01):

صورة تمثل كابيتولينا الذئبة التي ارضعت روميلوس وروموس

المصدر: حميمو المصطفى، المرجع السابق، ص 11.

الملحق رقم (02):

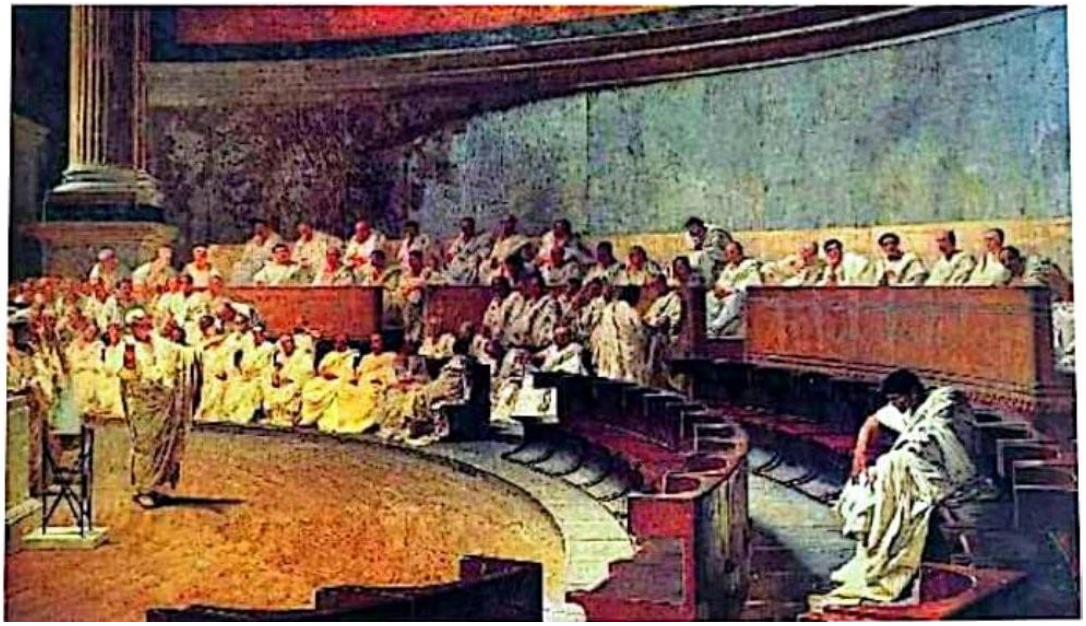

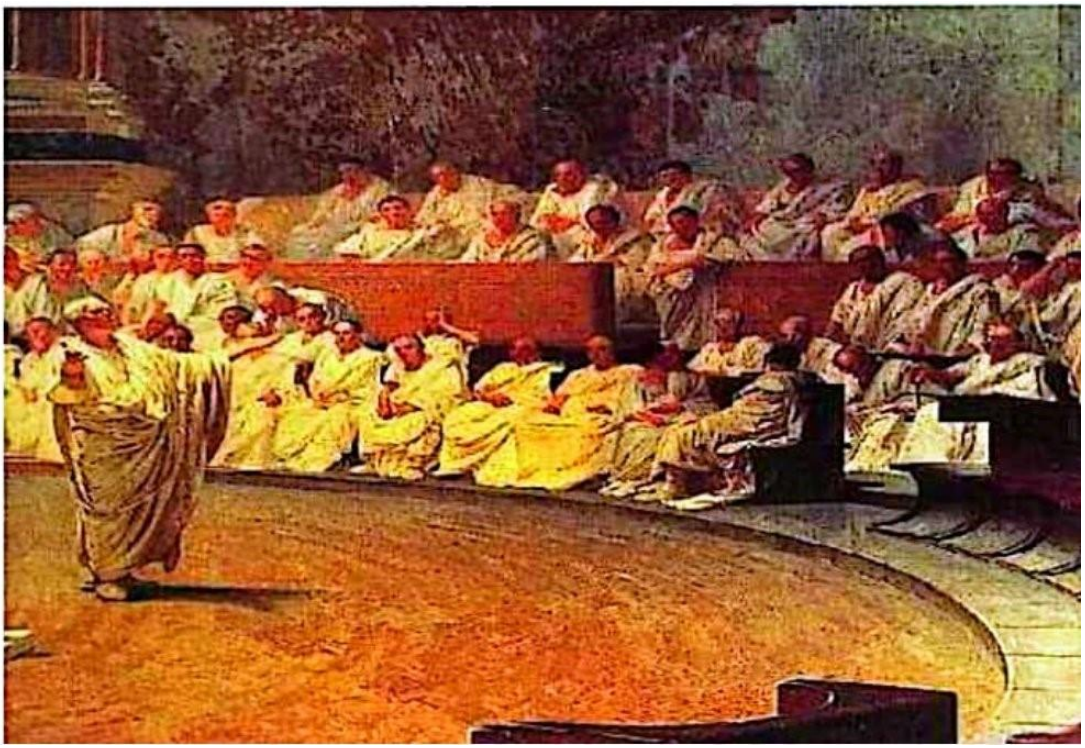

صور عن مكان انعقاد جلسات مجلس الشيوخ الروماني

المرجع: شهرة خالد، المرجع السابق، ص 160.

الملحق رقم (03):

خريطة إيطاليا القديمة وأهم مدنها وأقاليمها

المصدر: محمد عطية محمد الدرسي، "**أسباب سقوط النظام الجمهوري وقيام النظام الإمبراطوري السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية**"، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، بنغازي، ليبيا، 2007، ص 225.

الملحق رقم (04) قوانين الألواح الإثنا عشر:

اللوح الأول
في الدعاوى

المادة الأولى: إذا دعيت إلى دار القضاء فاذهب حالا مع خصمك.

المادة الثانية: إذا أبى خصمك الحضور لدى القاضي فأقم شهودا عليه ليمكنك إحضاره جبرا.

المادة الثالثة: إذا أراد خصمك الفرار منك يمكنك القبض عليه.

المادة الرابعة: إذا كان خصمك مريضا أو شيخا عاجزا يلزم أن تحضره في مركبة وإن أبى الامتثال فلست مجبرا على تقديم مركبة.

المادة الخامسة: إذا قدم خصمك كفيلا يلزمك إطلاقه.

المادة السادسة: إن كفيل الغني يلزم أن يكون غنيا، أما كفيل الفقير فمقبول مهما كان.

المادة السابعة: على القاضي أن يفصل الدعوى حسب اتفاق الخصوم.

المادة الثامنة: إذا لم يكن اتفاق بين الفريقين فعلى الحاكم أن يسمع الدعوى من طلوع الشمس إلى الظهر بحضور الخصمين.

المادة التاسعة: إن الحكم بالدعوى المشار إليها يكون بعد الظهر بحضور الخصمين.

المادة العاشرة: لا تحاكم ولا قضاء بعد غروب الشمس.

المادة الحادية عشر: إذا اتفق الخصمان على إقامة حكم بفصل لهما الدعوى فليقدما كفيلين يكفلان حضورهما، ومن يغب يغرم بدفع مقدار من الدراهم يصير تعيينه ما لم يمنعه عن الحضور مانع كمرض أو إيفاء نذر أو أشغال عمومية فتؤجل رؤية الدعوى إلى الغد.

المادة الثانية عشر: من لم يمكنه إحضار شهود يشهدون بصحة دعواه، فليذهب إلى أمام المنزل ويعلن ما يدعيه بصراخ وجلبة.

اللوح الثاني
في السرقات

المادة الأولى: من يقتل لصا يدهمه ليلا لا يعاقب على قتله.

المادة الثانية: إذا قبض على لص وهو يسرق في النهار يجلد ويسمى عبد الرجل الذي نوى استلاب أمتعته، وإذا كان هذا اللص عبدا يجلد ويطرح على رأسه من قمة الكاليبتولينس، أما إذا كان ولدا قاصرا فيعاقب حسبما يرتئي الحاكم، ويعوض الرجل المسروق عما فقده.

المادة الثالثة: من يقتل لصا قد أشهر سلاحا لا يعاقب على قتله.

المادة الرابعة: إذا فتش منزل ووجد به أمتعة مسلوبة يقاص صاحبه حالا كلص ارتكب السرقة علنا.

المادة الخامسة: من يسرق خفية يدفع ثمن ما يسرقه مضاعفا.

المادة السادسة: من يعتد على غيره ويقطع اشجاره يدفع 25 قصا تحاشيا عن كل شجرة يقطعها.

المادة السابعة: من يأتي بستان غيره خفية ويدوس زرعه أو يحصده يشنق في ذلك المكان ويكون قتله بمثابة ذبيحة تقدم لسيرس آلهة الزراعة، ولكن إذا كان الجاني ولدا قاصرا يقاص بما يرتئيه الحاكم مناسبا، ويغرم بدفع ثمن ما أتلفه مضاعفا.

المادة الثامنة: إذا عفا الرجل المسروق منه شيء عن السارق أو توافقا يعاف اللص من كل عقاب.

المادة التاسعة: لا يعتبر الزمان على الإطلاق حقا لملك الأمتعة المسلوبة، ولا يحق لغريب أن يملك مال روماني وطني لسبب طول مدة استيلائه عليه.

المادة العاشرة: إذا خان المؤتمن وتصرف بالأمانة يدفع قيمتها مضاعفة.

المادة الحادية عشر: من وجد ماله عند رجل قد استولى عليه بخيانة فليشك أمره إلى القاضي الذي يقيم حكما لتحقيق الدعوى ويغرّم المالك غير الشرعي بدفع ضعف قيمة ما أتلفه من ذلك المال.

المادة الثانية عشر: إذا شرق عبد بأمر مولاه شيئا خفية أو أتلفه يسلم العبد إلى الرجل المسروق منه كتعويض مما خسره.

اللوح الثالث:

في القرض والاستقراض وحقوق الدائن على المديون

المادة الأولى: من يأخذ ربا أكثر من واحد بالمائة يغرم بدفع قيمة ما أقرضه أربع مرات.

المادة الثانية: من يقرّ بدين أو يحكم عليه به يمهل ثلاثين يوما ليوفيه، وإذا لم يستطع بعد ذلك إيفاءه يحضر لدى القاضي.

المادة الثالثة: إذا لم يوف المديون دينه ولم يجد كفيلا يمكن للدائن أن يجيء به إلى منزله ويقيده بسلسلة حديدية لا يزيد وزنها على الخمسة عشر رطلا أوروبيا.

المادة الرابعة: إذا ابى المديون المقبوض عليه أو لم يقدر أن ينفق من ماله يقدم له الدائن طعامه.

المادة الخامسة: يسجن الدائن المديون ستين يوما، ثم يعرضه في السوق ثلاثة أيام معلنا قيمة دينه.

المادة السادسة: إذا كان رجل مديونا لكثيرين يقطع جسده في اليوم الثالث من عرضه بالسوق قطعا يقتسمها الدائنون أو يباع للغرباء الساكنين وراء نهر التيبر.

اللوح الرابع

في حقوق الآباء على البنين

المادة الأولى: للأب حق أن يربي أو يقتل أو يبيع بنيه متى أراد.

المادة الثانية: لا سلطة للأب على ولده إذا باعه ثلاث مرات.

المادة الثالثة: إذا ولد للرجل ولد أشوه فليقتله حالا.

المادة الرابعة: على الولد أن يعيل أباه متى افتقر أو احتاج، وإذا كان الاب قد أهمل تربيته ولم يعلمه مهنة فلا يجبر على إعالته.

المادة الخامسة: ابن الزنى غير مجبر أن يشتغل لإعالة أبيه.

اللوح الخامس

في الميراث وما يتعلق به

المادة الأولى: إذا مات رجل عن أولاده توزع تركته بينهم، وإذا كان أولاده قاصرين يوكل أمرهم إلى الوصي الذي عينه.

المادة الثانية: إذا مات رجل ولم يكن له عقب ولم يوص بمائة لأحد يرثه أقرب أنسابه.

المادة الثالثة: إذا مات عبد معتق ولم يكن له أولاد يرثه مولاه أو بنوه.

المادة الرابعة: إذا مات مديون يوفى دينه من التركة وما يبقى بعد ذلك يوزع بين الوارثين.

المادة الخامسة: إذا مات رجل عن ولد قاصر ولم يعين له وصيا يتولى أمره أقرب أنسبائه.

المادة السادسة: إذا جنّ رجل أو أصبح مسرفا يتولى إدارة أعماله أحد أقربائه أو رجل من عائلته إذا لم يكن له أقرباء.

اللوح السادس

في البيع والشراء

المادة الأولى: يلزم أن يكون البيع صريحا.

المادة الثانية: إذا حرر عبد بشرط أن يدفع مقدارا من النقود ثم يبيع بعد ذلك يعتق متى نقد مولاه الدراهم المفروضة.

المادة الثالثة: لا يحق لأحد أن يملك سلعة لم يدفع ثمنها.

المادة الرابعة: إن مرور الزمان في العقارات عامان وفي الأمتعة عام واحد.

المادة الخامسة: يرجع في الدعاوى حق الملك، وفي الخصومات على الحرية والاستعباد حق طالب الحرية.

اللوح السابع

في الجنايات والأضرار

المادة الأولى: إذا أتلفت بهيمة شيئا في بستان أحد يأخذ صاحب البستان تعويضا أو البهيمة.

المادة الثانية: إذا كان لك عمود ووجدته في بيت أو كرم رجل آخر، فلا تنقض ذلك البيت أو تخرب الكرمة ولكن خذ ضعف قيمة الشيء المسلوب.

المادة الثالثة: من يحرق بيت غيره أو يشعل قمحه فليسجن ويجلد ويحرق، ولكن إذا كان ما أتاه عن غير عمد فليعط تعويضا، وإذا كان فقيرا يؤدب.

المادة الرابعة: يعاقب الجاني بمثل ما جنت يداه، وإذا رضى المضرور تعويضا يعفى عنه.

المادة الخامسة: من ضرب معتقا ففك له عظمة من جسده يعطه ثلاثمائة رطل نحاسا ولعبد مائة وخمسين.

المادة السادسة: من يلطم رجلا أو يشتمه ينقذه خمسة وعشرين قصا نحاسيا.

المادة السابعة: من يذم رجلا بكلام مهين أو أبيات تفضحه وتعطل صيته يجلد.

المادة الثامنة: من شهد مرة في دعوى ثم رفض الشهادة يرذل ولا تقوم شهادته فيما بعد.

المادة التاسعة: من شهد بالزور يطرح على رأسه من قمة الكابيتولينوس.

المادة العاشرة: من قتل معتقا أو سحره أم سمّه يعدم كقاتل.

المادة الحادية عشر: من يقتل أبا أو أما يوضع في كيس جلد ويطرح في النهر.

المادة الثانية عشر: إذا أهمل الوصي القاصر ينبّه على إهماله، وإذا اختلس منه شيئا يرد عليه قيمة مت أخذه مضاعفة.

المادة الثالثة عشر: إذا غش الولي تابعه يعد محتقرا مرذولا.

اللوح الثامن

في الأملاك خارج المدينة

المادة الأولى: يترك بين المنازل مجال عرضه قدمان ونصف.

المادة الثانية: يمكن للمتعاقدين أن يجروا ما يتفقون عليه بشرط أن لا يخالفوا الشرائع العمومية.

المادة الثالثة: إذا اختلف جاران على حدود أرضهما يقيم القاضي حكما للنظر في ذلك.

المادة الرابعة: إذا كانت شجرة تؤذي بظلها بستلنا آخر تقطع أغصانها على علو خمس عشرة قدما.

المادة الخامسة: إذا سقطت أثمار شجرة في البستان المجاور فلصاحبها الحق أن يجمع تلك الأثمار.

المادة السادسة: إذا عمل رجل قناة في بستان لصرف مياه المطر منه إلى الحقل المجاور يقيم القاضي حكما لتقدير الضرر ومنعه.

المادة السابعة: إذا كانت الطريق مستقيمة يكون عرضها ثماني أقدام وإلا فست عشرة قدم.

المادة الثامنة: إذا كانت الطريق الواقعة بين حقلين ردية يمكن للمسافر أن يمر في الحقل الذي يختاره.

اللوح التاسع

في حقوق العوام

المادة الأولى: الجميع في الحقوق سواء.

المادة الثانية: المديون الذي استعبد وأعتق الغرباء الذين عصوا وتابوا إلى الطاعة يمنحون حقوقهم القديمة.

المادة الثالثة: القاضي الذي يأخذ الرشوة يعد مجرما.

المادة الرابعة: الدعاوى المقامة على رجل روماني وطني بشأن حياته وحريته وحقوقه تعرض في محل الاجتماع.

المادة الخامسة: يقيم الشعب مفتشين ليفصحوا الدعاوى المهمة.

المادة السادسة: الذين يلتنمون ليلا في المدينة لأجل إلقاء الفتن يقتلون.

المادة السابعة: كل من يحرض غريبا على محاربة رومية أو يسلم رجلا وطنيا إلى غريب يقتل.

المادة الثامنة: القوانين التي يضعها الشعب بشأن أمر ما تبطل القوانين الموضوعية لذلك قبلا.

اللوح العاشر

في الجنازات والمآتم

المادة الأولى: لا يدفن ميت ولا يحرق داخل المدينة.

المادة الثانية: لا يجوز الإسراف في تجهيز الميت ولا الصراخ والبكاء الشديد عليه.

المادة الثالثة: الخشب الذي يحرق به الميت لا يقطع بمنشار ولا يصقل.

المادة الرابعة: لا يلبس الميت أكثر من ثلاثة أثواب موشية بالأرجوان، ولا يستخدم للاحتفال بجنازته أكثر من عشرة مزمرين.

المادة الخامسة: لا يجوز للنساء أن يلطمن وجوههن أو يشوهن أجسادهن أو يصرخن صراخا قبيحا.

المادة السادسة: لا يجوز أخذ قطعة من جثة الميت للاحتفال بجنازته مرة أخرى إلا إذا مات في الحرب أو غريبا.

المادة السابعة: لا يجوز تحنيط العبيد ولا معطاة المسكرات في المآتم، ولا تطيب جثث الموتى.

المادة الثامنة: لا يجوز احضار أكاليل وقوارير طيب إلى المآتم.

المادة التاسعة: إذا استحق الميت إكليلا في الألعاب العمومية لمهارته أو لمهارة عبيده أو سرعة خيله فليؤبن في تكليله مدة الأيام السبعة التي يبقى بها في البيت.

المادة العاشرة: لا يحتفل للميت إلا بجنازة واحدة ولا يوسد إلا على فراش واحد.

المادة الحادية عشر: لا يجوز استعمال الذهب فب الجنازة إلا إذا ربط حنك الميت بخيط ذهبي فتدفن الجثة مع الخيط.

المادة الثانية عشرة: يدفن الميت أو يحرق في مكان بعيد عن المنازل ستين قدما على الأقل إلا إذا رضي صاحب المنزل بمخالفة ذلك فيجوز.

المادة الثالثة عشرة: لا يعتبر مرور الزمان حقا لملك المدافن.

اللوح الحادي عشر

في عيادة الآلهة

المادة الأولى: على المرء أن يأتي الاجتماعات الدينية بطهرة وورع، وإذا لم يفعل ذلك فلتنتقم منه الآلهة.

المادة الثانية: لا يجوز لأحد أن يعبد سرا آلهة جديدة وغريبة ما لم يأذن بذلك أولوا الأمر.

المادة الثالثة: يتمتع كل بالهياكل التي شادها أجداده والكهوف المقدسة التي في حقوله والمساجد التي تجتمع فيها أرواح أسلافه، وليجر كل واحد الاحتفالات الدينية التي اعتداها.

المادة الرابعة: أكرم آلهة السماء والذين ارتقوا بفضيلتهم إلى مصاف الآلهة نظير أركيلس وياكخس وروملس...إلخ

المادة الخامسة: اعتبر الصفات الحسنة التي ارتقت بها الأبطال إلى السماء آلهة نحو الفهم والفضيلة والتقوى والأمانة، وابن لها هياكل ولكن إياك وعبادة القبائح.

المادة السادسة: راع الاحتفالات المأمور بها.

المادة السابعة: لا تسمع للدعاوى في أيام الأعياد، يلزم العبيد أن يحتفلوا بالأعياد بعد إنجاز أشغالهم.

المادة الثامنة: يقدم الكهنة للآلهة في أيام معلومة قرابين من أثمار الأرض، وفي أيام أخرى عسلا وأولادا، أما ذبيحة الأولاد فتقدم في آخر السنة وتختار حسبما يأمر الإله وتقسم الكهنة إلى أقسام مختلفة، وتكون خاضعة لأحبار عظام.

المادة التاسعة: لا يؤذن للنساء أن يحضرون الذبائح المقدمة ليلا، ولا أن يعلمن الأسرار المأخوذة عن اليونانيين، ولكن يمكنهن حضور ذبائح الشعب العادية وتعلم أسرار الآلهة سيرس.

المادة العاشرة: من سرق شيئا للآلهة يقتل.

المادة الحادية عشرة: من يحنث في يمينه فلتمته الآلهة ولترذله الناس.

المادة الثانية عشرة: من يزن بقريبة لا يحل له زواجها يقتل.

المادة الثالثة عشرة: يلزم إيفاء النذور غير أن الأشرار محظور عليهم تقديم قرابين للآلهة.

المادة الرابعة عشرة: لا تقف حقلك واقتصد فيما تقدمه قربانا، ومن يقف شيئا لغيره يغرم بدفع ضعف القيمة.

المادة الخامسة عشرة: احفظ دائما اعيادك العائلية.

المادة السادسة عشرة: من أخطأ فليكفر عن خطاياه ومن لا يفعل ذلك يعد كافرا.

اللوح الثاني عشر

في الزواج وحقوق الرجل

المادة الأولى: إذا سكنت امرأة مع رجل عاما كاملا ولم تغب ثلث ليل تعد زوجته.

المادة الثانية: إذا زنت امرأة أو سكرت يمكن رجلها أن يقتلها إن رضى بذلك أهلها.

المادة الثالثة: إذا طلق رجل امرأته فليأخذ منها مفاتيح منزله وليعطها أمتعتها، وما أحضرته عند عقد النكاح.

المادة الرابعة: الولد الذي تلده الثيب بعد موت زوجها بعشرة أشهر يعد شرعيا.

المادة الخامسة: لا يجوز للشرفاء أن يتزوجوا من العوام.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

01- بلوتاريخ، **السير**،تر: جرسيس فتح الله، مج 02 ، ط1 ، دار أراس للطباعة والنشر، (د.ب)، (د.ت).

02- --، **السير**، تر: جرسيس فتح الله، مج 03، ط1 ، دار أراس للطباعة والنشر، (د.ب)، (د.ت).

03- تحيميمو المصطفى، **روما العتيقة، عهد الملكة إلى حين سقوطها ونشأة الجمهورية ما بين 753 ق.م و509 ق.م**، ج1، (د.ن)، (د.ب)، (د.ت).

04-شيشرون، **علم الغيب في العالم القديم**، تر: توفيق الطويل، مطبعة الاعتماد، مصر، (د.ت).

05- سالوست ،**حرب يوغرطة** ،تر:محمد مبروك الدويب،منشورات جامعة بنغازي ،ليبيا ،(د.ت).

06 - سينويوس شارل، **تاريخ حضارات العالم** ، تر: محمد كرد على، ط1، دار طيبة للطباعة، الجيزة، 2012.

المراجع:

01- أحمد علي عبد اللطيف، **التاريخ الروماني، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والإداري والديني والسياسي والعسكري**، تح: حسان حلاق، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

02- أحمد علي عبد اللطيف، **التاريخ الروماني عصر الثورة (من تيبريوس براكوس إلى أكتافيانوس أوكتافيوس)**، دار النهضة العربية، (د.ب)، 1988.

03- أحمد علي عبد اللطيف، **مصادر التاريخ الروماني**، دار النهضة العربية، (د.ب)، 1970.

04- الأحمد سامي سعيد، **تاريخ الرومان**، مكتبة المهتدين الإسلامية، (د.ن)، (د.ب)، (د.ت).

05-إدريسي شريف ، نزهة المشتاق في إختراق الأفاق ،مج 1،مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة ،2002.

06 -أكسيل اصطفيان ،تاريخ شمال إفريقيا القديم ،تر:محمد التازي سعودي ،ج 7، اكاديمية ،المغرب ،(د.ت).

07 -آيمار أندريه وأبوايه جنانين، **تاريخ الحضارات العام روما وإمبراطوريتها**، تر: فريد م.داغر وفؤاد،ط2،منشورات عويدات،بيروت،1986.

08- حافظ أحمد غانم، **الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الانهيار**، تق: حسين أحمد الشيخ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2007.

09- دي بورح ورج، **تراث العالم القديم، تر: زكي سوس**، جمعية الرعاية المتكاملة، مصر، (د.ت).

10- دبورانت ول وابريل، **قصة الحضارة قيصر والمسيح أو الحضارة الرومانية**، تر: محمد بدران، مج 3، ج1، دار الجيل للنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

11- السعدني محمود إبراهيم، **حضارة الرومان من نشأة روما وحتى نهاية القرن الأول الميلادي**، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د.ب)، 1998.

12- ----- **معالم تاريخ روما القديم** ، ط1، دار النهضة الشرق، القاهرة، مصر، 1997.

13-سهلب زياد،تاريخ العصور الكلاسكية الرومانية ،منشورات جامعة دمشق ،كلية الآداب و العلوم الانسانية ،السويداء ،دمشق ،2014،2015.

14- يحي لطفي عبد الوهاب، **تاريخ اليونان والرومان، موضوعات مختارة**، دار المعرفة الجامعية، (د.ن)، 2015.

15- شنيتي محمد البشير، **علم الآثار، تاريخه، مناهجه، مفرداته**، دار الهدى، الجزائر، 2013

16- الشيخ حسين، **الرومان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

17- صوفي حسن أبو طالب، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، مجموعة محاضرات، جامعة القاهرة، مصر.

18- الصيفدي هشام، **تاريخ الرومان في العصور الملكية الجمهورية للإمبراطورية حتى عهد الإمبراطور قسطنطين**، المكتبة الإسلامية، لبنان، 1967.

19- طراد نجيب إبراهيم، **تاريخ الرومانيين من بناء رومية إلى تلاشي الحكومة الجمهورية**، المطبعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 1886.

20- طراد نجيب إبراهيم، **تاريخ الرومان**، تق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة ومطبعة الغد، جيزة، 1997م.

21- العبادي مصطفى، **الإمبراطورية الرومانية النظام الامبراطوري وعصر الرومانية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

22- عبد الغني محمد السيد، **التاريخ السياسي للجمهورية الرومانية، منذ نشأة روما حتى عام 133 ق.م**، ج1، المكتب الجامعي الحديث، (د.م.ن)، 2005م

23- عكاشة علي وآخرون، **اليونان والرومان**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1991.

24- عقون العربي، **المؤرخون القدامى غايوس كريسبوس سالوستيوس (86- 35 ق.م) حرب يوغرطة**، دار الهدى، الجزائر، 2006.

25- علي محمد، **حضارة الرومان**، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2016.

26- الفتلاوي صاحب عبيد، **تأريخ القانون**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، (د.ب)، 1998.

27- فريد محمد، **تاريخ الرومانيين**، ط1، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، 2016.

28- القماطي حميدة والسيد أحمد علي الناصري، **تاريخ وحضارة الرومان من ظهور القرية حتى سقوط الجمهورية**، دار النهضة العربية، (د.ب)، (د.ت).

29- متري نجيب، **ملخص التاريخ القديم**، مطبعة المعارف، مصر، 1913.

30- مصطفى عمر ممدوح، **القانون الروماني**، ج1، ط2، مطابع البصير، الإسكندرية، مصر، 1954.

31- معدي الحسني الحسني، **بوليوس قيصر حياة أسطورية ونهاية مأساوية**، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، (د.ت).

32-مونتسكيو، **تأملات في تاريخ الرومان أسباب النهوض والانحطاط**، تر: عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي المحرب، 2011.

33-النشار مصطفى ،تطور الفكر السياسي القديم من صولون حتى إبن خلدون ،ط1، دار قوباء للطباعة ،القاهرة ، 1999.

34- نصحي إبراهيم، **تاريخ الرومان**، ج2، المنشورات الجامعية الليبية، ليبيا، 1973.

ثالثا: المجلات:

01- بوساحة الطيب، **نشأة وتطور الجيش الروماني من العهد الملكي إلى الإمبراطوري والتركيبة والتجنيد،** مجلة الأحياء، مج 23، ع 28، الجزائر، جانفي 2021.

02- بوشامة خولة وبلعابد زينب، **الصراع الحربي ودور الملك النوميدي يوبا الأول في أحداثه،** المجلة التاريخية الجزائرية، مج 21، ع 1، قسنطينة 2، الجزائر، 2022.

03- حسن محمد عواد، **الثورة الرومانية المرحلة الثالثة الصراع بين بومبي وقيصر حتى الحرب الأهلية 78– 50 ق.م،** عالم الفكر، مج 12، ع 3.

04- حسين محمد عواد، **الثورة الرومانية المرحلة الثانية (ماريوس وسلا) 160– 78 ق.م،** مجلة كلية الآداب والتربية، من ع1 إلى ع 5، جوان 1972م، إلى جوان 1979م.

05- رمضاني أم هاني، **روما وسياسة الإصلاح بوليوس قيصر أوكتافيوس ديقليد يانوس أنموذجا،** مجلة أفكار وآفاق، ع1، مج 6، 2018.

06- عبد المجيد العلوي محمد عبد الحميد،**أهمية القانون الروماني مراحله وتطوره ،مجلةتهامة** ،ع10،جامعة الحديدية،اليمن ،(د.ت).

عماد الدين غريس ، **الصراع بين الدولة الفارسية الأخمينية و المدن اليونانية خلال القرنين 5و6ق م،مجلة العبر لدراسات التاريخية و الاثرية لشمال إفريقيا** ،مج5، ع1،2022

07- عبلة عبد الحي، **دور قانون الألواح الإثنا عشر في كتابة تاريخ روما،** مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 10، ع4، 2022.

رابعا: الرسائل الجامعية:

01- إدريس على مؤمن، "**الحياة الاجتماعية الرومانية خلال العهد الجمهوري (133– 27 ق.م)**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، جامعة بنغازي، ليبيا، 2012.

02- بلعيد حسن، "**الخلفيات الاقتصادية والسياسية لسقوط النظام الجمهوري وقيام النظام الإمبراطوري في روما بين القرنين (2 ق.م –1 ق.م)**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله، الجزائر.

03- جبالة أسامة ورقاب مروان، "**علاقة الأسطورة بالدين في العالم القديم، اليونان والرومان أنموذجا**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

04- خالد شهرة، "**التشريع الروماني في العصر الجمهوري (509– 27 ق.م)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ القديم، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، اجزائر، 2014- 2015.

05- زغبيب حسينة، "**مجلس الشيوخ الروماني بين الوظيفة التشريعية والسلطة السياسية في العهد الجمهوري (509ق.م– 27ق.م)**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التاريخ القديم، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2017، 2018.

06- الدرسي محمد عطية محمد، "**أسباب سقوط النظام الجمهوري وقيام النظام الإمبراطوري السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية**"، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، بنغازي، ليبيا، سبتمبر 2007،

07- شهيبي عائشة عبد السلام بوشعفة الشهيبي، "**مجلس الشيوخ السناتوس ودوره في حكم وسياسة روما في العصر الجمهوري 509 ق.م– 27 ق.م**"، أطروحة مقدمة لاستكمال المتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ القديم، كلية الأدب، جامعة بنغازي، 2017.

08- لوبيدة الأخضر ومحمد حساني، "**الحروب الأهلية في روما خلال العهد الجمهوري (133ق.م– 27ق.م)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحضارات القديمة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2016-2017م.

09- عزالدين صديقي،**دراسة أثرية لفوروم تمقاد ومرافقه**،مذكرةلنيل شهادةماجسيتير في تاريخ الحضارات القديمة ،جامعة الجزائر،2006،2007.

10-فصيل دلول اللهيبي أحمد ،**الحكومة الثلاثية الأولى في بلاد الرومان دراسة تاريخية 54_59ق م** ،رسالة مكملة لنيل درجة الماجيستير آداب في تاريخ القديم ،جامعة بغداد ،العراق ، 2015.

خامسا: المحاضرات:

01- العبادي مصطفى، **تاريخ الرومان،** جامعة بيروت، كلية الآداب، لبنان، 1983.

سادسا: الموسوعات:

02- الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية،** ج4، دار رواد النهضة، لبنان، 1945.

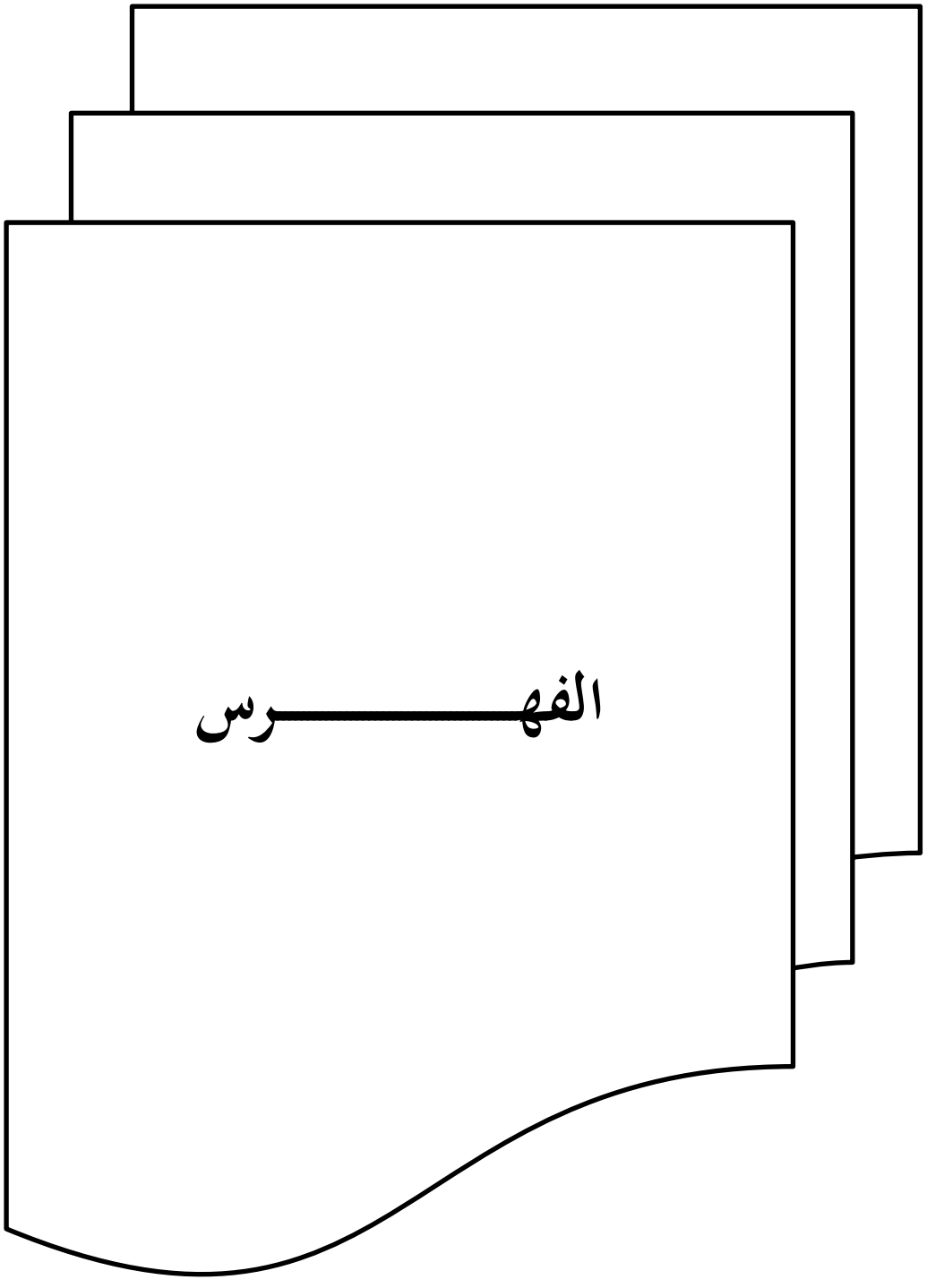
الفهـــــــــــرس

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ- هـ
الفصل التمهيدي: الحياة السياسية في روما (753- 27 ق.م)	7- 17
I. النظام الملكي	7- 12
1- أسطورة التأسيس	7- 8
2- ملوك روما في العهد الملكي	8- 10
3- النظام السياسي في روما الملكية	11- 12
II. النظام الجمهوري	12- 16
1- سقوط النظام الملكي وبناء الجمهورية	12- 14
2- النظام السياسي لروما الجمهورية	14- 15
III. الحكام	15- 16
الفصل الأول: مجلس الشيوخ الروماني	18- 27
I. نشأة مجلس الشيوخ	18- 20
II. العضوية في مجلس الشيوخ	20- 23
1- عضوية المجلس في العهد الملكي	20- 21
2- عضوية مجلس الشيوخ في العهد الجمهوري	21- 23
III. الحقوق والواجبات	23- 27
1- الحقوق	23- 26
2- الواجبات	26- 27
الفصل الثاني: مجلس الشيوخ من هيئة استشارية إلى هيئة تنفيذية:	29- 38
I. مجلس الشيوخ والسلطة السياسية	29- 31

1- السلطة السياسية في العهد الملكي	29- 30
2- السلطة السياسية في العهد الجمهوري	30- 31
II. مجلس الشيوخ والجيش	32- 34
III. مجلس الشيوخ والعلاقات الدبلوماسية	35- 38
1- دبلوماسية العهد الملكي	35- 36
2-العهد الجمهوري ودبلوماسيته	36- 37
3- أسباب التوسع	37- 38
4- مجلس الشيوخ وحكم الأقاليم	38
الفصل الثالث: مجلس الشيوخ كسلطة تشريعية	**40- 53**
I. الألواح الإثنا عشر	40- 43
1- ظهور القانون	40- 41
2- مضمون الألواح الإثنا عشر	41- 42
3- ردود فعل مجلس الشيوخ على قانون الألواح 12	42- 43
II. المراسيم والقوانين	43- 49
1- تشريع فاليرياوراتيا lexvaleria boratia 449 ق.م	44
2- تشريع كانوليا lexcanulia 445 ق.م	44
3- تشريع بتيليا بابيريا 326 ق.م	45
4- تشريع هورتنسيا lexhortensio 286 ق.م	45-46
5- التشريعات الرومانية في نهاية الجمهورية الرومانية	46- 49
III. علاقة مجلس الشيوخ بالمؤسسات الدستورية الأخرى	49- 53
1- علاقة مجلس الشيوخ والحكام	49- 50
2- علاقة مجلس الشيوخ والقناصل	50- 51
3- مجلس الشيوخ وعلاقته بالبرايتور	51-52
4- أسباب ظهور قانون الشعوب	52
5- وظيفة بريتور الأجانب	53

الفصل الرابع: تدهور مجلس الشيوخ وسقوط النظام الجمهوري	55- 70
I. الصراع الطبقي	55- 59
1- أسباب الصراع الطبقي في روما	55- 56
2- تطور الصراع الطبقي في روما	56- 57
3- الامتيازات التي حصل عليها العامة من الصراع	57
4- الإصلاحات التي عقبت الصراع	58- 59
II. الحروب الأهلية	59- 61
1- الحرب الأهلية الأولى (ماريوس وسولا 160- 78 ق.م):	61- 62
2- الحرب الأهلية الثانية بومبي وقيصر 78- 50 ق.م)	62-65
3- الحرب الأهلية الثالثة أوكتافيوس وأنطونيوس	65- 67
III. بوادر النظام الإمبراطوري	68- 70
1- دكتاتورية قيصر	68
2- امتيازات الإمبراطورية التي حصل عليها قيصر	69
3- رد فعل مجلس الشيوخ على قيصر	70
الخاتمة	72- 73
الملاحق	75- 85
قائمة المصادر والمراجع	87- 92
الفهرس	94-96

الملخص:

شهد العالم القديم قيام العديد من الحضارات ومن بين هذه الحضارات أذكر الحضارة الرومانية وإن جاءت متأخرة النشأة مقارنة بالحضارات الاخرى، الا أنها كانت جامعة للثقافات متأثرة ببعض الحضارات التي سبقتها خاصة الحضارة اليونانية، وكغيرها من الحضارات نشأت كمدينة صغيرة وتمكنت من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من العالم القديم، فمرت عبر تاريخها بثلاث عصور وهي الملكي والجمهوري ثم الإمبراطوري، وتطلب كل عصر من العصور السابقة نظام حكم يتماشى مع تلك الفترة، ففي المرحلة الأولى كان النظام أساسه الحكم المطلق وفي المرحلة الثانية تطلبت نظاما جمهوريا، لم يعد يجدي نفعا في نهاية المرحلة، فتقرر الرجوع إلى الحكم المطلق مرة أخرى بنظام إمبراطوري استمر حتى سقوط روما.

Abstract:

The ancient world witnessed the emergence of many civilizations, and among these civilizations I mention the Roman civilization, although it was late in origin compared to other civilizations, but it was a comprehensive of cultures influenced by some of the civilizations that preceded it, especially the Greek civilization. Like other civilizations, it arose as a small city and was able to extend its control over large parts of the world. The ancient world passed through three eras throughout its history: monarchy, republican, and then imperial. Each of the previous eras required a system of government that was compatible with that period. In the first stage, the system was based on absolute rule, and in the second stage it required a republican system, which was no longer useful at the end of the stage. It was decided to return to absolute rule again with an imperial system that continued until the fall of Rome.